



مجلس الأمة الأردنية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الخامسة والأربعون

المتعلقة يوم الاثنين ٢٥ شوال ١٣٩٩ هـ الموافق ١٧/٩/١٩٧٩ م

(الجلد ١)

(العدد ٤٥)

خزائن الأموال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - تلاوة الأجازات والاعتذارات
- ١ - كتاب اجازة يقدم من سماعة الشفيق شمس الدين طاب
- ٢ - يفت طلب بملحة يقدم من سماعة الشفيق بوجوب السهول

مكتبة البرلمان

٥	جـ طلب اجازة مقدم من سعادة العضو شفيق الزوايدة	٥
٥	دـ كتاب اجازة مقدم من سعادة العضو سعيد الغزاوي	٥
٥	هـ طلب اجازة مقدم من معالي العضو احمد الطراونه	٥
٦	وـ طلب اجازة مقدم من معالي العضو عبد الله الزيماني	٦
(٣) تسلاوة الاوراق الواردة :		
٦	١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ب/١٣/٨٦٠٨ المؤرخ في ١٩٧٩/٨/٨ المتضمن احالة مشروع قانون بنك تنبيه المدن والقرى لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .	٦
١١	٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ٨٦٠٩/٢/٩٠/٩ المؤرخ في ٧٩/٨/٨ المتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع الاسمدة الفوسفاتية لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .	١١
٢٨	٣ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ٨٦١٠/١٠/٢/٢٣٠ المؤرخ في ١٩٧٩/٨/٨ المتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع انتاج البوتاس لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .	٢٨
٤٤	٤ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم م/١٦/٨٧٤٤ المؤرخ في ١٩٧٩/٨/١٤ المتضمن احالة مشروع قانون تعديل لقانون المحامين الشرفيين لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .	٤٤
٤٥	٥ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ٨٦١١/٢/١٤/١٢ المؤرخ في ١٩٧٩/٨/١ المتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للبناء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مياه العربة لسنة ١٩٧٩ .	٤٥
(٤) اجوبة الحكومة :		
٦٣	١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ٨٠١٣/٧/٢٧/٢٧ المؤرخ في ٧٩/٧/١٨ ومرفقه كتاب معالي وزير القواصل رقم ٢٦١٥/٢/٨٦ المؤرخ في ٧٩/٧/١٤ جوابا على الاقتراح رقم (٥٣) المؤرخ في ١٩٧٩/٧/٤ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد درويش الصايك الشنوان بشأن توفير الخدمات الصحية التي تزي منطقة السجارية .	٦٣
٦٣	٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ٨٠١٣/٧/٢٧/٢٧ المؤرخ في ٧٩/٧/١٤ جوابا على الاقتراح رقم (٥٨) المؤرخ في ١٩٧٩/٧/٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد جويش الشنوان بموضوع "اتفاق التدقيق المهيمن من قبل ديوان المحاسبة في المحافظات والبلديات" .	٦٣

٦٤	(٥) الاستيضاحات	٦٤
٦٤	١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ٨٠٩٣/٧/٢٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٧/٢١ ومرفقه كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ك/٩٩٨٢/٢ المؤرخ في ١٩٧٩/٧/١٦ جوابا على الاستيضاح رقم (١٤) المؤرخ في ١٩٧٩/٧/٧ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد حماد المعايطة بخصوص تخطيط اقليم الكرك .	٦٤
٦٦	(٦) الاقتراحات :	٦٦
٦٦	١ - الاقتراح رقم (٦٠) المؤرخ في ١٩٧٩/٨/١٥ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور جمال الشاعر بشأن دراسة الوسائل الممكنة للمساهمة في تطوير بلدي الفحيص وماحس من حيث المشاريع والخدمات وخاصة الخدمات الصحية .	٦٦
٦٦	٢ - الاقتراح رقم (٦١) المؤرخ في ١٩٧٩/٨/١٦ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد جمال ابو بكر بموضوع فتح مركز طبابة وامومة وطفولة في منطقة عارضة عباد ناحية الصبيحي .	٦٦
٦٧	٣ - الاقتراح رقم (٦٢) المؤرخ في ١٩٧٩/٨/٢٠ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور محمد احمد ربيع بشأن السماح لعدد من سيارات التكتي من كل محافظة بنقل الحجاج للديار السعودية .	٦٧
٦٧	٤ - الاقتراح رقم (٦٣) المؤرخ في ١٩٧٩/٨/٢٠ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سلمان القضاة بشأن فتح وصيانة الطرق في لواء عجولون .	٦٧
٦٨	٥ - الاقتراح رقم (٦٤) المؤرخ في ١٩٧٩/٨/٢٠ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سلمان القضاة بشأن تحويل مقسم عجولون الى مقسم آلي ، وزيادة خطوط اتصال مقسم لواء عجولون مع عمان ، وزيادة خطوط اتصال مقسم عجولون مع ازبد .	٦٨
٧٨	● هنا الى دولة رئيس الوزراء الامم بياناً حول السياسة الخارجية للحكومة مستعرضاً تلك السياسة وابعاد وتنازع الحرك الاردني في المجالين العربي والدولي	٧٨
٧٨	(٧) تعيين موعد وموضوع الجلسة العادية .	٧٨
٧٨	● هنا الى دولة رئيس الوزراء الامم بياناً حول السياسة الخارجية للاردن ، ولاها لجان من السيدات اعضاء المجلس .	٧٨

المجلس الوطني الاستشاري محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً ونصاباً قانوني في الساعة ١١ صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٧/٩/١٩٧٩ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عنام المجلس السيد عدنان يعيرون وتغيب من الاعضاء بأجازة السادة : شمس الدين طاش ، شفيق الزوايدة ، سعيد الغزاوي . وتغيب من الاعضاء ممتنعاً السادة : احمد الطراونه وعبدالله الرمادي ، جودت السيول وحضر من الحكومة :

دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية
معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية
معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة وزير الصحة
معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية
سعادة الشريف فواز شرف وزير الثقافة والشباب
معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة
معالي السيد محمد الدباس وزير المالية
معالي المهندس سعيد يتيو وزير الاشغال
معالي المهندس علي السحيمات وزير النقل
معالي السيد حكمت الساكت وزير الزراعة

معالي الدكتور سعيد التل وزير المواصلات
دولة رئيس المجلس
بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني ،

وأعلن افتتاح الجلسة .
يسعدني بمناسبة عودة المجلس والحكومة الى مثل هذا اللقاء واشتتات السيرة والحوار والمسؤولية المشتركة ، ان ارحب بهما ، أي المجلس والحكومة للاسهام الخير في خدمة الأردن ، وتعميق مسيرته ومواجهة هموم المواطنين والتحديات التي تواجه امتنا ، وأنا على مثل اليقين بأن مثل هذه المسؤولية المشتركة ، هي السلاح الايجابي الفعال في خدمة اردننا وامتنا تحت قيادة ملكنا الحسين الملقى ، وأود ان اذكر الأخوة أعضاء المجلس السيدات والسادة بأهمية الحضور للجلسات وبخاصة جلسات المجلس وجلسات اللجان لانها هي الوسيلة الجلي لترجمة الواجبات والانجاز الأعدل التي تواجهنا ومسا مجال للجان وبالتوفيق وعلى بركة الله .

والان جدول الأعمال .
السيد الأمين العام
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
الجميع
نوافق عليه ونعفي الأمين العام من تلاوته .
السيد الأمين العام
٢ - الاجازات والاعتقالات
أ - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو شمس الدين طاش .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأكرم
أرجو ان اعلم دولتكم بأنني التذنت لرئاسة وفد الأمانة الرضائي المشاركة في المحادثات الفاتح

من سبتمبر في الجماهيرية الليبية من ٩/١ - ٧٩/٩/١٥
رجاء التكرم بالعلم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
١٩٧٩/٨/٣٠
عضو المجلس
شمس الدين طاش

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟
الجميع
موافقون

السيد الأمين العام
ب - طلب معلرة مقدم من سعادة العضو جودت السيول .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
لاسباب اضطرارية سوف اتغيب خارج الملكة اعتباراً من ٩/٥ وحتى ٩/١٩ فأرجو للمعذرة .

عضو المجلس
المحامي جودت السيول

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟
الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام
ج - طلب معلرة مقدم من سعادة العضو المهندس شفيق الزوايدة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم
تحية وبعد .
أعتذر عن حضور جلسات المجلس الوطني من تاريخ ١٩٧٩/٩/١١ وحتى ١٩٧٩/٩/٢٥ وذلك بسبب سفري الى خارج الأردن بعمل رسمي .

وأقبلوا الاعتذار
عضو المجلس الوطني
المهندس

شفيق الزوايدة

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟
الجميع
موافقون

السيد الأمين العام
د - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو سعيد الغزاوي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأكرم
تحية واحتراماً وبعد
أرجو من دولتكم والاخوة الزملاء الموافقة على اجازتي من المجلس اعتباراً من تاريخ ٧٩/٩/١٠ ولغاية ١٩٧٩/٩/١٨ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
١٩٧٩/٩/١١
العضو/سعيد الغزاوي

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟
الجميع
موافقون .

السيد الأمين العام
ه - طلب اجازة مقدم من معالي العضو احمد الطراونه .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأكرم
أرجو التفضل بالموافقة على منحي اجازة ثلاثة أسابيع اعتباراً من ١٩٧٩/٩/١٧ وذلك لاسباب مرضية .

١٩٧٩/٩/١٥
عضو المجلس
احمد الطراونه

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟
الجميع
موافقون .

السيد الأمين العام
و - طلب اجازة مقدم من معالي العضو عبدالله الرماوي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأقدم
أرجو التفضل بالموافقة على اجازتي اسبوعين بسبب مرضي .

واقبلوا فائق الاحترام
عبدالله الرماوي

دولة رئيس المجلس
هل يرافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجميع
موافقون .

السيد الأمين العام
٣ - تلاوة الأوراق الواردة :

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الاقدم
رقم ب/٨٦٠٨/١٣ المؤرخ في ١٩٧٩/٨/٨. المتضمن
احالة مشروع قانون بنك تنمية المدن والقرى لسنة
١٩٧٩ .

الرقم : ب/٨٦٠٨/١٣
التاريخ : ١٣٩٩/٩/١٥
الموافق : ١٩٧٩/٨/٨

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
محلاً للمادة (١٧) من قانون المجلس الوطني
الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ايضاً لدولتكم
بـ (١٠٠) نسخة من مشروع قانون بنك تنمية المدن
والقرى المبرر اصداره كقانون مؤقت مع الأسباب
الموجبة لذلك وارجو عرضه على مجلسكم الموقر
لأبداء المشورة فيه .

واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء
يحيى بدران
مصدق : الأمين العام

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون بنك تنمية المدن والقرى

١ - لقد مضى أكثر من ثلاثة عشر عاماً على تأسيس صندوق قروض البلديات والقرى وفي خلالها لم يمر على قانونه اي تطوير يجعله متواكباً مع تزايد الحاجة للخدمات الضرورية التي على المجالس البلدية والقروية تأمينها وان المفهوم الحديث للدولة يركز على دعم الهيئات المحلية من خلال تشجيعها على تنفيذ مشاريعها وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر لها ، من خلال زيادة الاهتمام بالمشايخ التي كان صندوق قروض البلديات والقرى يتولى تقديم التمويل اللازم لها .

٢ - ولتحقيق هذا الهدف فقد غدا من الضروري إيجاد مؤسسة متخصصة تعمل على تعبئة الامكانيات المالية والفنية على اوسع نطاق ممكن تساهم فيها الهيئات المحلية نفسها وتكون هذه المؤسسة قادرة على دعم تلك الهيئات المحلية بتقديم المشورة الفنية والاقتصادية المتطورة لها وتقديم القروض لتمويل هذه المشاريع وتنفيذها على احسن الاسس الفنية وتوفير الخبرات اللازمة لها .

٣ - وبما ان القيام بمثل تلك المهام يتطلب تنظيمياً خاصاً يجمع بين ضمانات الدولة وسلطاتها التمثيلية في امكانياتها وقوانينها وبين مرونة وفعالية المؤسسات المالية المتخصصة للمشكلة في ادارتها المستقلة ، فقد وجد ان من الانسب ان تكون المؤسسة المطروحة بنكاً عاماً متخصصاً يتولى تلك المهام والمسؤوليات ويكون ذا قدرة على استقطاب القروض والاموال .

على ان يكون تشكيله على غرار المؤسسات العامة المتخصصة الاخرى التي تعمل في حقول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة .

٤ - ولتحقيق هذه الاهداف وتوفير الوسائل اللازمة لها فقد تم وضع مشروع قانون بنك تنمية المدن والقرى المرفق ، ليحل محل (قانون صندوق قروض البلديات والقرى) رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ .

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩

قانون بنك تنمية المدن والقرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون بنك تنمية المدن والقرى لسنة ١٩٧٩) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الشؤون البلدية والقروية
الوزير : وزير الشؤون البلدية والقروية
البنك : بنك تنمية المدن والقرى
المؤسس : بمقتضى هذا القانون .

المجلس : مجلس ادارة البنك
الرئيس : رئيس مجلس الادارة
المدير العام : مدير عام البنك
الهيئة المحلية : المجلس البلدي او القروي او اللجنة التي تقوم مقامه .

المادة ٣ - ١ - يؤسس في المملكة بنك يسمى (بنك تنمية المدن والقرى) يعتبر مؤسسة عامة رسمية وتتبع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ادارياً ومالياً وله بهله الصفة تملك الاموال الموقلة .

وغير الموقلة واستملاكها واستجارها وادرام العقود بمائي ذلك حق الاقتراض والاقتراض وقبول الهبات والمساعدات والقيام بجميع التصرفات القانونية واقامة الدعاوى وله ان ينيب في الاجراءات القضائية المتعلقة به او لاي غرض آخر النائب العام او ان يوكل عنه اي عام .
ب - يكون المقر الرئيسي للبنك في مدينة عمان وله ان يفتح فروعاً ومكاتب له في ريعين وكلاء عنه بقرا من المجلس .

المادة ٤ - اعتباراً من نفاذ احكام هذا القانون :-

١ - يعتبر البنك الخلف القانوني والواقعي لصندوق قروض البلديات والمؤسس بمقتضى القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ ، وتؤول الى البنك جميع الاموال والموجودات والحقوق العائدة لذلك الصندوق .

ب - تعتبر العقود والاتفاقيات المبرمة مع صندوق قروض البلديات قبل نفاذ احكام هذا القانون وكأنها مبرمة مع البنك ، ويكون البنك الجهة المختصة بشأن اي التزامات او حقوق ناشئة عنها .

ج - ينتقل الموظفون وسائر العاملين في صندوق قروض البلديات الى البنك يكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم ، وتعتبر خدماتهم في البنك استمراراً لخدماتهم السابقة .

في الصندوق على أن يستمر باقتطاع عائدات القواعد من الموظفين التابعين للقواعد وفقاً لقانون القواعد المبنى المعمول به وتحال إلى صندوق القواعد حسب الأصول المقررة.

المادة ٥ - يهدف البنك إلى ما يلي :-

أ - دعم مشاريع الهيئات المحلية الرامية إلى إيجاد الخدمات الأساسية العامة والمساهمة في تطويرها عن طريق تعبئة موارده المالية المحلية والمحارجية وتقديم التسهيلات الائتمانية الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع.

ب - كفالة وإدارة القروض السي

تقديمها للهيئات المحلية.

ج - مساعدة الهيئات المحلية في تحديد أولويات المشاريع

الاقتصادية في ضوء جداولها

الاقتصادية والمساهمة في رأس مال هذه المشاريع.

د - المساعدة في تفسير الخبرات والخدمات الفنية بما في ذلك تدريب الكوادر الفنية التي تحتاج إليها الهيئات المحلية.

المادة ٦ - أ - يتولى إدارة شؤون البنك مجلس إدارة يشكل على النحو التالي:

١ - الوزير رئيساً.

٢ - المدير العام نائبا للرئيس.

٣ - ممثل عن وزارة المالية عضواً.

٤ - ممثل عن وزارة الأشغال العامة عضواً.

٥ - ممثل عن وزارة الشؤون البلدية والقروية عضواً.

٦ - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط عضواً.

٧ - ممثل عن البنك المركزي عضواً.

٨ - ممثلين اثنين عن الهيئات المحلية يعينهما مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة سنتين.

ب - يعين ممثلو الوزارات والهيئات المنصوص عليها في البند من ٣-٧ من الفقرة (أ) من هذه المادة من قبل الوزير المختص أو رئيس الهيئة المعنية.

ج - يتقاضى الرئيس وكل عضو في المجلس مكافأة يحددها مجلس الوزراء عن كل جلسة يحضرها ويحدد المجلس مكافآت الأشخاص الذين يستدعيهم للاستئناس بأرائهم.

المادة ٧ - لا يحق لأي عضو من أعضاء المجلس أو أي موظف من موظفي ومستخلي البنك أن يجني ربحاً من أي مشروع من مشاريع البنك أو من مشروع أو مصدر ذي علاقة بها أو أن يعمل في تلك المشاريع أو يستفيد منها بأي وجه آخر باستثناء ما يتقاضاه من رواتب ومكافآت ضمن الحدود المنصوص عليها صراحة في هذا القانون أو في أية أنظمة صادرة بمقتضاه.

المادة ٨ - يتولى المجلس المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبيه بما في ذلك ما يلي :-

أ - وضع السياسة العامة للبنك.

ب - إعداد مشاريع الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

ج - منح القروض للهيئات المحلية وتحديد شروطها بما في ذلك مراقبة المشاريع الممولة من البنك.

د - اقرار الموازنة السنوية والحسابات الختامية والتقرير السنوي للبنك.

هـ - تعيين نائب المدير العام.

و - تعيين مدققي حسابات البنك وتقدير اتعابهم.

ز - تعيين لجان مؤقتة خاصة من أعضائه يعهد إليها ببعض صلاحياته أو القيام بأعمال ومهام معينة وله أن يعين أي من موظفي البنك في تلك اللجان.

المادة ٩ - أ - يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه مرة واحدة على الأقل في الشهر وكلما دعت الضرورة إلى ذلك أو بناء على طلب خطي يتقدم به ثلاثة من أعضاء المجلس على أن يذكّر في هذا الطلب مواضيع البحث في ذلك الاجتماع.

ب - يتألف النصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور ستة أعضاء على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه أحدهم.

ج - تؤخذ قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكون رأي الجانب الذي فيه رئيس الجلسة مرجحاً.

د - للمجلس دعوة أي شخص لحضور اجتماعاته للاستئناس بخبرته وكفائته في الأمور المعروضة عليه دون أن يكون له حق التصويت.

المادة ١٠ - يمثل رئيس المجلس البنك في علاقاته مع الغير ويمارس نائب الرئيس صلاحياته في حالة غيابه خارج المملكة.

المادة ١١ - أ - يعين المدير العام ويحدد راتبه وحقوقه المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب (المجلس) على أن يقرن القرار بالإرادة الملكية السامية.

ب - يمارس المدير العام المهام والصلاحيات التالية :-

١ - تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس وتطبيق السياسة العامة التي يضعها المجلس.

٢ - إعداد الموازنة العامة والحسابات الختامية والتقارير السنوية وعرضها على المجلس.

٣ - الإشراف على أعمال الجهاز الإداري للبنك.

٤ - ممارسة أي صلاحيات أخرى يخولها إليه هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه أو يفوضها إليه المجلس.

المادة ١٢ - أ - رأس مال البنك المصرح به (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين دينار ويتألف من الأموال الممولة للبنك من صندوق قروض البلديات والقرى بما في ذلك الديون والحقوق المالية المترتبة للصندوق أو أية عناصر إضافية أخرى تنتمي إلى البنك من المصادر التالية :-

١ - المساعدات والهبات من المصادر المحلية والأجنبية التي يحصل عليها البنك بموافقة مجلس الوزراء.

٢ - أي أموال أخرى يحصل عليها البنك أو تحول إليه من أي مصدر كان ويجري اعتبارها من رأس مال البنك بموافقة مجلس الوزراء.

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس زيادة أو تخفيض رأس مال البنك.

المادة ١٣ - أ - تساهم البلديات برأسمال البنك وتحدد قيمة مساهمة كل بلدية بقرار من المجلس بناء على توصية الوزير .
ب - تدفع لكل هيئة محلية من ارباح البنك نسبة مساهمتها برأسماله ويحول رصيد الارباح الى الاحتياطي العام للبنك .

المادة ١٤ - تودع اموال البنك وفروعه في البنوك التي يعينها المجلس وبالشروط التي يقرها بتسليم المدير العام .

المادة ١٥ - أ - لمجلس الوزراء ببناء على تسليم المجلس الموافقة على ان يحصل البنك على قروض محلية اوجنية واصدار سندات دين بموجب نظام خاص وفقا للقوانين المعمول بها في المملكة وفي حدود الاجراءات المنصوص عليها فيها وبموافقة البنك المركزي .

ب - لا يجوز لاي هيئة محلية باستثناء امانة العاصمة الحصول على اي قرض من اي مصدر بخلاف البنك الا بعد موافقة .

المادة ١٦ - التحول شهريا الى البنك جميع المبالغ التي تم تحصيلها لحساب الهيئات المحلية التي تطبق عليها احكام هذا القانون من رسوم البحولة والموارد المشتتة والمحروقات والتسليم على الطرق وصهرية الابنية والاراضي داخل منبائط الهيئات المحلية والضرائب والرسوم التي تحصل لحساب تلك الهيئات بما في ذلك الامانات الموجودة لدى اي جهة من الجهات باسم الهيئات المحلية عند نقاد احكام هذا القانون .

ب - تسجل المبالغ المحولة بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ودعوة لدى البنك باسم

الهيئة المحلية التي تعود اليها وتعتبر ضمانا لاي قروض حصلت عليها تلك الهيئات من البنك وتستوفي اقساطه منها مباشرة عند استحقاقها والهيئة المحلية السحب من المبالغ المودعة باسمها في البنك الى المدى الذي لا يخل بتلك الضمانة .

ج - تحول الاموال الاخرى التي تحصل لحساب القرى التي ليس لها مجالس محلية او قروية الى البنك وتوزع وفقا لاحكام القوانين والانظمة المعمول بها .

د - يدفع البنك للهيئات المحلية فوائد ودائمها لديه .

المادة ١٧ - يتمتع البنك بالاعفاءات والتسهيلات الممنوحة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة بما في ذلك الضرائب والرسوم الحكومية ورسوم طوابع الواردات .

المادة ١٨ - تعتبر اموال البنك اموالا اميرية وتحصل بمقتضى قانون تحصيل اموال الاميرية المعمول به ويمارس المجلس لهذا الغرض صلاحيات الحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

المادة ١٩ - يفتح البنك في تنظيم حساباته وسجلاته اصول مبادئ المحاسبة التجارية .

ب - تبدأ السنة المالية للبنك في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون اول من نفس السنة ، وذلك باستثناء السنة الاولى التي يباشر البنك عمله فيها حيث يجوز ان يقرر المجلس ضم اجزاء تلك السنة الى السنة التالية .

المادة ٢٠ - يكون للبنك ملاكته الخاص من الموظفين والمستخدمين وتنظم الشؤون الخاصة بهم بموجب نظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون بناء على تسليم المجلس بما في ذلك الاحكام والشروط الخاصة بتعيينهم وتحديد رواتبهم وزياداتهم السنوية وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم انتهاء استخدامهم ومكافآتهم وتمويصاتهم واجازاتهم وعلاواتهم ومعاليهم والادخار وسائر الامور المتعلقة بهم .

المادة ٢١ - لرئيس الوزراء بناء على تسليم المجلس ان يستدعي اي موظف من اى وزارة او مجلس بلدي او مؤسسة رسمية اخرى للعمل في جهاز البنك وتعتبر خدمات الموظف في هذه الحالة بمثابة اعارة وتطبق عليه انظمة البنك الصادرة بموجب هذا القانون خلال عمله في البنك .

المادة ٢٢ - يلغى (٢٢٠) قانون صندوق قروض البلديات والقرى رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ كما تلغى احكام اي نص او تشريع اخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة المتعلقة بالشؤون المالية والادارية الخاصة بالبنك .

ب - ان تصدر الانظمة المنصوص عليها في هذا القانون يستمر العمل بالانظمة الصادرة بمقتضى (٢٢٠) قانون صندوق قروض البلديات والقرى رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ وتعتبر وكأنها صادرة بمقتضى هذا القانون على ان يمارس المجلس صلاحيات مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى ويمارس المدير العام صلاحيات مدير عام الصندوق المنصوص عليها في تلك الانظمة .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

يحال الى اللجنة القانونية ، هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام

٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٨٦٠٩/٣/٩٠/٩ المؤرخ في ٨/٨/١٩٧٩ المتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع الاسمدة القوسفاقية لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل إحالته الى اللجنة المختصة .

الرقم : - ٨٦٠٩/٣/٩٠/٩

التاريخ : - ١٣٩٩/٩/١٥

الموافق : - ١٩٧٩/٨/٨

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري عملا بالمادة (١/٧) من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولتكم (١٠٠) نسخة من مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع الاسمدة القوسفاقية المنوى اصلاحه كقانون مؤقت مع الاتفاقية الملحقة به وارجو عرضه على مجلسكم المقرر لبدء المشورة فيه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

مضر بدران

دولة رئيس المجلس

معالي كمال بك الدجاني

السيد كمال الدجاني

هذه القوانين اصبحت شكلية في الواقع الاتفاقية معقدة وانتهت ، وللملك اقتراحي بأنه لاضرورة لاحالته الى اللجنة المالية بل المراقبة عليه .

دولة رئيس المجلس

يراقق المجلس على اقتراح العضو ؟

بحكم أنها مقرر ومعقدة بين طرفين وهي نتيجة مباحثات ودراسات طويلة وللمصلحة البلد .

الجميع

موافقون .

(وهذا هو نص القانون والاتفاقية كما وافق المجلس عليهما مادة مادة والاتفاقية بمجموعهما) :

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩
قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع
الاسمدة القوسفاتيية

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وبين

الصندوق العراقي للتنمية الخارجية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع الاسمدة القوسفاتيية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لسنة ١٩٧٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية صحيحة نافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها .
المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاق قرض

بين

الصندوق العراقي للتنمية الخارجية

وبين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

لتمويل مشروع الاسمدة القوسفاتيية

اتفاق قرض

لما كانت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

قد طلبت من حكومة الجمهورية العراقية قرضاً للاسهام في تمويل مشروع انتاج الاسمدة القوسفاتيية في الاردن حيث تضطلع شركة صناعة الاسمدة الاردنية المساهمة المحدودة (المشار اليها فيما يلي بالشركة) بانتاج الاسمدة القوسفاتيية ومركباتها اضافة الى الاسمدة الكيماوية الاخرى وفقاً للحقوق والامتيازات اللازمة التي حصلت عليها الشركة لتحقيق اغراضها استناداً الى القانون الاردني لتشجيع الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته .

وبناءً على موافقة الحكومة العراقية على تقديم قرض للمشروع المذكور يقدم من قبل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية وفقاً لقانون الصندوق ونظامه، وحيث ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والشركة قد حصلتا من مصادر خارجية على كافة القروض المقررة واللازمة للمشروع البالغة بمجمود ٥٠ مليون دينار عراقي وانه تم التوقيع على كافة اتفاقيات القروض المذكورة .

وبما ان الشركة قصد استكمال الاجراءات القانونية الخاصة بزيادة رأسمالها من (٢٠) مشرين الى (٤٠) اربعين مليون دينار اردني .

ولما كانت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والشركة تعلمان على توفير مساهمات اضافية في رأس المال بمجمود (٩) مئة ملايين دينار .

وبما ان غرض الصندوق العراقي للتنمية الخارجية هو الاسهام في تمويل جزء من خطط التنمية لانشاء وتوسيع او تطوير المشروعات الاستثمارية في القطاع العربية والبلدان النامية عن طريق مدجها بالقروض اللازمة بشروط ميسرة وفقاً لاحكام قانون تأسيس الصندوق رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٤ ونظامه والتعليمات الصادرة بموجبه والتعديلات الصادرة بهذا الشأن .

المركزي العراقي : يعني البنك المركزي العراقي وعنوانه بغداد - شارع الرشيد ص.ب. ٦٤ - تلکس رقم ٢٢٠٣ و ٢١٧٤ .

المادة الثانية

القرض ، الفائدة والتكاليف الاخرى ، السداد مكان السداد

١ - يوافق الصندوق على اعطاء القرض قرضاً بمبلغ - ٢٢٦٣.٤٨٠ دينار عراقي (قسط مليون واربعمئة وثمانون الف ومائتان وثلاثة وستون دينار عراقي) .

٢ - يلتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية مقدارها ٤ ٪ (اربعة ونصف بالمائة) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة يبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ الدفع الفعلي .

٣ - يلتزم المقترض بأن يدفع تكلفة الترام مقدارها نصف الواحد بالمائة (٥٠ ٪) عن مبلغ القرض غير المسحوب اختياراً من نفاذ هذا الاتفاق .

٤ - يلتزم المقترض بدفع نصف الواحد بالمائة (٥٠ ٪) سنوياً من المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة لمواجهة تكاليف ادارة القرض .

٥ - في حالة قيام الصندوق باصدار تمهيد نهائي غير قابل للرجوع فيه بناءً على طلب المقترض طبقاً لنص الفقرة (٢) من المادة الرابعة يلتزم المقترض بدفع نصف الواحد بالمائة (٥٠ ٪) سنوياً من اصل المبلغ الباقي بغير سحب الصادر عنه تمهيد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .

٦ - تحسب الفائدة والتكاليف الاخرى المبينة آنفاً على اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً مقسمة الى ١٢ شهراً كل منها ٣٠ يوماً وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

فقد تم الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي بالمقترض) والصندوق العراقي للتنمية الخارجية (ويسمى فيما يلي بالصندوق) يقدم فيه الصندوق قرضاً الى المقترض لتمويل مشروع الاسمدة القوسفاتيية بالشروط والاوزاع المبينة في هذا الاتفاق وفقاً لما يلي : -

المادة الاولى

التعريف

يكون للمصطلحات التالية حثماً وردت في هذا الاتفاق المعنى المبين ازاء كل منها : -

اتفاق القرض : يعني هذا الاتفاق الموقع بين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (المسمى فيما يلي بالصندوق) وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية (المسماة فيما يلي بالمقترض) والملاحق والجداول الملحقة بها واية تعديلات يفتق عليها الطرفان .

المشروع : يعني المشروع او المشروعات او الدراسات او الاتراعات او الخدمات الموصوفة في الجدول رقم (١) من هذا الاتفاق او حسيما يعدل هذا الوصف من وقت لاخر باتفاق الطرفين .

الشركة : تعني شركة صناعة الاسمدة الاردنية المساهمة المحدودة في عمان المؤسسة بمقتضى احكام قانون الشركات الاردني كشركة مساهمة عامة محدودة المسؤولة لغرض انتاج الاسمدة الكيماوية بما فيها الاسمدة القوسفاتيية ومركباتها .

بضاعة او بضائع : تعني المزايد والمعدات والالات والادوات والخدمات المطلوبة للمشروع ولفقات استيراد تلك البضائع الى دولة المقترض تاريخ النفاذ : يعني التاريخ الذي يصبح فيه اتفاق القرض نافذ المفعول على التحسب المنصوص عليه في المادة العاشرة (فقرة ٣) ادناه .

٧ - يلتزم المقرض بأن يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض وفقاً لجدول السداد رقم (٣) من هذا الاتفاق .

٨ - لغرض تسجيل وتسوية المعاملات الحسابية والمصرفية التي يقتضيها استعمال القرض وتسليمه مع فوائد يقرض الصندوق او من يغوله بفتح الحسابات التالية في سجلاته بالدينار العراقي بأسم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (قرض مشروع انتاج الاسمدة) ويقوم البنك المركزي الاردني نيابة عن المقرض بفتح حسابات مقابلة في سجلاته وتجري التبادلات اللازمة فيه استناداً الى اشعارات الصندوق .

أ - حساب القرض الممنوح الى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بموجب هذا الاتفاق ويقيد فيه مديناً المبالغ المسحوبة من القرض كما يقيد فيه ذائلاً مبالغ الاقساط المسددة .

ب - حساب الفائدة والتكاليف الاخرى على القرض بموجب هذا الاتفاق ويقيد فيه مديناً مبالغ الفائدة والتكاليف الاخرى المستحقة وذائلاً مبالغ الفوائد والتكاليف الاخرى المسددة .

٩ - تم دفعات القرض المشار اليه في هذا الاتفاق من قبل الصندوق عن طريق المركزي العراقي الى البنك المركزي الاردني او اي بنك آخر يتفق عليه الطرفان عند استيفاء الشروط الواردة في هذا الاتفاق على ان لا يزيد مجموع المبالغ الممولة عن مبلغ القرض الممنوح . ويتم قلب مبالغ العملات الاجنبية المدفوعة الى الدينار وفق سعر البيع المعلن من قبل المركزي العراقي يوم اجراء التحويل .

١٠ - في ٣٠ حزيران و ٣١ كانون الاول من كل سنة بعد الصندوق او من يغوله كشف حساب تفصيلي بالمبالغ المسحوبة على القرض خلال تلك

الفترة ويرسله الى البنك المركزي الاردني الذي يقوم بتأييد صحة هذه المبالغ او تبيان ملاحظاته ان وجدت خلال مدة شهر من تاريخ تسلمه هذا الكشف وبعبارة تعتبر المعلومات الواردة في الكشف صحيحة .

١١ - يبدأ بسداد القرض من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من ١ ايار ١٩٨٤ ويتم تسديد المبالغ المسحوبة على القرض بالدينار العراقي او بما يعادلها بالعملات الاخرى القابلة للتحويل التي يختارها المركزي العراقي ويجري معادلتها بموجب الاسعار المعلنة من قبله وفق سعر الشراء في يوم الاستحقاق وذلك بألفي وعشرين قسط نصف سنوي متساوي من تاريخ بدء السداد اعلاه لغاية ١٩٩٤/١/١ .

١٢ - في ٣١ كانون الاول من كل سنة تستحق الفوائد وكافة التكاليف الاخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفقاً لشروط الاحساب المنصوص في هذه المادة وتحسب في يوم الاستحقاق وبعد الصندوق او من يغوله جدولاً بالفوائد والتكاليف الاخرى المحسبة يرسله الى البنك المركزي الأردني ويرق له بذلك ليتم تسليمها دون تأخير بالدينار العراقي او بأية عملة قابلة للتحويل التي يختارها المركزي العراقي ويجري معادلتها بموجب الاسعار المعلنة من قبله على اساس سعر الشراء في يوم استحقاق الفوائد والتكاليف الاخرى .

١٣ - تقدم وزارة المالية الأردنية كتاب ضمان الى الصندوق وفقاً للنموذج المعد من قبل الصندوق (تضمن فيه تسديد مبلغ القرض وفوائده وتكاليفه في مواعيد استحقاقها وفقاً لنصوص هذا الاتفاق ولحين انتهاء كافة الالتزامات الناشئة عنه) وتقدم وزارة المالية كتاب الضمان بموعد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ، ويكون

هذا الضمان اضافة الى التزام حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الوارد في هذا الاتفاق .

١٤ - يحق للمقرض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ان يسدد الى الصندوق قبيل ميعاد الاستحقاق اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، او اي قسط من اقساط السداد، وفي الحالة الاخيرة يكون السداد من آخر اقساط القرض استحقاقاً .

١٥ - ان اصل القرض والفوائد ، والتكاليف الاخرى المبينة في هذا الاتفاق تكون واجبة السداد في الجمهورية العراقية او في الاماكن التي يحددها الصندوق للسداد .

المادة الثالثة العملة

١ - يكون سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذا الاتفاق بالدينار العراقي .

٢ - يقوم الصندوق او من يغوله بناءً على طلب المقرض وعلى اعتباره انه يعمل في هذه الحالة بالوكالة عنه ، بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقاً لنصوص الاتفاق ، او التي يكون قد دفع بها فعلاً ثمن تلك البضائع .

ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة معادلاً لقيمة الدينار العراقي التي لزمست الحصول على العملة الاجنبية .

٣ - عند سداد القرض ، او الفوائد ، او التكاليف الاخرى يجوز ان يقوم الصندوق او من يغوله بناءً على طلب المقرض وعلى اعتباره انه يعمل في هذه الحالة بالوكالة عنه ، بالحصول على الدينار العراقي اللازمة للسداد ، مقابل دفع المقرض المبلغ

اللازم للحصول على تلك الدينار ، بمائة او عملات اجنبية يقبلها الصندوق من وقت لآخر .

لا يعتبر السداد قد تم طبقاً لاحكام هذا الاتفاق الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلاً الدينار العراقي وبمقدار ما يتسلمه منها .

٤ - كلما اقتضى لاغراض تطبيق هذا الاتفاق تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى ، يقوم المركزي العراقي بتحديد ذلك السعر في ضوء ماورد في المادة الثانية من هذا الاتفاق .

المادة الرابعة

سحب مبالغ القرض واستعماله

١ - يخصص القرض لتغطية ٢٥٪ من كلفة اعمال المؤسسة المدنية للمشروع بالعملات الاجنبية كما موضح في الجدول رقم (٤) من هذا الاتفاق ويتعهد المقرض بتوفير التغطية لضمان اكتمال المشروع ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على تاريخ ١ ايار ١٩٧٩ ، مع مراعاة ماورد في الجدول رقم (٢) وملحق الجدول رقم (٥) من هذا الاتفاق .

٢ - يجوز بناءً على طلب المقرض وطبقاً للكيفية والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق ، ان يقوم الصندوق او من يغوله بناءً على طلب من الصندوق بأصدار تمهيد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بأن يدفع للمقرض او الغير ومن بضائع ممولة من هذا القرض ويظل هذا التمهيد ساري المفعول بالنسبة للمبلغ الممول بالتمهيد .

٣ - عندما يرغب المقرض في ان يسحب اي مبلغ من القرض ، او ان يصدر الصندوق تمهيداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي بالشكل الذي يطلبه الصندوق ويحتوي على البيانات

والتعهدات التي يطلبها (أو طبقاً للنموذج المعدن قبل الصندوق). وكل طلب يقدم إلى الصندوق لأخذ ضمانه النهائي غير القابل للرجوع فيه يعتبر بمثابة طلب سحب مبالغ من القرض.

٤ - طلبات السحب والمستندات اللازمة والأدلة المؤيدة لها يجب أن تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع إلا إذا اتفق المقرض والصندوق على خلاف ذلك.

٥ - على المقرض أن يقدم إلى الصندوق المستندات المثبتة لسلطة الشخص أو الأشخاص الذين يخولون سلطة التوقيع على طلبات السحب مع نماذج لتوقيعهم مصدق عليها، وفي حالة تعذرهم يوضح المقرض ما إذا كانوا مفوضين في التوقيع كلاً على أفراد أو مجتمعين.

٦ - على المقرض أن يقدم إلى الصندوق المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب على النحو الذي يطلبه الصندوق ويحق للصندوق أن يطلب أية مستندات أو أدلة أخرى سواء كان ذلك سابقاً أو لاحقاً لإجازة الصندوق للسحب موضوع الطلب.

٧ - يجب أن تكون طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها متوفرة من حيث المضمون والشكل لاثبات أن المقرض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطالبة وأن المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط للأغراض المحددة والمتضمن عليها في هذا الاتفاق.

٨ - مع مراعاة الفقرة (١) من هذه المادة يلتزم المقرض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض إلا لتمويل التكاليف الفعلية للتصاميم اللازمة لتنفيذ المشروع المبين في وثائقه والشروط

والمواصفات العامة والتصاميم والشروط والجدول المرفقة (١) أو المبينة في الجدول رقم (٥) من هذا الاتفاق.

٩ - يلتزم المقرض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط، وأن لا يستعملها في غير ذلك مطلقاً.

١٠ - يلتزم المقرض باستعمال المشروع وفقاً للأغراض المخصص لها والمذكورة في وصف للمشروع في الجدول رقم (١) ولا يجوز تغيير ذلك دون الموافقة المسبقة للصندوق.

١١ - يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض سواء إلى المقرض أو لأذنه أو امره. في حالة حصول تأخير في سحب أي مبلغ من القرض يقوم المقرض من جانبه بتسليم النفقات المطلوبة ويقوم الصندوق بتسليمها في وقت لاحق مع عدم الإخلال بأي نص من النصوص الأخرى الواردة في هذا الاتفاق.

١٢ - يلتزم المقرض بأشعار الصندوق عن مبالغ السحوبات الترتيبية من القرض للسنة المالية المقبلة المبينة في ١ كانون الثاني سنوياً.

١٣ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في ١٩٨١/١٢/٣١ أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق.

المادة الخامسة

أحكام خاصة بتنفيذ المشروع

١ - أ - يقوم المقرض بوضع حصة القرض تحت تصرف الشركة لدى البنك المركزي الأردني أو أي بنك آخر يتفق عليه الطرفان وذلك بالأرضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق.

ب - دون إخلال بعمومية نص الفقرة (أ) أعلاه يتعهد المقرض بأعادة اقراض حصة القرض إلى الشركة بفائدة سنوية مقدارها ٨٪ (ثمانية بالمائة) على أن يسدد أصل المبلغ المعاد اقراضه ستة عشر قسطاً نصف سنوياً متساوياً يستحق القسط الأول منها في ١ نيسان / أبريل ١٩٨٣ والآخر في ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ ووفقاً لأية أحكام وشروط أخرى تضمن في اتفاق قرض فرعي بين المقرض والشركة يكون خاضعاً لموافقة الصندوق المسبقة ومن جملة ما يتضمنه اتفاق القرض الفرعي الأحكام التالية :-

١ - تعهد الشركة بعدم الدخول في التزامات مالية اقراضية أكثر من تلك المصرح بها في حدود الحد الأقصى للاقتراض المقرر حالياً للشركة دون موافقة الصندوق وبقية الممولين بما في ذلك الاقتراض من الحكومة الأردنية.

٢ - تعهد الشركة بعدم القيام بضمان ديون لأطراف ثالثة.

٣ - تعهد الشركة بعدم إنهاء أو إجراء تعديل يؤثر على تقديم الخدمات وفسخ الالتزامات المدونة في كل من عقد تجهيز القومضات واتفاقية خدمات المقاول العام واتفاقية المونة الفنية.

٤ - تعهد الشركة بعدم التنازل عن حقوقها أو التزاماتها أو تحويلها للغير قبل الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة للصندوق.

٥ - تعهد الشركة بتوجيه أوضاعها المالية بشكل سليم وعدم القيام بتوزيع أية أرباح قبل تحقيق وفرة مالي وإن يكون ذلك معززاً بتقرير من بلقي الحساينات. ج - يلتزم المقرض بوضع الحصة الناتجة من الفرق بين سعر الفائدة المتحققة على إعادة

الاقراض وبين مجموع سعر الفائدة المنصوص عليه في هذا الاتفاق في حساب توفير لدى بنك الائتماء الصناعي الأردني، ويتمهد المقرض أن يستعمل حصة الفرق المذكور والقوائد المتجمعة عليه في أغراض التنمية الاقتصادية في الأردن حسبما يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق. ويقوم المقرض بأخطار الصندوق برصيد الحساب المذكور في آخر كل سنة مالية.

٢ - يتم إرساء المقاول لتنفيذ المشروع بالاتفاق مع الصندوق مع مراعاة الترام المقرض بتعيين جهة استشارية ذات خبرة وكفاءة.

٣ - يلتزم المقرض بأن يقوم بنفسه أو بالواسطة بتنفيذ المشروع طبقاً للمعايير الاقتصادية للاسس الهندسية والمالية السليمة بالتشاور مع الصندوق دون أن تترتب عليه أية التزامات إضافية نتيجة ذلك.

٤ - يشترع المقرض في تنفيذ المشروع بموجب العقود السارية عند التوقيع على هذا الاتفاق ويتم إدخال أي تعديلات على هذه العقود أو إبرام أي عقود جديدة بموافقة الصندوق مع مراعاة العروض التنافسية في إبرام العقود.

٥ - في حالة ما إذا قامت أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن المبلغ المخصصة لتمويل المشروع لا تكفي لمواجهة النفقات المقدرة لتنفيذه، وفي حالة عدم التمكن من تغطية كامل رأس المال المقرض يلتزم المقرض بتوفير التمويل الكافي من العملات المحلية والأجنبية وأن يقوم فوراً بعمل الترتيبات التي يوافق عليها الصندوق، والتي تكفل تمويل المبالغ اللازمة لمواجهة تلك النفقات.

٦ - يتعهد المقرض بأن تعمل الشركة في جميع الاوقات طبقاً للأنظمة والقواعد المقبولة في تسيير وإدارة المشاريع الاقتصادية الكبرى ، واستمرار تمتعها بالامتيازات والتسهيلات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها ويقوم المقرض بأخطار الصندوق بأي اجراء مقترح من شأنه ان يؤثر في هذه الجوانب واعطاء الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن اي اجراء مقترح .

٧ - يتعهد المقرض بعدم اتخاذ اي اجراء من شأنه ان يؤدي الى تعديل عقد تأسيس الشركة او نظامها الاساسي او اغراضها قبل التشاور مع الصندوق واخلل موافقة المولين .

٨ - يتعهد المقرض بأن يكون القرض مساوياً في القوة لكافة الديون والقروض الانعسري التي على الشركة او التي قد تنشأ في المستقبل وان لا يتمتع اي قرض خارجي آتيز بأولوية على قرض الصندوق وكذلك عدم منح حق عيني او اعطاء اولوية على ممتلكات واموال واصول الشركة لاية جهة كانت بما في ذلك الحكومة الاردنية .

٩ - يلتزم المقرض بالتعاون مع الشركة بوضع وتنفيذ خطة تسويقية تتلائم مع برنامج الانتاج وايلادها الى الصندوق .

١٠ - يقوم المقرض بنفسه او بالواسطة بمراعاة القواعد الدولية المقبولة لحماية البيئة من التلوث في المشروع ومنطقة العمل واتخاذ جميع الخطوات المعقولة بهذا الشأن .

١١ - يقدم المقرض للصندوق جميع البيانات والاعتمادات والمعلومات التفصيلية ومواضيع التشغيل الخاصة بالمشروع وذلك بمجرد اعتمادها كما يعلم المقرض الصندوق أولاً بأول بأي تعديل مهم يدخله على اي منهما في المستقبل .

وكل ذلك على النحو المفصل الذي يطلبه الصندوق من حين لآخر .

١٢ - يلتزم المقرض بمسك سجلات واجبة يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع وتبع تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) طبقاً للاسس المحاسبية المتعارف عليها ولتعليمات المركز المالي للإدارة او المؤسسة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعملياتها ويلتزم المقرض بأن يبيئ لمندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات الكفيلة بتحقيق الكشف الموقفي ، ويلتزم المقرض بأن يوفر لمندوبي الصندوق جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالائاق حصيلة القرض ، او بالبيضاء او بالمشروع ، او بالمركز المالي للإدارة او المؤسسة القائمة بالمشروع ، او بأدائها واعمالها .

وتنفيذ لذلك يقدم المقرض للصندوق تقريراً مفصلاً كل ثلاثة اشهر اعتباراً من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع او السحب من القرض ليبدأ اول ، يوضح فيه ما تم تنفيذه في الفترة السابقة ومدى مطابقة ذلك لبرنامج العمل المقرر ، كما يلتزم المقرض بالاستمرار بموافاة الصندوق بالمعلومات الكافية عن سير المشروع حتى الوفاء الكامل بمبلغ القرض وفوائده .

١٣ - يلتزم المقرض باتخاذ ما يلزم لتأمين الشركة من حيث ما يفتأت الحاجة الى ذلك من الحصول على اي اراضي او حقوق على الاراضي تكون لازمة لاغراض المشروع .

١٤ - دون اخلال بعمومية نصوص الفقرة (٣) من هذه المادة يلتزم المقرض باتخاذ التدابير اللازمة :
١ - لانشاء المنشآت البحرية والبحرية اللازمة لمعالجة الاسمدة الفوسفاتية وتخزينها ونقلها في الميناء الصناعي في العقبة في موعد لا يتجاوز ١٢/٣١/٨٠

والتعاقد مع استشاري لاجراء الدراسات وتقديم التوصيات بشأن الاجور التي ستفرض على استعمال هذا الميناء .

ب - لا كمال مشروع انابيب المياه الى موقع المشروع قبل البدء بالانتاج في المشروع .

ج - لقيام هيئة مياه الشرب الاردنية بتجهيز المشروع بالكميات اللازمة من الماء النقي وفي المواعيد المناسبة لتشغيل المشروع بشكل كفوء لقاء اسعار مشابهة لتجهيزات مماثلة .

١٥ - يتعهد المقرض بأن لا تتمتع الشركة ولا اي من ممتلكاتها بحق الحصانة او الاستثناء من الاجراءات القضائية او تنفيذ احكام التحكيم على اساس السيادة او اي اساس آخر بالنسبة لكل المسائل التي قد تنشأ من التزامات الشركة الناجمة عن هذا الاتفاق .

١٦ - يلتزم المقرض بأن يقوم بنفسه او بالواسطة بأدارة المشروع وصيانته ، وكذلك بأدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي اكبر فائدة ويعود بأكثر نفع ، وذلك وفقاً للاسس الهندسية والمالية السليمة واحكام القوانين النافذة فيما يتعلق بصيانة ومعالجة البناء واعمال الهندسة المدنية .

١٧ - يتعاون المقرض والصندوق تعاوناً وثيقاً بكفيل تحقيق اغراض القرض ، وهذه الغاية يجري المقرض والصندوق بين حين وآخر بواسطة مندوبيهما مشاورات عن المسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقسامه بالنظام .

١٨ - يلتزم المقرض بأن يقرض بأخطار الصندوق فوراً أي عامل من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل زيادة ملموسة عن التقدير الحالي) او يعطري على تهيئته .

١٨ - يتم تنفيذ المشروع وادارته بواسطة هيئة او ادارة او مؤسسة يختارها المقرض بالتشاور مع الصندوق تعمل طبقاً لأنظمة وقواعد كفيلة لتحقيق اغراض المشروع . يقوم المقرض بأخطار الصندوق مسبقاً ، في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين بأي اجراء مقترح لتغيير النظم الاساسية للجهة القائمة بالمشروع او لتعديل القواعد والأنظمة الخاصة بها ، بشكل يؤثر في تحقيق اغراض المشروع مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن الاجراء المقترح .

١٩ - يقوم المقرض بنفسه او بالواسطة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع لدى شركة التأمين الوطنية العراقية كلما امكن ذلك او لدى شركات تأمين معتمدة ، وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم . واذا كان مبلغ التغطية المستحق بناءً على هذا التأمين غير قابل للتحويل الحر يقوم المقرض بتوفير العملات الاجنبية اللازمة بما يعادل هذا المبلغ اما بنفس العملة التي بها تم شراء البضائع او اية عملة اخرى قابلة للتحويل الحر . وكذلك يقوم المقرض بنفسه او بالواسطة بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع لدى شركة التأمين الوطنية العراقية كلما امكن ذلك او لدى شركات تأمين معتمدة بعد اكمال المشروع ولطول مدة قضاة الأقساق .

٢٠ - يلتزم المقرض بأن يتخذ بنفسه او بالواسطة كل اجراء وجب لازم لتنفيذ المشروع وبأن لا يقوم بأي عمل وان لا يسمح في القيام بأي عمل من شأنه عرقله او اعاقة تنفيذ المشروع او تطبيق اي نص من نصوص الاتفاق .

٢١ - يلتزم المقرض بأن يتم الحصول على

جميع البضائع والخدمات اللازمة للمشروع عن طريق طرح كافة العقود التي تزيد قيمتها على مائة ألف دينار عراقي بمناقصات عالمية تنافسية وتؤخذ موافقة الصندوق على شروط وأحكام المناقصة وعلى الاحالة بعد تحليل شامل للمعطيات يعرض على الصندوق ويجوز في حالات استثنائية تقتضيها مصلحة المشروع عدم التقيد بهذا الاجراء لمبررات يقدمها المقرض وافق عليها الصندوق .

أما العقود التي لا تزيد قيمتها عن مائة ألف دينار عراقي فيتم ابرامها بعد اختيار انسب العروض ويقوم المقرض بموافاة الصندوق بنسخ منها مع مذكرة بالميزرات .

٢٢- يلتزم المقرض بأن تقوم الشركة بتدقيق حساباتها من قبل تدقيقين مستقلين وترسل تقارير ملققي الحسابات الى الصندوق خلال مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من انتهاء السنة المالية .

٢٣- يضمن المقرض بأن يضمني على مثلي الصندوق الذين توكل اليهم مهام ذات علاقة بالقرض في اقليم المقرض حسابات دبلوماتية مماثلة للحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية .

المادة السادسة

الضرائب والقيود - حصانات امتيازات الصندوق ١- يلتزم المقرض بأن يسدد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى بالكامل ، دون أي خصص ومع الاعفاء التام من أي ضرائب او رسوم او مضافات مفروضة بموجب قوانين المقرض او مطبقة في اقليمه ، سواء في الحاضر او في المستقبل ويسري الاعفاء التام من الضرائب او الرسوم او المصاريف الاخرى على جميع معاملات الصندوق وموجوداته ودخله في الدولة المقرضة ، يتحمل المقرض ذلك على حسابه في حالة تحقق أي من هذه

الضرائب او الرسوم او المصاريف .

٢ - يكون هذا الاتفاق والتسليم عليه وتسجيله اذا اقتضى الامر ذلك ، معفا من اية من اية ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض او مطبقة في اقليمه سواء في الحاضر او في المستقبل ، ويقوم المقرض على نفقته بدفع أي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بعملةتها .

٣ - يكون سداد اصل القرض ، والفوائد والتكاليف الاخرى ، معفا من جميع قيود التحويل الخارجي المفروضة بموجب قوانين المقرض او المطبقة في اقليمه سواء في الحاضر او في المستقبل ، كما يلتزم المقرض بتسهيل معاملات الصندوق المتعلقة بالتحويل الخارجي وتسهيل اجراءات التحويل المباشرة او غير المباشرة التي تنشأ من العقد اوسيه .

٤ - تعتبر جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق ومسا شايها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة وخاصة بالنسبة لمراقبة المطبوعات ونقشها .

٥ - تتمتع كافة موجودات واصل ودخل الصندوق في اقليم المقرض بالحصانة من نزح الملكية والمصادرة والحجز والانتزاع والجراسة او أي جره يقيد حرية الصندوق في التصرف بموجوداته خلافا لهذا الاتفاق .

٦ - مع عدم الاخلال بالتزامات الصندوق بموجب هذا الاتفاق لا يتحمل الصندوق اية مسؤولية تجاه الاطراف الثالثة بسبب العقود المعقودة بين المقرض وهذه الاطراف او بالتصرفات او القوائم التي قد تحدث بينهم .

المادة السابعة

الغاء القرض ووقف السحب منه

١ - يجوز للمقرض إبخطار بوجهه الى الصندوق ان يلغي أي جزء من القرض يكون باقيا بدون سحب ، على انه لايجوز للمقرض ان يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق قد اصلر عنه تمهلا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٧) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق .

٢ - اذا حدثت اية واقعة من الوقائع الآتية ، واستمرت قائمة ، يحق للصندوق بموجب الخطار الى المقرض ان يوقف سحب أي مبلغ من القرض :

أ - اذا لم يتم المقرض بالوفاء كلياً او جزئيا بالتزاماته بسداد اصل القرض او الفوائد او التكاليف الاخرى ، او أي مبلغ يستحق بموجب هذا الاتفاق أو أي اتفاق تمولي آخر بين المقرض والصندوق .

ب - اذا اخفق المقرض كلياً او جزئيا بتنفيذ احكام هذا الاتفاق وشروطه او غير من طبيعة المشروع دون موافقة الصندوق .

ج - قيام الصندوق بإخطار المقرض بأنه قد اوقف السحب طبقا لاتفاق تمولي آخر يكون قائما بين المقرض والصندوق بسبب عدم تنفيذ المقرض احكامه وشروطه .

د - قيام ظروف استثنائية تجعل معها ان يسدوم المقرض بتنفيذ التزاماته في هذا الاتفاق .

هـ - ويكون قيام اية واقعة من الوقائع المتقدمة قبل نفاذ هذا الاتفاق ما لتمامها بعد نفاذه .

يبقى حق المقرض في ان يسحب أي مبلغ من القرض موقوفاً كلياً او جزئياً حسب الاجواله والى

ان تزول الواقعة او الوقائع التي ادت الى وقف السحب او الى ان يقوم الصندوق بإشعار المقرض باعادة حقه في السحب على انه في حالة توجيه الصندوق الى المقرض مثل هذا الاشعار ، يعود المقرض حقه في السحب محسدا بالقدر ومقيدا بالشروط المبينة في الاشعار كما ان توجيه الصندوق لثل هذا الاشعار لا يؤثر على أي من حقوق الصندوق ولا يحل بالجزاء المقرض ازاء أي واقعة من الوقائع المنصوص عليها في هذه المادة بما قد يطرأ في تاريخ لاحق .

٣ - في حالة قيام واقعة من الوقائع الواردة بالفقرة (٢) «أ» من هذه المادة واستمرت قائمة لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه الخطار الى المقرض او في حالة قيام واقعة من الوقائع الواردة بالفقرات (٢) «ب» و «ج» و «د» من هذه المادة واستمرارها قائمة لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه الخطار الى المقرض ، يحق للصندوق حينئذ او في أي وقت لاحق تكون فيه هذه الواقعة وتلك ما زلت قائمة ، ووفقا لما يراه ، ان يقرر ان المبلغ المسحوب من القرض قد اصبح مستحقا وواجب الاداء فورا ، بصرف النظر عن أي نص آخر في هذا الاتفاق يخالف ذلك .

٤ - اذا ظل حق المقرض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفاً لمدة ثلاثين يوما او اذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (١٠) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق ، فانه يجوز للصندوق ان يشعر المقرض بانتهاء امحقق سحب المبلغ الباقي بسداد مضموني اسنوع من إشعار المقرض برفقا ، وتوجيه هذا الاشعار يعتبر المقرض ملغيا بالنسبة للمبلغ .

٥ - أي الغاء للقرض من جانب المقرض او ايقافه لحسب المقرض في السحب

لا ينطبق على المبالغ الصادر عنها من الصندوق
تمهيدا نهائيا غير قابل الرجوع فيه وفقا للفقرة (٢)
من المادة الرابعة ، الا اذا تضمن التمهيد نصا صريحا
بخلاف ذلك ومع مراعاة المواد المذكورة في اعلاه .

٦ - تخصص المبالغ الملتزمة من القرض خصيصا
نسيبا من اقساط السداد وذلك بنسبة الاقساط الى
بعضها .

٧ - فيما عدا مانص عليه في هذه المادة تظل
جميع احكام هذا الاتفاق ونصوصها سارية المفعول
يكامل قوتها ، على الرغم من الغاء القرض او ايقاف
المعجب .

٨ - اذا وقعت اية اعمال او احوادث من شأنها
ان تعرض المشروع الى الهلاك او العيب الكلي او
الجزئي او ادت الى تعطل الاستفادة من المشروع
لاي سبب من الاسباب فان ضمان الهلاك او تعطل
الاستفادة يكون على المفترض حيث يبقى المفترض
بمباداة كامل مبلغ القرض وفوائده والتكاليف
الاخرى وفقا لاحكام هذا الاتفاق بغض النظر عن
سبب المخاطر او الاعمال التي ادت الى ذلك سواء
كانت من الاعمال او المخاطر المؤمن عليها ام غير
المشمولة بالتأمين .

المادة الثامنة

قواعد الزام هذا الاتفاق : عند ممارسة الحقوق ،
التحكيم

١ - تكون حقوق والتزامات كل من الطرفين
والمفترض المقررة بموجب هذا الاتفاق ، صحيحة
واللذة طبقا لاحكامه ، فانه اعتمادا على هذا
من احكام القوانين المحلية المفترض ، ولا يحق لاي
من الطرفين ان يخلع او يفسد الى اي منافسة متسبب
المخاطر ، فان اي حكم من احكام هذا الاتفاق
غير صحيح او غير نافذ امتنفا الى اي سبب كان .

٢ - عدم ممارسة اي من الطرفين لحق من
حقوقه طبقا لهذا الاتفاق ، او عدم تمسكه ، او
تاخره في هذا او ذلك ، او عدم تمسكه بتطبيق جزاء
منصوص عليه في هذا الاتفاق او استعمال سلطة من
سلطاته المقررة بمقتضاه ، لا يخل بأي حق من حقوقه
ولا يفسر اعلى انه تنازل عن الحق او السلطان
الجزاء الذي لم يستعمل او يتمسك به او حصل
التاخر في استعماله او التمسك به .

كما ان اي تصرف صادر عن احد الطرفين ازاء
اخلال الطرف الاخر بالتزام من التزاماته ، لن
يترتب عليه المساس او الاخلال بما له من حق او
سلطة او جزاء يقول له هذا الاتفاق .

٣ - يسمى الطرفان الى تسوية اي خلاف
مطالبة بشأن هذا الاتفاق عن طريق الاتفاق
الودي بينهما ، فاذا تعذر الاتفاق قدم النزاع او
الادعاء الى التحكيم طبقا لاحكام المنصوص عليها
فيما يلي :-

١ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين
المفترض احدهم ويعين الصندوق المحكم الثاني
ويعين المحكم الثالث المرجح باتفاق
الطرفين ، وفي حالة استقالة اي محكم او
وفاته او عجزه عن العمل يعين محكم بديله بنفس
الطريقة التي عين فيها المحكم الاصلي ، ويكون
للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي وعليه ذات
واجباته

ب - تبدأ اجراءات التحكيم باخطار يوجهه احد
الطرفين الى الطرف الاخر مضمنا على بيان واضح
بطبيعة النزاع او الادعاء المراد عرضه على التحكيم
وطبيعة المطالبات المراد الحكم بها ، واسم المحكم
المعين من قبله بطريق التحكيم ، ويختار

على الطرف الاخر خلال ثلاثين يوما من ذلك
الاخطار ان يخطر طالب التحكيم باسم المحكم
الذي عينه فان لم يفعل عينه الامين العام لجامعة الدول
العربية بناء على طلب طالب التحكيم .

ج - اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال
ستين يوما من بدء اجراءات التحكيم جاز لاي
من الطرفين ان يطلب من الامين العام لجامعة الدول
العربية تعيين المرجح .

د - تتعد هيئة التحكيم ولاول مرة في الزمان
والمكان اللذين يحددهما المرجح ، ثم تقر الهيئة
بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

هـ - تضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتيح
فرصة عادلة لسماع اقوال كل من الطرفين وتفصل
وتفصل حضوريا او غيابيا في المسائل المعروضة عليها
وتصدر قراراتها باغلبية الاصوات ويجب ان
يصدر قراراتها كتابة وان يوقع عليه اغلبية الاعضاء
على الاقل وتسلم صورة منه لكل من الطرفين ويكون
قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا لاحكام هذه المادة
نهائيا ويجب على الطرفين الاذعان له وتنفيذه .

و - يحدد الطرفان مقدارا اعتبارا او مكافآت
المحكمين وغيرهم من الاشخاص الذين يكلفون
بالاعمال والاجراءات المتعاقبة بالتحكيم ، فاذا
لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاعبات او المكافآت
قبل انعقاد هيئة التحكيم قامت الهيئة بتحديد المقدار
المعقول لها مراعية في ذلك كافة الظروف ، وتحمل
كل من الطرفين مصروفاته الخاصة التي انفقها
في التحكيم ، بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة
التحكيم متساوية بين الطرفين ، وتثبت هيئة التحكيم
في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين
واجراءات وطريقة دفعها .

ز - تطبق هيئة التحكيم القوانين والانظمة
السارية في الجمهورية العراقية وقواعد العدالة .

ح - تعتبر نصوص التحكيم المنصوص عليها
في هذه المادة بديلا لاي اجراء آخر لتسوية اي نزاع
بين طرفي هذا الاتفاق والفصل في اي ادعاء من قبل
احدهما على الاخر بما قد ينشأ في ظل هذا الاتفاق .
ط - اخطار احد الطرفين للاخر بأي اجراء
من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم
بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) من
المادة التاسعة .

المادة التاسعة

احكام مقررة

١ - كل اخطار او طلب يوجهه احد
الطرفين الى الاخر يجب ان يكون مكتوبا مع مراعاة
ما ورد في الفقرة (٥) من المادة الخامسة ، وفيما عدا
ما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة العاشرة
يعتبر مثل هذا الاخطار او الطلب تاما على وجه
صحيح اذا سلم باليد او بالبريد او بالبرق او بالبرقية
المباشرة (التلكس) الى الطرف الموجه له او في عنوانه
ادناه او اي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى
الطرف الاخر .

عنوان المفترض : بواسطة المجلس القومي
للتخطيط - عمان

NPC AMMAN

العنوان البرقي

التلكس

عنوان الصندوق

الصندوق العراقي للتنمية الخارجية

الجمهورية العراقية - بغداد - المسح -

ص ب ٢٢٥٧

IFED BAGHDAD

العنوان البرقي

التلكس

٢٢٥٢

٢ - يقدم المقترض الى الصندوق المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية تفويض الشخص او الاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا الاتفاق ، او الذين سيقومون نيابة عن المقترض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقاً لهذا الاتفاق مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - أ - يمثل المقترض في انفاذ اي اجراء يقتضيه هذا الاتفاق ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقاً له ، شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي .

ب - يجب ان تكون الموافقة نيابة عن المقترض على اي تعديل او اضافة بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، او اي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي ، وفق الفقرة (أ) اعلاه بشرط ان يكون رايه ان التعديل او الاضافة يبررهما الظروف وليس من شأنهما ان يزيدا من التزامات المقترض زيادة كبيرة ويتخذ توقيع ممثل المقترض على التعديل او الإضافة قرينة على انه ليس فيها ما يزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة .

٤ - يجوز لكل من المقترض والصندوق طلب اعادة النظر في هذا الاتفاق كلما دعت الحاجة لذلك وباتفاق الطرفين .

٥ - لا يعتبر الغاوير المطاه في هذا الاتفاق مواداً جزءاً منها ولا يعتد بها في تفسير الأحكام الواردة فيه .

المادة العاشرة

نفاذ الاتفاق وانتهائه

١ - ينص هذا الاتفاق نافذاً اذا قدمت الى الصندوق أدلة مقبولة يثبت بان هذا الاتفاق

قد ابرم من جانب المقترض بناء على تفويض قانوني وأنه تم التصديق عليه على النحو الاثر قانوناً وأنه صحيح ومازم للمقترض طبقاً لاحكامه وأن كافة الوقائع التي نص عليها في هذا الاتفاق كشروط للنفاذ قد تحققت .

٢ - يقدم المقترض الى الصندوق كجزء من الأدلة للمنصوص عليها في الفقرة السابقة فتوى قانونية حكومية مختصة مقبولة للصندوق يوضح فيها بأنه قد تم التصريح بهذا الاتفاق والتصديق عليه بقانون من جانب المقترض كما تم التوقيع عليه نيابة عنه على الوجه الصحيح وأنه ملازم للمقترض طبقاً لاحكامه .

٣ - اذا وجد الصندوق ان الأدلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاق مستوفاة وبعد اكمال الاجراءات المنصوص عليها في قانونه قام بأرسال برقية الى المقترض بأن هذا الاتفاق اصبح نافذاً ، وبهذا نفاذ الاتفاق من التاريخ المحدد في البرقية .

٤ - اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرات اعلاه في هذه المادة في ظرف تسعين يوماً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق او حتى انتهاء اى مدة امتداد اخرى فله المهلة يتفق عليها الطرفين يحل للصندوق في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاق وجميع الحقوق والالتزامات المترتبة عليه فوراً .

٥ - ينتهي هذا الاتفاق وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليه عندما يقسم بمسجل المقترض لكامل القرض مع اليواند المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

٦ - حرر هذا الاتفاق باللغة العربية وينسختين أصليتين يحول عليهما على حد سواء وتعتبران مستنداً واحداً .

تم التوقيع على هذا الاتفاق في عمان هذا اليوم المصادف في ١٨ تموز ١٩٧٩ بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
رئيس المجلس القومي للتخطيط
الدكتور حنا عوده
عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية
رئيس مجلس الادارة
الدكتور عبد الأمير علي الانباري

جدول رقم (١)

وصف المشروع الممول

يهدف المشروع الى انتاج وتصدير حوالي ٧٤٠ ألف طن سنوياً من سماد فوسفات الامنيوم (داي امونيوم فوسفيت) وحوالي ١٠٥ ألف طن من سنوياً من حامض الفوسفوريك (٥٤٪) وهو يتكون من المكونات الرئيسية التالية :

١ - تجهيز وتركيب وانشاء مصنعين كاملين لحامض الكبريتيك بكمية المصنع الواحد ٨٠٠ طن يومياً (١٠٠٪ حامض الكبريتيك) ويستغلان مادة الكبريت الصلب النقي كمادة اولية .

٢ - تجهيز وتركيب وانشاء مصنع كامل لحامض الفوسفوريك بكمية ١٢٥٠ طن يومياً محسباً على اساس خامس او كسيد الفوسفور ويستخدم خام الفوسفات الاردني نوعية ٧٣/٧٥ ك مادة اولية .

٣ - تجهيز وتركيب وانشاء وحدتين لانتاج السماد بتفاعل حامض الفوسفوريك بالامونيا

السائلة المستوردة ، سعة الرحلة ٥٠ طن بالساعة من السماد .

٤ - انشاء وتجهيز مخازن مختلفة تكفي لحزن ٤٥ ألف طن من خام الفوسفات و ٣٥ ألف طن من خام الكبريت و ٣٠ ألف طن من الامونيا السائلة و ٦٠ ألف طن من الورد .

٥ - تجهيز وتركيب وحدتين لتعبئة السماد سعة الوحدة ٣٠ طن بالساعة .

٦ - تجهيز وتركيب محطة لتوليد البخار والكهرباء سعة ١٠٤٤ ر .

٧ - تجهيز وتركيب وانشاء وحدات الخدمات كتوفير المياه ومعالجتها والمجارى والمخازن ومعامل التصليح ومباني الادارة والمختبرات وغيرها .

تم البدء في تنفيذ المشروع عام ١٩٧٧ ويقدر ان ينتهي العمل كلية في بداية عام ١٩٨١ .

جدول رقم (٢)

جدول المدفوعات للقرض المنوح من قبل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المشروع انتاج الاسمدة الفوسفاتية تاريخ نفاذ اتفاق القرض وفقاً للسمادة العاشرة من هذا الاتفاق

الدفعة التاريخ المبلغ بالدينار العراقي الملاحظات

يتم السحب من القرض وفقاً للكيفية والاجراءات المبينة في المادة الرابعة من هذا الاتفاق ، وفي ضوء ما منصوص عليه في ملحق الجدول رقم (٥) من هذا الاتفاق .

تمت ابعاده الى العمل

كلفة الاعمال المدنية للمشروع بالعملة الاجنبية ٢٥٪ من الكلفة اعلاه وتبلغ حوالي ١٤٧٠,٠٠٠ دينار اردني وقد سدد منها للشركة المقاوله مبلغا قدره ٣٥٣,٠٠٠ دينار اردني كدفعة اولى وعن قوائم اخرى لغاية ١٩٧٩/٥/١. تابع ملحق جدول رقم (٥) نسبة القرض الى العملات الاجنبية للاعمال المدنية يمثل القرض ١٠٠٪ من العملات الاجنبية التي تحتاجها الاعمال المدنية اعلاه ويتم السحب من القرض كما يلي : ٢٥٪ من كل قائمة مدفوعة للشركة المقاوله بعد ١٩٧٩/٥/١ وتقدم القوائم مرة كل ثلاثة اشهر . ٢٥٪ من المبالغ المسددة قبل ١٩٧٩/٥/١ كما مبين اعلاه وبالباقى ٣٥٣,٠٠٠ دينار اردني وتسدد كل ثلاثة اشهر ايضا مع القوائم اعلاه . السيد الامين العام ٣- كتاب دولة رئيس الوزراء الاخير رقم ٨٦١٠/١٠/٣/٢٣٠ المؤرخ في ١٩٧٩/٨/٨ المتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع انتاج البوتاس لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل إحالته الى اللجنة المختصة . الرقم ٨٦١٠/١٠/٣/٢٣٠ التاريخ ١٩٧٩/٨/٨ الموافق ١٣٩٩/٩/١٥ دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاخير عملا بالمادة (١٧) من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ . امضت للدولتكم (١٠٠) نسخة من مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع انتاج البوتاس للنوى اصداره كقانون مؤقت مع الاتفاقية الملحقه به ، وارجو عرضة على مجلسكم الموقر لبدء المشورة فيه واقتبلوا ذات الاحترام رئيس الوزراء مقربا/بدران

دولة رئيس المجلس وهذه الاتفاقية ايضا يوافق عليها المجلس مثل التي سيقنها للجميع : موافقون . (وهذا هو نص القانون والاتفاقية كما وافق المجلس عليهما مادة مادة والاتفاقية بمجموعهما) قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩ قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع انتاج البوتاس بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المادة - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع انتاج البوتاس بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لسنة ١٩٧٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمقدمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها . المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون . قرض رقم ١٩٧٩/٨ اتفاقية قرض بين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية وبين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لتمويل مشروع انتاج البوتاس اتفاق قرض لا كانت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية قد طلبت من حكومة الجمهورية العراقية قرضا

لاسهام في تمويل مشروع انتاج البوتاس في الاردن الذي تضطلع شركة البوتاس العريضة للماهمة المحدودة (المشار اليها فيما يلي بالشركة) بمشروع استخراجها من مياه البحر الميت وفقا للحقوق والامتيازات التي حصلت عليها الشركة المذكورة بمقتضى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٩٥٨/٢/٤ . وبناء على موافقة الحكومة العراقية على تقديم قرض للمشروع المذكور يقدم من قبل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية وفقا لقانون الصندوق ونظامه . وحيث ان الشركة قد استكملت الاجراءات القانونية الخاصة بزيادة رأسمالها من ٤٠ الى ٦٣ مليون دينار عراقي . وحيث ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والشركة تملكان على الحصول على قروض من مصادر خارجية اخرى بتقدر بحدود ٤٠ مليون دولار . وبما ان غرض الصندوق العراقي للتنمية الخارجية هو الاسهام في تمويل جزء من خطط التنمية لانشاء وتوسيع وتطوير المشروعات الانمائية في الاقطار العربية والبلدان النامية عن طريق ملءها بالقروض اللازمة بشروط ميسرة وفقا لاحكام قانون تأسيس الصندوق رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٤ ونظامه والتعليمات الصادرة بموجبه والتعديلات الصادرة بهذا الشأن . فقد تم الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ممثلة بالمجلس القومي للتخطيط في الاردن (ويسمى فيما يلي بالمقترض) والصندوق العراقي للتنمية الخارجية (ويسمى فيما يلي بالصندوق

يقدم فيه الصندوق قرضا الى المقترض لتمويل مشروع انتاج البوتاس في الاردن بالشروط والالواضع المبينة في هسنا الاتفاق وفقا لما يأتي :- المادة الاولى التعاريف يكون للمصطلحات التالية حيثما وردت في هذا الاتفاق المعنى المبين لزاء كل منها :- اتفاق القرض : يعني هذا الاتفاق الموقع بين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (المسمى فيما يلي بالصندوق) وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية (المسماة فيما يلي بالمقترض) والملاحق والجداول الملحقه به وأية تعديلات يفق عليها الطرفان . المشروع : يعني المشروع او المشروعات او الدراسات او الالتزامات او الخدمات الموصوفة في الجدول رقم (١) من هذا الاتفاق او حسبما يعدل هذا الوصف من وقت لآخر باتفاق الطرفين . الشركة : تعني شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة المؤسسة بمقتضى احكام قانون الشركات الاردني بتاريخ ٧ تموز يوليوز ١٩٥٦ كشركة مساهمة محدودة لغرض استغلال الموارد المعدنية والملحية في البحر الميت بضاعة او بضائع : تعني المواد والمعدات والآلات والادوات والخدمات المطلوبة للمشروع ونفقات استيراد تلك البضائع الى دولة المقترض . قانون النفاذ : يعني التاريخ الذي يصبح له اتفاق القرض نافذا . المعبر على البحر المتصور عليه في المادة العاشرة ادناه .

المركزي العراقي : يعني البنك المركزي
العراقي وعنوانه - بغداد - شارع الرشيد ص ب
٦٤ تنلكس رقم ٢٢٠٣ و ٢١٧٤ .

المادة الثانية

القرض ، الفائدة ، والتكاليف الاخرى ، السداد
مكان السداد

١- يوافق الصندوق على اعطاء المقرض قرضا بمبلغ -/٨٩٠٤٤٠٤ر مليون دينار عراقي (اربعة ملايين واربعمئة واربعون الف وسبعمائة وتسعة وثمانون دينار عراقي).

٢- يلتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية مقدراها ٥ ٪ (أربعة ونصف بالمائة)، عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة، وبدأ سدادها الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ الدفع الفعل.

٣- سيلتزم المقرض أن يدفع تكلفة التزام مقدارها نصف الواحد بالمائة (٥٠٪) عن مبلغ القرض غير المسحوب اعتباراً من نفاذ هذا الاتفاق.

١- يلتزم المقرض برفع نصف الواحد بالمائة (٥٠%) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المستددة لمواجهة تكاليف إدارة القرض.

ففي حالة قيام الصندوق بأصدار تعهد
للمتقترض غير قابل للرجوع فإنه بناء على
الرابعة يطلب المقترض تطبيقاً لنص الفقرة (٧) من المادة
الرابعة يلزم المقترض بدفع نصف الوارد بالمائة
(٥٠٪) سنوياً من أصل المبلغ الباقي بغير سحب
الصاحبه تعهد الصندوق النهائي غير القابل
للرجوع عليه

٦- تحسب الفائدة والتكاليف الاخرى المبنية آتفا على اساس ان السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهر ككل منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لاي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

٧- يلتزم المقترض بأن يسند أصل المبلغ
المسحوب من القرض وفقا لجدول السداد رقم (٣)
من هذا الاتفاق .

٨- لغرض تسجيل وتسوية المعاملات الحسابية والمصرفية التي يتضمنها استعمال القرض وتسديده مع فوائده وتكاليفه يقرم الصندوق اومن يخوله يفتح الحسابات التالية في سجلاته بالدينار العراقي

أسم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (قرض مشروع انتاج البوتاس) وقرم البنك المركزي الاردني لياية عن المقرض يفتح حسابات مقابلة في سجلاته وتجرى الفيزد اللازمة فيه استنادا الى اشرات الصندوق :-

أحساب القرض الممنوح الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بموجب هذا الائتلاف ويقد فيه لدينا المبالغ المسخوذة من القرض كما يقيد فيه دائنا بالمبالغ الاسقاط المسددة.

بموجب هذا الاتفاق ويقتد فيه علمنا بالتم
لوائد والتكاليف الأخرى المستندة .

٩- تم دفعات القرض المشار اليه في هذا الاتفاق من قبيل الصندوق عن طريق المركزي العراقي الى البنك المركزي الاردني او اي بنك آخر يفق عليه الطرفان بعد استيفاء الشروط الواردة في هذا الاتفاق على ان لا يزيد مجموع المبالغ المتوقعة من مبلغ القرض الممنوع. ويتم قلب مبلغ العملات

الاجنبية المدفوعة الى الدينار العراقي وفق سعر البيع
المعلن من قبل المركزي العراقي يوم اجراء التحويل .

١٠- في ٣٠ حزيران و ٣١ كانون الاول من كل سنة بعد الصندوق اومن يخوله كشف حساب تفصيلي بالمبالغ المسحوبة على القرض إخلال تلك الفترة ويرسله الى البنك المركزي الاردني الذي يقوم بتأييد صحة هذه المبالغ اوتبيان ملاحظاته ان وجدت خلال مدة شهر من تاريخ تسلمه هذا للكشف ويعكسه بتعبير المعلومات الواردة في الكشف صحيحة .

١١- سيبدأ بسلداد القرض من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من تاريخ امائس ١٩٨٤ . ويتم تسليد المبالغ المسحوبة على القرض بالدينار العراقي او بما يعادلها بالعملات الاخرى القابلة للتحويل التي يختارها المركزي العراقي وتجرى معادلتها بموجب الاجهار للمعنة من قبله . وفق سعر الشراء في يوم الاستحقاق وذلك بأثنى وعشرين قسبط نصف سنوي متساوي من تاريخ بدء السداد اعلاه حتى تاريخ ١٩٩٤/١١/١٠ .

١٢- في ٣١ كانون الأول من كل سنة
تستحق القوائد والتكاليف الأخرى المنصوص عليها
في هذا الاتفاق وفقا لشروط الأحساب المنصوص
عليها في هذه المادة. وتحتسب في يوم الاستحقاق
وبعد الصندوق أو من يفوضه جدولاً بالقوائد
والتكاليف الأخرى المحتسبة يرسله إلى البنك
المركزي الأردني ويرق له بذلك التيم تسديداً
دون تأخير بالدينار العراقي. وأياً عملة قابلة
للتحويل التي يختارها المركزي العراقي وتجري
معاملتها بموجب الأسعار المعلن من قبله على أساس
سعر الشراء في يوم استحقاق القوائد والتكاليف الأخرى.

١٣- تقدم وزارة المالية الأردنية كتاباً

ضمان الى الصندوق (وفقا للنموذج المعد من قبل الصندوق) تضمن فيه تسديد مبلغ القرض وفوائده وتكاليفه في مواعيد استحقاقها وفقا لنصوص هذا الاتفاق وحين انتهاء كافة الالتزامات الناشئة عنه وتقدم وزارة المالية كتاب ضمان بمعونلات يتجاوز الشهرين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ويكون هذا الضمان اضافة الى التزام حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الوارد في هذا الاتفاق .

١٤- يحق للمقرض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ان يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المدسدة حتى تاريخه ، او اى قسط من القساط السداد من آخر اقساط القرض استحقاقا.

١٥- ان اصل القرض والقوائد والتكاليف
الاخرى المبينة في الاتفاق تكون واجبة السداد
في الجمهورية العراقية اوفي الاماكن التي يحددها
الصندوق للسداد

المادة الثالثة
لعملة

اسيكون مسح جميع مبالغ القرض والوفاء
بها ، وكذلك يتم حساب جميع المعاملات المالية
المتعلقة بهذا الانفاق بالدينار العراقي

٢- سيقوم الصناديق اومن يخوله بنسأعلى
طلب المقترض وعلى اعتبار انه يعمل في هذه الحالة
بالوكالة عنه ، والحصول على العملات الأجنبية
المختلفة التي تكون مطلوبة للفتح من الضمان المعمول
من القرض طبقا للصيغ الاضافي او التي يكون
قد دفع بها فعلا ثمن تلك الضمان

ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة معادلاً لمقدار الدينائر العراقية التي أُرثت للحصول على العملة الأجنبية.

٣- عند سداد القرض، أو الفوائد، أو التكاليف الأخرى يجوز أن يقوم الصندوق أو من يخوله بناء على طلب المقرض - وعلى اعتباره يعمل في هذه الحالة بالوكالة عنه - بالحصول على الدنانير العراقية اللازمة للسداد مقابل دفع المقرض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدنانير، بعملة أو عملات أجنبية يقبلها الصندوق من وقت لآخر. لا يعتبر السداد قد تم طبقاً لأحكام هذا الاتفاق إلا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلاً الدنانير العراقية وبمقدار ما يتسلمه منها.

٤- كلما اقتضى لأغراض تطبيق هذا الاتفاق تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى يقوم المركزي العراقي بتحديد ذلك السعر في ضوء ما ورد في المادة الثالثة من هذا الاتفاق.

المادة الرابعة

سحب مبالغ القرض واستعماله

١ - يخصص القرض لتغطية ١٢٪ من كلفة أعمال الهندسة المدنية للمشروع بالعملة الأجنبية كما موضح في الجدول رقم (٤) من هذا الاتفاق ويتعهد المقرض بتوفير المقتضى لضمان أكمل المشروع ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على تاريخ ١ حزيران ١٩٧٩.

٢ - يجوز بناء على طلب المقرض، وطبقاً للكيفية والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق، أن يقوم الصندوق أو من يخوله بناء على طلب من الصندوق بأصدار قسيمة كتابي نهائي غير قابل للرجوع به، بأن يدفع للمقرض أو للغير - بمن يوافق عليه - مبالغ من هذا القرض ويظل هذا العهد ساري المفعول بالنسبة للمبلغ المضمون بالتعهد.

٣- عندما يرغب المقرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض، أو أن يصدر الصندوق تمهيداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي بالشكل الذي يطلبه الصندوق ومحتويًا على البيانات والتعهدات التي يطلبها (أو طبقاً للنموذج الذي يرفقه الصندوق) وكل طلب يقدم إلى الصندوق لاختلاف ضمانته النهائي غير القابل للرجوع فيه يعتبر بمثابة طلب سحب مبالغ من القرض.

٤- طلبات السحب والمستندات اللازمة والأدلة المؤيدة لها يجب أن تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع إلا إذا اتفق المقرض والصندوق على خلاف ذلك.

٥- على المقرض أن يقدم إلى الصندوق المستندات المثبتة لسلطة الشخص أو الأشخاص الذين يخولون سلطة التوقيع على طلبات السحب مع توافيق لتوقيعهم مصادق عليها. وفي حالة تعددهم يوضح المقرض ما إذا كانوا مفوضين في التوقيع كلاً على الأفراد أو مجتمعين.

٦- على المقرض أن يقدم إلى الصندوق المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب على النحو الذي يطلبه الصندوق ويحق للصندوق أن يطلب أية مستندات أو أدلة أخرى سواء كان ذلك سابقاً أو لاحقاً لأجازة الصندوق للموجب موضوع الطلب.

٧- لا يجب أن تكون طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها مستوفاة من حيث المضمون والشكل لإثبات أن المقرض له الحق في أن يسحب

من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي ستسحب ستعمل فقط للأغراض المحددة المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

٨- مع مراعاة الفقرة (١) من هذه المادة يلتزم المقرض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض إلا لتمويل التكاليف الفعلية للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع المبين في وثائق الشروط والمواصفات العامة والتصاميم والخرائط والجدول للرقعة (٥) أو المبينة في الجدول رقم (٥) من هذا الاتفاق.

٩- يلتزم المقرض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط، وأن لا يستعملها في غير ذلك مطلقاً.

١٠- يلتزم المقرض بأستعمال المشروع وفقاً للأغراض المخصصة لها والمذكورة في وصف المشروع في الجدول رقم (١) ولا يجوز تغيير ذلك دون الموافقة للصندوق.

١١- يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض سواء أكان المقرض أولادته أو أمره. في حالة حصول تأخير في سحب أي مبلغ من القرض يوم المقرض من جانبه بتسديد النفقات المطلوبة ويقوم الصندوق بتسديدها في وقت لاحق مع عدم الإخلال بأي نص من النصوص الأخرى الواردة في هذا الاتفاق.

١٢- يلتزم المقرض بأشعار الصندوق عن مبالغ السحوبات المتوقعة من القرض للسنة المالية المقبلة المبينة في ١ كانون الثاني من كل سنة.

١٣- يستلزم حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في ١٩٨٢/١٢/٣١ أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق.

المادة الخامسة

أحكام خاصة بتنفيذ المشروع

١- لتقييم المقرض بوضع حصيلة القرض تحت تصرف الشركة لدى البنك المركزي الأردني أو أي بنك آخر يتفق عليه الطرفان وذلك بالأوضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق.

٢- بدون إخلال بعمومية نص الفقرة (١) أعلاه يتعهد المقرض بأعادة اقراض حصيلة القرض إلى الشركة بفائدة سنوية مقدارها ٨٪ (ثمانية في المائة) على أن يسدد أصل المبلغ المعاد اقراضه بعشرين قسط سنوي متساوي يستحق القسط الأول منها في ١ نيسان / أبريل ١٩٨٤ والآخر في ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣ ووفقاً لأحكام وشروط أخرى تضمن في اتفاق قرض فرعي بين المقرض والشركة يكون خاضعاً لموافقة الصندوق المسبقة ومن جملة ما يتضمنه اتفاق القرض الفرعي الأحكام التالية:-

١- التزام الشركة بتوجيه أوضاعها المالية بحيث لا تتحمل ديوناً أخرى إذا كان من شأنها أن ترفع نسبة الاقتراض إلى رأس المال من نسبة ٤٠:٦٠ أثناء تنفيذ المشروع ومن ٤٥:٥٥ بعد ذلك.

٢- التزام الشركة بعدم توزيع أرباح قبل سنة ١٩٨٥ أو حتى يتحقق ٨٠٪ من الأرباح المقررة لاثني عشر شهراً متتالية.

٣- يتعهد الشركة بالتشاور المستمر بينها وبين هيئة وادي الأردن لضمان كون تجهيز المشروع ومبانيه السكنية بالماء يشق ويخطط هيئة وادي الأردن لتطوير مصادر المياه في منطقة المشروع.

٤- يتعهد الشركة باستكمال عقد التدريب والإدارة.

ج- يلتزم المقرض بوضع الحصيلة الناتجة عن الفرق بين سعر الفائدة المستحقة على اعادة الاقراض وبين مجموع سعر الفائدة المنصوص عليه في هذا الاتفاق في حساب توفير لدى بنك الائتماء الصناعي الاردني ، ويتم المقرض ان يستعمل حصيلة الفرق المذكور والفوائد المتجمعة عليه في اغراض التنمية الاقتصادية في الاردن حسبما يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق .

ويعمل المقرض باخطار الصندوق بمرصد الحساب المذكور في آخر كل سنة مالية .

٢ - يتم ارساء المراقبة لتنفيذ المشروع بالاتفاق مع الصندوق مع مراعاة التزام المقرض بتعيين جهة استشارية ذات خبرة وكفاءة .

٣ - يلتزم المقرض بأن يقوم بنفسه او بالواسطة تنفيذ المشروع طبقاً للمعايير الاقتصادية للاسس الهندسية والمالية السليمة بالتشاور مع الصندوق دون ان ترتب عليه اية التزامات اضافية نتيجة ذلك .

٤ - يستمر المقرض بتنفيذ المشروع بموجب العقود النارية عند التوقيع على هذا الاتفاق ويتم ادخال اي تعديلات على هذه العقود او ابرام اي عقود جديدة بموافقة الصندوق مع مراعاة العروض التنافسية في ابرام العقود .

٥ - في حالة ما اذا قامت اسباب تدعو الى الاعتقاد بأن المبالغ المخصصة لتمويل المشروع او ان المبالغ الاضافية المتوقعة للحصول عليها بقروض من مصادر خارجية اخرى لا تكفي لمواجهة النفقات المقدرة لتنفيذه ، او في حالة عدم التمكن من الحصول على قروض خارجية بالمبالغ المتبقية المطلوبة ، يلتزم المقرض بتوفير التمويل الكافي من العملات المحلية والاجنبية وان يقوم فوراً بعمل

الترتيبات التي يوافق عليها الصندوق ، والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة تلك النفقات .

٦ - يتعهد المقرض بأن لا يقوم بتعديل قانون الامتياز بشكل يؤثر او ينقص من الحقوق والالتزامات الممنوحة حالياً للشركة قبل التشاور وتبادل الرأي مع الصندوق .

٧ - يتعهد المقرض بعدم اتخاذ اي اجراء من شأنه ان يؤدي الى تعديل عقد تأسيس الشركة او نظامها الاساسي او اغراضها قبل التشاور مع الصندوق وأخذ موافقة المولين .

٨ - يتعهد المقرض بأن يكون القرض مساوياً في القوة لكافة السديون والقروض الاخرى التي على الشركة او التي قد تنشأ في المستقبل وأن لا يتمتع اي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق وكذلك عدم اعطاء أولوية على ممتلكات واموال وأصول الشركة لاية جهة كانت بما في ذلك الحكومة الاردنية .

٩ - يلتزم المقرض بالتعاون مع الشركة بوضع خطة تسويقية تتواءم مع برنامج الانتاج وابلاغها الى الصندوق .

١٠ - يقوم المقرض بنفسه او بالواسطة بمراجعة القواعد الدولية المقبولة لحماية البيئة من التلوث في المشروع ومطابقة العمل واتخاذ جميع الخطوات لمقولة بهذا الشأن .

١١ - يقدم المقرض للصندوق جميع الدراسات والتصاميم والوصفات التفصيلية ومواعيد التنفيذ الخاصة بالمشروع ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يعلم المقرض الصندوق اولا بأول بأي تعديل مهم يدخله على اي منهما في المستقبل . وكل ذلك على

النحو الفصل الذي يطلبه الصندوق من حين لآخر .

١٢ - يلتزم المقرض بمسك سجلات وافية ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع وتبقي تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) طبقاً للاسس المحاسبية المتعارف عليها وتعليمات المركز المالي للادارة او المؤسسة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعملاتها ، يلتزم المقرض بتعيين مندوبي الصندوق من الاطلس على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته والبضائع الممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، كما يلتزم المقرض بأن يهيئ للمندوبي الصندوق المتعلمين جميع التسهيلات الكفيلة بتحقيق الكشف اللوحي ، ويلتزم المقرض بأن يرفر للمندوبي الصندوق جميع البيانات والمعلومات المتعلقة باتفاق حصيلة القرض ، او بالبضائع او بالمشروع ، او بالمركز المالي للادارة او المؤسسة القائمة بالمشروع ، او بأدائها واعمالها .

وتفليداً لذلك يقدم المقرض للصندوق تقريراً مفصلاً كل ثلاثة اشهر اعتباراً من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع او السحب من القرض ايها اول ، وضح فيه ما تم تنفيذه في الفترة السابقة ومبدأ مطابقة ذلك لبرنامج العمل المقرر ، كما يلتزم المقرض بالاستمرار بموافاة الصندوق بالمعلومات الكافية عن سير المشروع حتى الرضاء الكامل ببيع القرض وفوائده .

١٣ - يلتزم المقرض باتخاذ ما يلزم لتأمين الشركة من ما نشأت الحاجة الى ذلك من الحصول على اي اراضي او حقوق على الاراضي تكون لازمة لاغراض المشروع .

١٤ - دون اخلال بعمومية نص الفقرة (٣) من هذه المادة يلتزم المقرض باتخاذ التدابير اللازمة :

أ - لقيام سلطة الكهرباء الاردنية بربط مصانع المشروع بشبكة كهرباء جهد ١٣٢ كيلو فولت وتوفير ١٠ ميكاواط كحد ادنى من الطاقة الكهربائية في موعد اقصاه ١٩٨١/٣/١ او اي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق .

ب - لانشاء المنشآت البحرية والبحرية اللازمة لمناولة البوتاس وتخزينه وشحنه في ميناء العقبة في موعد لا يتجاوز ١٩٨١/١٢/٣١ او اي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق .

ج - لقيام مصفاة البترول الاردنية بمد الشركة بما تحتاج اليه من النفط او المنتجات النفطية .

١٥ - يتعهد المقرض بأن لا يتمتع الشركة ولا اي من ممتلكاتها بحقوق الحصانة او الاستثناء من الاجراءات القضائية او تنفيذ احكام التحكيم على اساس السيادة او اي اساس آخر بالنسبة لكل المسائل التي قد تنشأ من التزامات الشركة الناجمة عن هذا الاتفاق .

١٦ - يلتزم المقرض بأن يقوم بنفسه او بالواسطة بادارة المشروع وصيانته ، وكذلك بادارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي اكبر فائدة ويعود بأكبر نفع ، وذلك وفقاً للاسس الهندسية والمالية السليمة واحكام القوانين النافذة فيما يتعلق بصيانة ومدة البناء بالنسبة للابنية واعداد الهندسة المدنية .

١٧ - يتعاون المقرض والصندوق تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق اغراض القرض ، وهذه الغاية يجري المقرض والصندوق بين حين وآخر بواسطة مندوبيهما مشاورات عن المسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقسائهم بالنظام .

ويلتزم المقرض بأن يقوم باخطار الصندوق فوراً بأي عامل من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل

زيادة ملموسة عن التقدير الحالي) او يطوي على تهديد ذلك .

١٨ - يتم تنفيذ المشروع وادارته بواسطة هيئة او ادارة او مؤسسة يختارها المقترض بالتشاور مع الصندوق تعمل طبقا لانتظمة وقواعد كفيلة لتحقيق اغراض المشروع . يقوم المقترض بأخطار الصندوق مسبقا . في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين بأي اجراء مقترح لتغيير النظم الاساسية للجهة القائمة بالمشروع او لتعديل القواعد والانتظمة الخاصة بها ، بشكل يؤثر في تحقيق اغراض المشروع مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن الاجراء المقترح .

١٩ - يقوم المقترض بنفسه او بالواسطة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضمن المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع لدى شركة التأمين الوطنية العراقية كلما امكن ذلك اولدى شركات تأمين متمتدة ، والمبالغ التي تنفق والفرع التجاري السليم . واذا كان مبلغ التعويض المستحق بناء على هذا التأمين غير قابل للتحويل الحريق المقترض بتوفير العملات الاجنبية اللازمة بما يعادل هذا المبلغ اما بنفسه العملة التي تم بها شراء البضائع او اية عملة اخرى قابلة للتحويل الحر . وكذلك يقوم المقترض بنفسه او بالواسطة بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع لدى شركة التأمين الوطنية العراقية كلما امكن ذلك او لدى شركات تأمين متمتدة بعد اكمال المشروع ولظول مدة ثلثي الاتفاق .

٢٠ - يلتزم المقترض بان تقسم الشركة بالتدقيق حساباتها من قبل مدققين مستقلين وترسل تقاريره مدققة الحسابات الى الصندوق خلال مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من انتهاء السنة المالية .

٢١ - يلتزم المقترض بأن يتم الحصول على جميع البضائع والخدمات اللازمة للمشروع عن طريق طرح كافة العقود التي تزيد قيمتها على مائت الف دينار عراقي بمناقشات عالية تنافسية وتوخذ موافقة الصندوق على شروط واحكام المناقصة وعلى الاحالة بعد تحليل شامل للعطاءات يعرض على الصندوق ، ويجوز في حالات استثنائية تقتضيها مصلحة المشروع عدم التقيد بهذا الاجراء لمبررات يقدمها المقترض ويوافق عليها الصندوق .

اما العقود التي لا تزيد قيمتها عن مائة الف دينار عراقي فيتم ابرامها بعد اختيار انسب العروض ويقوم المقترض بموافاة الصندوق بنسخ منها مع مذكرة والمبررات .

٢٢ - يلتزم المقترض بأن يتخذ بنفسه او بالواسطة كل اجراء وعمل لازم لتنفيذ المشروع وبأن لا يقوم بأي عمل وان لا يسمح في القيام بأي عمل من شأنه عرقلة او اعاقبة تنفيذ المشروع او تطبيق اي نص من نصوص الاتفاق .

٢٣ - يضمن المقترض بأن يضمن على ممثلي الصندوق الذين توكل اليهم مهام ذات علاقة بالقرض في إقليم المقترض حضرات دبلوماسية ماثلة للحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية .

المادة السادسة

الضرائب والقيود - حصانات واميازات الصندوق

١ - يلتزم المقترض بأن يسدد اصل القرض والقوائد والتكاليف الاخرى بالكامل دون اي خصم ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اقليمه ، سواء في الحاضر او

٦ - مع عدم الاخلال بالتزامات الصندوق موجب هذا الاتفاق لا يتحمل الصندوق اية مسؤولية تجاه الاطراف الثالثة بسبب العقود المعقودة بين المقترض وهذه الاطراف او التصرفات او الوقائع التي قد تحدث بينهم .
المادة السابعة

الغاء القرض ووقف السحب منه

١ - يجوز للمقترض بأخطار يوجه الى الصندوق ان يلغي اي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب على انه لا يجوز للمقترض ان يلغي اي جزء من القرض يكون الصندوق قد اصدعته تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق .

٢ - اذا حدث اية واقعة من الوقائع الآتية ، واستمرت قائمة ، يحق للصندوق بموجب اخطار الى المقترض ان يوقف سحب اي مبلغ من القرض :
أ - اذا لم يتم المقترض بالوفاء كليا او جزئيا بالتزاماته بسداد اصل القرض او السوائد او التكاليف الاخرى ، او اي مبلغ يستحق بموجب هذا الاتفاق او اي اتفاق تمويلي آخر بين المقترض والصندوق .

ب - اذا اخفق المقترض كليا او جزئيا بتسهيل احكام هذا الاتفاق وشروطه او غير من طبيعة المشروع دون موافقة الصندوق .

ج - قيام الصندوق بأخطار المقترض بأنه قد اوقف السحب طبقا لاتفاق تمويلي آخر يكون قائما بين المقترض والصندوق بسبب عدم تنفيذ المقترض احكامه وشروطه .

د - قيام ظروف استثنائية يعارض معها ان يقوم المقترض بتسهيل التزاماته في هذا الاتفاق .

في المستقبل ، ويسري الاعفاء التام من الضرائب او الرسوم او المصاريف الاخرى على جميع معاملات الصندوق وموجوداته ودخله في الدولة المقترضة يتحمل المقترض ذلك على حسابه في حالة تحقق اي من هذه الضرائب او الرسوم او المصاريف .

٢ - يكون هذا الاتفاق والتصديق عليه وتسجيله اذا اقتضى الامر ذلك ، معقيا من اية ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اقليمه سواء في الحاضر او في المستقبل . ويقوم المقترض على نفقته بدفع اي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بمثلها .

٣ - يكون سداد اصل القرض ، والقوائد والتكاليف الاخرى ، معقيا من جميع قيود التحويل الخارجي المفروضة بموجب قوانين المقترض او المطبقة في اقليمه سواء في الحاضر او في المستقبل كما يلتزم المقترض بتسهيل معاملات الصندوق المتعلقة بالتحويل الخارجي وتسهيل اجراءات التحويل المباشرة او غير المباشرة التي تنشأ من العقداو بسببه .

٤ - تعتبر جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة وخاصة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتفتيشها .

٥ - تتمتع وكالة موجودات واصول ودخل الصندوق في اقليم المقترض بالحصانة من نزع الملكية والمصادرة والتجزؤ والاستيلاء والمزاولة او اي اجراء يقيد حرية الصندوق في التصرف بموجوداته خلافا لهذا الاتفاق .

٥ - ويكون لقيام اية واقعة من الوقائع المتقدمة قبل نفاذ هذا الاتفاق ما لقيامها بعد نفاذه يبقى حق المقرض في ان يسحب اي مبلغ من القرض موقفاً كلياً او جزئياً حسب الاحوال والى ان تزول الواقعة : او الوقائع التي ادت الى وقف السحب ، على انه في حالة توجيه الصندوق الى المقرض مثل هذا الاشعار ، يعود للمقرض حقه في السحب محدد بالقدر ومقتدي بالشروط المبينة في الاشعار ، كما ان توجيه الصندوق لمثل هذا الاشعار لا يؤثر على اي من حقوق الصندوق ولا يخل بالجزاء المترتبة اى واقعة من الوقائع المنصوص عليها في هذه المادة مما قد يطرأ في تاريخ لاحق .

٦ - في حالة قيام واقعة من الوقائع الواردة بالفقرة (٢) واه من هذه المادة واستمرت قائمة لمدة ثلاثين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقرض او في حالة قيام واقعة من الوقائع الواردة بالفقرات (٢) بـ و جـ دـ هـ من هذه المادة واستمرارها قائمة لمدة ستين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقرض ، يحق للصندوق حينئذ او في وقت لاحق تكون فيه هذه الواقعة وتلك ما زالت قائمة ، ووفقاً لما يراه ، ان يقرر ان المبلغ المستحقر من القرض قد أصبح مستحقاً وواجب الاداء فوراً وبناء على ذلك يصبح اصل القرض مستحقاً وواجب الاداء بصرف النظر عن اي نص آخر في هذا الاتفاق يخالف ذلك .

٧ - اذا ظل حق المقرض في سحب اي مبلغ من القرض موقفاً لمدة ثلاثين يوماً او اذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء التمتع المحدد في الفقرة (١) من المادة الرابعة من هذا

الاتفاق فانه يجوز للصندوق ان يشعر المقرض بأنه له حقه في سحب المبلغ الباقي ، بعد مضي اسبوع من اشعار المقرض بريقاً ، وتوجيه هذا الاشعار يعتبر القرض ملغياً بالنسبة لذلك المبلغ .

٥ - اي الغاء للقرض من جانب الصندوق او ايقافه لحق المقرض في السحب لا ينطبق على المبالغ الصادرة عنها من الصندوق تمهيداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه وفقاً للفقرة (٢) من المادة الرابعة ، الا اذا تضمن التمهيد نصاً صريحاً بخلاف ذلك ومع مراعاة المواد المذكورة في اعلاه .

٦ - تخضع المبالغ الملغية من القرض خصصاً نسبياً من اقساط السداد وذلك بنسبة الاقساط الى بعضها .

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة . تظل جميع احكام هذا الاتفاق ونصوصه سارية المفعول بكامل قوتها ، على الرغم من الغاء القرض او ايقاف السحب .

٨ - اذا وقعت اية اعمال او اجداث من شأنها ان تعرض المشروع الى الهلاك او العيب الكلي او الجزئي او أدت الى تعلق الاستفادة من المشروع لاي سبب من الاسباب فان ضمان الهلاك او تعلق الاستفادة يكون على المقرض حيث يبقى ملتزماً بسداد كامل مبلغ القرض ولو انتهى والتكاليف الاخرى وفقاً لاحكام هذا الاتفاق بغض النظر عن سبب المخاطر او الاعمال التي أدت الى ذلك سواء كانت من الافعال او المخاطر المؤمن عليها ام غير المشمولة بالتأمين .

المادة الثامنة
قواعد لزام هذا الاتفاق ، عدم ممارسة الحق في التحكيم .
١ - تكون حقوق والتزامات كل من

الصندوق والمقرض المقررة بموجب هذا الاتفاق صحيحة ونافذة طبقاً لاحكامه دون اعتداد بما قد يخالفها من احكام القوانين المحلية للمقرض . ولا يحق لاي من الطرفين ان يحتج او يتمسك في اي مناسبة من المناسبات ، بأن اي حكم من احكام هذا الاتفاق غير صحيح او غير نافذ استناداً الى اي سبب كان .

٢ - عدم ممارسة اي من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذا الاتفاق ، او عدم تمسكه ، او تأخره في هذا او ذاك ، او عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في هذا الاتفاق او باستعمال سلطة من سلطاته المقررة بمقتضاه ، لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على انه تنازل عن الحق او السلطة او الجزاء الذي لم يستعمل او يتمسك به او حصل التساخر في استعماله او التمسك به .

كما ان اي تصرف صادر عن احد الطرفين لزاماً لاجل الطرف الاخر بالتزام من التزاماته ، لن يرتب عليه الماس او الاخلال بما له حق او سلطة او جزء بخوله له هذا الاتفاق .

٣ - يسمى الطرفان الى تسوية اي خلاف او مطالبة بشأن هذا الاتفاق عن طريق الاتفاق الودي ، بينهما ، فاذا تعلق الاتفاق قدم النزاع او الادعاء الى التحكيم طبقاً لاحكام المنصوص عليها في : -

١ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين يعين المقرض احدهم ويعين الصندوق المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث المراجع باتفاق الطرفين ، وفي حالة استقالة اي محكم او وفاته او عجزه عن العمل يعين محكم بده بنفس الطريقة التي عين فيها المحكم الاصل ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصيل وعليه ذات واجباته .

ب - تبدأ اجراءات التحكيم بأخطار يوجهه احد الطرفين الى الطرف الاخر مشتملاً على بيان واضح بطبيعة النزاع او الادعاء المراد عرضه على التحكيم وطبيعة الطلبات المراد الحكم بها ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم ويجب على الطرف الاخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الاخطار ان يحضر طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه فان لم يفعل عينه الامين العام للجامعة الدول العربية بناء على طلب طالب التحكيم .

ج - اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال ستين يوماً من بدء اجراءات التحكيم جاز لاي من الطرفين ان يطلب من الامين العام للجامعة الدول العربية تعيين المرجح .

د - تتعقد هيئة التحكيم ولاول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجح ، ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

هـ - تضع هيئة التحكيم قواعد اجرائياتها لتتيح فرصة عادلة لسماع اقوال كل من الطرفين وتفصل حضورياً او غيباً في المسائل المعروضة عليها وتصدر قراراتها بأغلبية الاصوات ويجب ان يصدر قرارها كتابة وان يوقع عليه اقلية الاعضاء على اقل وتسلم بصورة منه لكل من الطرفين ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقاً لاحكام هذه المادة نهائياً ويجب على الطرفين الاذعان له وتنفيذه .

و - يحدد الطرفان مقدار اتعاب او مكالات المحكمين وغيرهم من الاشخاص الذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك اتعاب او المكالات قبل انعقاد هيئة التحكيم ، قامت الهيئة بتحديد المقدار المعقول لها مراعية في ذلك كافة الظروف ، ويحمل

وكل من الطرفين مصروفاته الخاصة التي انفقها في التحكيم، بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم مناصفة بين الطرفين، وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين واجراءات وطريقة دفعها.

ز - تطبق هيئة التحكيم القوانين والانظمة السارية في الجمهورية العراقية وقواعد العدالة.

ح - تعتبر نصوص التحكيم المنصوص عليها في هذه المادة بديلا لاي اجراء آخر لتسوية اي نزاع بين طرفي هذا الاتفاق والفصل في اي ادعاء من احدهما على الاخر مما قد ينشأ في ظل هذا الاتفاق.

ط - اضطر احد الطرفين للآخر بأي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتسم بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة التاسعة.

المادة التاسعة

احكام متفرقة

١ - كل اخطار او طلب يوجهه احد الطرفين الى الاخر يجب ان يكون مكتوبا مع مراعاة ماورد في الفقرة (٥) من المادة الخامسة، ولينا عند ما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة العاشرة يتميز مثل هذا الاخطار او الطلب انه على وجه صحيح اذا سلم باليد او بالبريد او بالبرقية المباشرة (التلكس) الى الطرف الموجه له اوفي عنوانه اذاده او اي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الاخر.

عنوان المقترض بواسطة المجلس القومي للتخطيط - عمان

التلكس
عنوان الصندوق
N P C Amman

عنوان الصندوق العراقي للتنمية الخارجية
الجمهورية العراقية - بغداد - المسبح ص ب
٢٢٥٧

العنوان البرقي: 2801 - IFED BAGHDAD
التلكس:

١ - يقدم المقترض الى الصندوق المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص والاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا الاتفاق، او الذين سيقومون نيابة عن المقترض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقا لهذا الاتفاق مع نماذج من توقيع كل منهم.

٢ - أ - يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يقتضيه هذا الاتفاق، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقا له، شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي.

ب - يجب ان تكون الموافقة نيابة عن المقترض على اي تعديل او اضافة بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور، او اي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي، وفق الفقرة (١) اعلاه بشرط ان يكون رأيه ان التعديل او الاضافة تبررها الظروف وليل من شأنهما ان يزيدا من التزامات المقترض زيادة كبيرة - ويحصل توقيع ممثل المقترض على التعديل او الاضافة قرينة على انه ليس ليهما التزامات المقترض زيادة كبيرة.

٤ - يجوز لكل من المقترض والصندوق طلب اعادة النظر في هذا الاتفاق كلما دعت الحاجة لذلك وباتفاق الطرفين.

٥ - لا يعتبر العداوين المنظمة في هذا الاتفاق ايرادا جزما منها ولا يندبها في تفسير الاحكام الواردة فيه.

المادة العاشرة

نفاذ الاتفاق وانتهائه

١ - يصبح هذا الاتفاق نافذا اذا قدمت الى الصندوق ادلة مقبولة لديه تدل بأن هذا الاتفاق قد ابرم من جانب المقترض بنسائه على تفويض قانوني وأنه تم التصديق عليه على النحو اللازم وأنه صحيح وملزم للمقترض طبقا لأحكامه وأن كافة الوقائع التي نص عليها في هذا الاتفاق كشروط للنفاذ قد تحققت.

٢ - يقدم المقترض الى الصندوق كجزء من الادلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة فتوى قانونية حكومية مختصة مقبولة للصندوق يوضح فيها بأنه قد تم التصريح بهذا الاتفاق والتصديق عليه بقانون من جانب المقترض كما تم التوقيع عليه نيابة عنه على الوجه الصحيح وأنه ملزم للمقترض طبقا لأحكامه.

٣ - اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاق مستوفاة وبعد اكمال الاجراءات المنصوص عليها في قانونه قام بأرسال برقية الى المقترض بأن هذا الاتفاق اصبح نافذا، وبدأ نفاذ الاتفاق من التاريخ المحدد في البرقية.

٤ - اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرات اعلاه في هذه المادة في ظرف تسعين يوما من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق حتى انتهاء اي مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يتفق عليها الطرفان يحق للصندوق في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذا الاتفاق وجميع الحقوق والالتزامات المترتبة عليه فورا.

٥ - ينتهي هذا الاتفاق وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليه عندما يتم تسديد المقترض

لكامل القرض مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى.

٦ - حرر هذا الاتفاق باللغة العربية وبنسختين أصليتين يعول عليهما على حد سواء وتعتبر كلاهما مستندا واحدا.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في عمان هذا اليوم المصادف في ١٨ تموز ١٩٧٩ بواسطة الممثلين المقربين قانونا من جانب الطرفين.

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
رئيس المجلس القومي للتخطيط
الدكتور حنا عسوده

عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية
رئيس مجلس الادارة
الدكتور عبد الامير علي الانباري

جدول رقم (١)

وصف المشروع الممول

يهدف المشروع الى استخراج حوالي (١٢٢) مليون طن من سماد البوتاس (كلوريد البوتاسيوم) من مياه البحر الميت، وهو يتكون من المكونات الرئيسية التالية:-

١ - انشاء وتجهيز حوالي (٧٠) كيلو متر مربع من برك تركيز مياه البحر الميت بالتيخير الشمسي.

٢ - انشاء وتجهيز نظام لمجيع مركبات البوتاسيوم والمغنسيوم المترسبة في برك التركيز ونقلها الى المصفاة.

٣ - انشاء وتجهيز مصفاة لانتاج سماد البوتاس وذلك بفصله من مركبات املاح البوتاسيوم والمغنسيوم المترسبة من مياه البحر الميت.

٤ - انشاء وتجهيز منشآت للخدمات المساندة وتشمل نظام لاستخراج ومعالجة حوالي (١٠١) مليون متر مكعب من المياه الجوفية، ومحطة لتوليد البخار والكهرباء بطاقة حوالي ١٥ ميكا واط.

٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٦/١١/١	٥ - إنشاء مدينة سكنية تحتوي حوالي (٣٨٠) وحدة سكنية وخدومات معالوة اخرى .
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٧/٥/١	تم البدء بتنفيذ المشروع في اواسط عام ١٩٧٨ ويقدر ان ينتهي العمل الكلية في نهاية عام ١٩٨٤ .
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٧/١١/١	جدول رقم (٧)
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٨/٥/١	جدول المدفوعات للقرض الممنوح من قبل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٨/١١/١	لمشروع انتاج البوتاس
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٩/٥/١	تاريخ نفاذ اتفاق القرض وفقا للمادة العاشرة من هذا الاتفاق .
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٩/١١/١	الدفعة التاريخ المبلغ بالدينار العراقي للملاحظات
٢٠١٨٥٤/-	١٩٩٠/٥/١	يتم السحب من القرض وفقا للكيفية والاجراءات المبينة في المادة الرابعة من هذا الاتفاق. وفي ضوء ما
٢٠١٨٥٤/-	١٩٩١/٥/١	منصوص عليه في ملحق جدول رقم (٥) حيث يتم سحب ١٥٪ من صافي المبالغ المتبقية التي تتيحها المشروع
٢٠١٨٥٤/-	١٩٩١/١١/١	جدول رقم (٣)
٢٠١٨٥٤/-	١٩٩٢/٥/١	اقساط السداد
٢٠١٨٥٤/-	١٩٩٢/١١/١	تاريخ الاستحقاق
٢٠١٨٥٤/-	١٩٩٤/٥/١	تقდა السقط
٢٠١٨٥٤/-	١٩٩٤/١١/١	المستحق تسديده
٢٠١٨٥٤/-	١٩٩٤/١١/١	لاصل القرض بالدينار العراقي
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٤/٥/١	٢٠١٨٥٤/- مائتان الف
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٤/١١/١	وثمانمائة واربع وخمسون
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٤/٥/١	٢٠١٨٥٤/- دينار عراقي
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٥/٥/١	٢٠١٨٥٤/-
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٥/١١/١	٢٠١٨٥٤/-
٢٠١٨٥٤/-	١٩٨٦/٥/١	٢٠١٨٥٤/-

الامريكية والحكومة البريطانية وصندوق الاولك
وصناديق عربية وممولين آخرين .
المجموع ١٢٧ مليون دينار

مقدار العملات الاجنبية التي يحتاجها المشروع
يصل الى ٩٢ مليون دينار عراقي ؛ بالعملات الاجنبية
نسبة العملات الاجنبية من الكلفة الكلية للمشروع
٧٢٪ من الكلفة الكلية
نسبة المبالغ المعرول من الصندوق الى الكلفة الكلية
للمشروع ٣٥٪ من الكلفة الكلية للمشروع .
نسبة المبالغ المعرول من الصندوق الى العملات الاجنبية
التي يحتاجها المشروع ٤٩٪ من العملات الاجنبية
التي يحتاجها المشروع .

جدول رقم (٥)

الى /
الصندوق العراقي للتنمية الخارجية
الجمهورية العراقية - بغداد - المسيح صرب
٢٢٥٧
البداة المحترمون
البضائع والاعمال التي تمول من القرض
اشاره الى المادة الرابعة الفقرة (٧) من اتفاقية
القرض التي تم التوقيع عليها بيننا بتاريخ
نؤكد بهذا بان حصيلة القرض ستخصص
لتتمويل العملات الاجنبية اللازمة للبضائع والاعمال
المشار اليها في القائمة المرفقة وفقا للنسب والمبالغ
الموجبة فيها . وان اي تعديل لها يجب ان يتم بموافقة
الصندوق وفي هذه الحالة يقتضي ان لا تتجزم عن اي
تعديل لاحق اية زيادة عن المبلغ المتفق عليه من القرض
كما نؤكد بهذا عدم استخدام اي مبلغ من
القرض لسداد اية ضرائب او رسوم مفروضة بموجب
القرارات الصادرة في المملكة الاردنية الهاشمية

نرجو تأكيد موافقتكم على قائمة البضائع
المشار اليها وعلى فحوى هذه الرسالة بتوقيعكم بما يفيد
ذلك .
مع التقدير .

نوافق
الصندوق العراقي للتنمية الخارجية
رئيس مجلس الادارة
الدكتور عبد الامير علي الانباري
المقرض
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
رئيس المجلس القومي للتخطيط
الدكتور حنا عودة

ملحق جدول رقم (٥)
اعمال المتكسمة المدنية لمشروع البوتاس تشتمل
على : -
اعمال السدود والملاحة في البحر الميت
وتوفير المياه وتوزيع الكهرباء وبناء الطرق ومباني
حديثة ، وتقدر كلفتها الكلية بحوالي ٣٦٤٠٠٠٠٠
دينار اردني وتمول كما يلي : -
حوالي ٦١٢٠٠٠٠٠ دينار اردني (١١)
مليون جنيه استرليني من الحكومة البريطانية) .
حوالي ١١٥٠٠٠٠٠٠ دينار اردني (١١)
مليون دينار كويتي من الصندوق الكويتي) .
حوالي ٢٥٠٠٠٠٠٠ دينار اردني (٧)
مليون دولار من صندوق الاولك) .
حوالي ٤٢٠٠٠٠٠٠ دينار اردني (٤٤)
مليون دينار عراقي من الصندوق العراقي
٢٤٣٢٠٠٠٠٠ /
١٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار اردني من
رأس مال الشركة

رأس مال الشركة

٣٦٤٠٠٠٠٠/-

٧٣٠٠٠٠٠/- المدفوع الى المداول

الغاية ١٩٧٩/٦/١

٢٩١٠٠٠٠٠/- دينار اردني المبلغ الذي سيسدد الى المداول لغاية الانجاز .

نسبة القرض الى التكلفة الكلية لاعمال الهندسة المدنية للمشروع تبلغ ١٢٪ منها .

نسبة القرض الى صافي المبالغ المتبقية لانجاز المشروع (بما في ذلك التأمينات البالغة ٥٪ التي ستقطعها الشركة عند الانجاز) وتبلغ ١٥٪ منها حيث سيتم السحب من القرض بموجبه .

السيد الامين العام

٤ (كتاب دولة رئيس الوزراء الاقدم رقم ٨٧٤٤/١٦/م المؤرخ في ١٩٧٩/١١/٤ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل إحالته الى اللجنة المختصة .

الرقم : ٨٧٤٤/١٦/م

التاريخ : ١٣٩٩/٩/٢١

الموافق : ١٩٧٩/٨/٤

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملاً بالمادة (١٧) من قانون المجلس الوطني الاستشاري وقسم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابنت الدولكم بـ (١٠٠) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين المنوي اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له ، وارجو عرضه على مجلسكم المؤقت لبدء المشورة فيه .

والله اعلم بالحق الاحكام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (٣) التالية اليها : -

٣ - بالرغم مما ورد في اي قانون او تشريع آخر يكون للمحامي حق التصديق على توقيع موكله على الوكالات الخصوصية اذا تعلق التوكيل بأحد الامور المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون ويكون المحامي في جميع الحالات مسؤولاً شخصياً عن صحة هذه التواقيع .

اما الوكالات العامة التي تتضمن قيام المحامي عن موكله بجميع ما يتعلق بالامور والاعدال التي تدخل ضمن اختصاص المحاكم الشرعية فيتم تنظيمها لدى كاتب العدل او لدى تلك المحاكم .

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون المحامين الشرعيين يشتمل المشروع على التعديلات التالية على قانون المحامين الشرعيين والاسباب الموجبة لكل منهما :

الاول : - اعطاء المحامي الشرعي صلاحية التصديق على توقيع موكله على الوكالات الخصوصية في الامور التي تدخل ضمن اختصاصات المحامين الشرعيين وهذا التعديل اقتضاه التسهيل في اجراءات تنظيم الوكالات الخصوصية لدى المحاكم الشرعية اسوة بما هو مطبق لدى المحاكم النظامية فيما يتعلق

السيد الامين العام

٥ (كتاب دولة رئيس الوزراء الاقدم رقم

٩٢٦٩/٢/١٤٦/١٣ المؤرخ في ١٩٧٩/٩/١ المتضمن احالة مشروع تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مياه العبة لسنة ١٩٧٩ .

الرقم : ٩٢٦٩/٢/١٤٦/١٣

التاريخ : ١٣٩٩/١٠/٩

الموافق : ١٩٧٩/٩/١

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملاً بالمادة (١٧) من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابنت لدولكم بـ (١٠٠) نسخة من مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي المنوي اصداره كقانون مؤقت مع الاتفاقية الملحقة به وارجو عرضه على مجلسكم المؤقت لبدء المشورة فيه .

والله اعلم بالحق الاحكام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

دولة رئيس المجلس

وهذه ايضاً يوافق عليها المجلس ؟

الجميع

مواقفون

(وهذا هو نص القانون والاتفاقية كما وافق المجلس عليها مادة مادة والاتفاقية بمجموعهما)

بالوكالات الخصوصية التي يحق للمحامين النظاميين التصديق على توقيع موكلهم عليها .

الثاني : - اعطاء المحاكم الشرعية صلاحية تنظيم الوكالات العامة التي تتضمن قيام المحامي عن موكله بجميع ما يتعلق بالامور التي تدخل ضمن اختصاص المحاكم الشرعية ، وذلك الى جانب تنظيم مثل تلك الوكالات لدى كاتب العدل . وقد اعطيت المحاكم الشرعية هذه الصلاحية لسببين رئيسيين ، اولهما التسهيل في اجراءات تنظيم مثل تلك الوكالات لا سيما وان المحكمة الشرعية جهة رسمية يمكن اعتمادها في تلك الاجراءات وكانت تقوم بذلك من قبل . والثاني ان الوكالات المقصودة بالتعديل هي الوكالات العامة التي تقتصر على الامور المتعلقة بوظائف المحاكم الشرعية دون غيرها وسوف يتيح التعديل للمحامين الشرعيين متابعة القضايا والمصالح الشرعية لموكلهم لدى المحاكم الشرعية ولدى غيرها من الجهات بما في ذلك متابعة الاعمال والاجراءات التنفيذية التي تتعلق بتلك القضايا والمصالح الشرعية .

هذا وان المشروع لن يؤثر على الرسوم القانونية التي تستوفى حالياً على الوكالات التي تتناولها التعديل .

دولة رئيس المجلس

يحال الى اللجنة القانونية ، هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع

مواقفون

لجنة صبة العمل

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩
قانون تصديق اتفاقية قرض

بين
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
للمساهمة في تمويل مشروع مياه العقبة
المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق
اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
للمساهمة في تمويل مشروع مياه العقبة لسنة ١٩٧٩)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون
والمعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
للمساهمة في تمويل مشروع مياه العقبة صحيحة
ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .
المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون
بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاقية قرض

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
للمساهمة في تمويل مشروع مياه العقبة

اتفاقية قرض

انه في يوم الخميس السابع من شهر حزيران
(يونيو) ١٩٧٩ م تم الاتفاق بين :-

اولاً : حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
(ويسمى فيما يلي « المقرض »)

وثانياً : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

والاجتماعي (ويسمى فيما يلي « الصندوق العربي »)
بما ان المقرض قد طلب من الصندوق العربي
الحصول على قرض للمساهمة في تمويل مشروع مياه
العقبة ، الوارد وصفه في المالحق رقم (٢) من هذه
الاتفاقية ، كما طلب قرضاً من كل من الصندوق
السعودي للتنمية ومن وزارة التنمية لما وراء البحار
البريطانية ليسهما مع الصندوق العربي في المشاركة
في تمويل المشروع ، (ويسميان فيما يلي « بالممولين
المشاركين ») وأبدى كل منهما استعداده لذلك .
وبما ان قرض الصندوق العربي يعتبر جزءاً لا
يتجزأ من عملية التمويل التكاملة المشروع والتي
تقتضي بالضرورة الربط بين تنفيذ الطرفين لالتزاماتها
بموجب هذه الاتفاقية وتنفيذ الاتفاقيتين اللتين تعقدان
بين المقرض والممولين المشاركين .

وبما ان من اغراض الصندوق العربي الاسهام
في تمويل مشروعات الانماء الاقتصادي والمشروعات
الحرة للكيان العربي في الدول والبلاد العربية ، وكان
قد ثبت للصندوق العربي أهمية المشروع وجدواه
لتطوير الاقتصادي والاجتماعي للمملكة الأردنية
الهاشمية .

وبما ان الصندوق العربي قد وافق ، لا تقدم
على تقديم قرض الى المقرض بالشروط والاوزان
المبينة في هذه الاتفاقية .

لذلك اتفق الطرفان على ما يأتي :-

المادة الأولى

القرض ، الفائدة ، والتكاليف الأخرى ، السداد
مكان السداد

١ - يوافق الصندوق العربي على ان يعطي
المقرض ، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وشروطها
قرضاً قيمته ٢١٠٠٠٠٠٠ د . ك . (مليونان ومائة
الف من الدنانير الكويتية) ، وذلك لتغطية جزء من
التكاليف المقدرة للمشروع من العملات الأجنبية .

(يونيو) و ٣١ كانون الأول (ديسمبر) من كل
سنة .

٨ - اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف
الأخرى المتقدمة الذكر ، تكسرون واجبة السداد في
دولة الكويت او في الاماكن التي يحددها الصندوق
العربي في حدود المقرول .

المادة الثانية

احكام العملات

١ - يتم سحب جميع مبالغ القرض والوفاء
بها ، وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة
بهذه الاتفاقية ، بالدنانير الكويتية .

٢ - يقوم الصندوق العربي ، بناء على طلب
المقرض ، وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه
بالحصول على العملات الأجنبية المختلفة التي تكون
مطلوبة للدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقاً
للمصوص الاتفاقية ، او التي يكون المقرض قد
دفع بها فعلاً ثمن تلك البضائع ، ويعتبر المبلغ المسحوب
من القرض في هذه الحالة مساوياً لقيمتها الدنانير
الكويتية التي لزمتم للحصول على العملة الأجنبية .

٣ - يحتفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في
ان يسترد القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى
اما بالدنانير الكويتية ، او بنفس العملات التي دفع
بها القرض للمقرض او بساواكالتة عنه . ويجوز
للمقرض السداد بعملة أخرى بشرط موافقة الصندوق
العربي .

ولا يعتبر ان السداد قد تم طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية
لا من الوقت الذي يشلم فيه الصندوق العربي
الدنانير الكويتية او العملة او العملات الأخرى التي
يوافق عليها ويمقدار ما يسلمه منها ، وذلك حسب
اصبين قيمتها مسوية الى الدنانير الكويتية .

٢ - يلتزم المقرض بأن يدفع فائدة سنوية
بواقع ٦٪ (ستة بالمائة) عن جميع المبالغ المسحوبة
من القرض وغير المسددة . ويبدأ سريان الفائدة
بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣ - في حالة قيام الصندوق العربي باصدار
تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه . بناء على طلب
المقرض ، تطبيقاً لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة
من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقرض بدفع ٥٠٪
(نصف بالمائة) سنوياً على اصل المبلغ الباقي بغير
سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي
غير القابل للرجوع فيه .

٤ - تحسب الفائدة والتكاليف الأخرى السالفة
الذكر على اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً مقسمة الى ١٢
شهرأ كل منها ٣٠ يوماً وذلك بالنسبة لأي مدة تقل
عن نصف سنة كاملة .

٥ - يلتزم المقرض بأن يسدد اصل المبلغ
للمسحوب من القرض طبقاً لجدول السداد الوارد
بالمالحق رقم (١) من هذه الاتفاقية .

٦ - يحق للمقرض بعد دفع جميع الفوائد
والتكاليف المستحقة ، ريعاً ان يكون قد اعطى
الصندوق العربي اخطاراً سابقاً بخمسة واربعين يوماً
على الاقل ، ان يسدد قبل اكمال الاستحقاق :-

(أ) - جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير
لمسدة حتى تاريخه ، أو

(ب) - قسطاً كاملاً أو أكثر من اقساط السداد
في هذه الحالة يكون السداد من الاقساط الاربعة
وأجلاً .

٧ - تستند الفوائد والتكاليف الأخرى
المذكورة سابقاً كسبل ستة أشهر في ٣٠ حزيران

تحتفظ به الأصل

٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى ، يقوم الصندوق العربي بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

١ - يحق للمقرض ان يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، ولواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية .

ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على اول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ م ، او لتمويل بضائع اشترت بعملة المقرض قبل ذلك التاريخ الا اذا وافق الصندوق العربي على ذلك .

٢ - يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقاً للإحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق العربي ، ان يقسم الأخير باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيسه بأن يدفع للمقرض أو للغير من بضائع مولة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد سارياً حتى اذا تم القرض او اوقف حق المقرض في السحب .

٣ - عندما يرغب المقرض في ان يسحب اي مبلغ من القرض ، او في ان يصدر الصندوق العربي تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يهرم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي بحيث يكون شاملاً للبيانات والقرارات والالتزامات التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول .

وطلبات السحب والمستندات اللازمة ، التي سيرد ان ينص عليها فيما يلي ، يجب ان تقدم مباشرة عقب

اتفاق المبالغ المقدمة عنها ، الا اذا اتفق المقرض والصندوق العربي على خلاف ذلك .

٤ - على المقرض ان يقدم الى الصندوق العربي المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق العربي بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .

٥ - طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها يجب ان تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات ان المقرض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي تستحق قسط في الاغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٦ - يلتزم المقرض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع المبينة في الملحق رقم (٧) من هذه الاتفاقية وطبقاً للنسب الموضحة في ذلك الملحق . ويجوز تعديل البضائع والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين الادارة القائمة على تنفيذ المشروع وادارة الصندوق العربي دون تجاوز الحد الأقصى لمبلغ القرض .

٧ - يقوم الصندوق العربي بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض ، سواء الى المقرض او لاذنه وانفردة .

٨ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ م او اي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي .

المادة الرابعة

إحكام خاصة بتنفيذ المشروع

١ - يقوم المقرض بوضع حصة المقرض

والمالية السليمة ، ومن أجل ذلك يلتزم المقرض بالاتي :-

أ - تعين المؤسسة ، بعد التشاور مع الصندوق العربي مسبقاً متفرغاً للمشروع تكون له مقدرة وخبرة ، وتكون للمدير المذكور كافة السلطات والصلاحيات اللازمة لحن تنفيذ المشروع . ويتم تعيينه في موعد لا يتجاوز أول آب (أغسطس) ١٩٧٩ م .

وتعين المؤسسة كذلك عدداً كافياً من الفنيين والموظفين الكفاءه اللازمين لمساعدة مدير المشروع في اعمال التنفيذ .

ب - تقدم المؤسسة للصندوق العربي جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات الخاصة بالمشروع وجدولاً زمنياً بمواعيد تنفيذه . وتقدم كذلك للصندوق أية تعليقات ترى ضرورة ادخالها في المستقبل ، وذلك كله على النحو المفصل الذي يوافق عليه الصندوق العربي .

ج - تستعين المؤسسة ببيت خبرة استشاري ، يكون مقبولاً لدى الصندوق العربي ، لتنسيق جميع الاعمال المتعلقة بالمشروع والمساعدة في الاشراف على عمليات التنفيذ . وتحدد شروط استخدام بيت الخبرة المذكور ويوضع منهاج عمله بالتشاور مع الصندوق العربي .

٣ - يلتزم المقرض بأن يتخذ كافة الاجراءات والخطوات الضرورية ليمكن المؤسسة من الحصول على الاراضي وحقوق الاتفاقات اللازمة لاجراءات ومنشآت المشروع ، وأن يقدم أدلة كافية للصندوق العربي بأن الاراضي وحقوق الاتفاقات المذكورة قد تم توفيرها بالمؤسسة لتلك الاغراض .

تحت تصرف مؤسسة مياه الشرب ، المنشأة في المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٣ م والمعدل بالقانون المؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٧٥ م ، (وتسمى في هذه الاتفاقية «المؤسسة») وذلك وفقاً لاتفاقية قرض فرعي بين المقرض والمؤسسة تبرم في موعد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ نفاذ اتفاقية القرض ، وتتضمن شروطاً واحكاماً يوافق عليها الصندوق العربي كما تتضمن الشروط التالية :-

- تستخلف المؤسسة كل حصة قرض الصندوق العربي في الصرف على عناصر المشروع المذكورة في الملحق رقم (٧) من هذه الاتفاقية .

- يلتزم المؤسسة بأن تسدد القرض الفرعي وفوائده بأقساط نصف سنوية ، يبلغ عددها ثلاثة وثلاثين قسطاً ، تدفع في خلال عشرين سنة بما في ذلك فترة امهال قدرها اربع سنوات .

- يكون معدل الفائدة السنوية عن مبلغ القرض الفرعي بواقع ٦٪ (ستة بالمائة) سنوياً .

- تتعهد المؤسسة بأن تحافظ على حقوق ومصالح كل من المقرض والصندوق العربي ، كما تتعهد بأن تعمل على تحقيق الاغراض التي من اجلها منح القرض .

ويلتزم المقرض بأن لا يلغي او يعدل اتفاقية القرض الفرعية المذكورة ، او يحيل حقوقه فيها على الغير او يتنازل عن تلك الحقوق ، الا بعد موافقة الصندوق العربي .

٧ - يلتزم المقرض ومن يعملون لحسابه بتنفيذ المشروع في المواعيد المحددة له وبالعناية الكفاءة اللازمين وطبقاً للاسس الادارية والمهنية

٤ - يلتزم المقترض بتقديم الاموال الاخرى اللازمة للمؤسسة لتمكينها من تنفيذ المشروع وتشغيله في المراحل المحددة له ، وذلك على النحو التالي :-
أ - يحصل على قرضين من الممولين المشاركين المشار اليهما في مقدمة هذه الاتفاقية ، أو يحصل من مصادر أخرى تكون مقبولة لدى الصندوق العربي على أموال بالعملة الاجنبية تكون كافية لتغطية تكاليف المشروع المقدرة من العملات الاجنبية .
ب - يقدم المقترض الاموال المقدرة لاستكمال تكاليف تنفيذ المشروع بالعملة الاردنية .
ج - يوفر المقترض أي أموال اضافية ، بالعملة الاردنية أو العملات الاجنبية ، تكون لازمة لتنفيذ المشروع أو لتشغيله وإدارته بنجاح ، وذلك بالشروط التي يوافق عليها الصندوق العربي .

٥ - تكون مساهمة المقترض في تغطية الاموال المقدرة لتنفيذ المشروع بالعملة الاردنية ، بالإضافة الى الفوائد المستحقة عن جميع القروض أثناء تنفيذ المشروع ، والاموال الإضافية بالمذكورة في البند (ج) من الفقرة الرابعة السابقة ، كمساهمة في رأس مال مجلس مياه العقبة .

٦ - يلتزم المقترض بأن تكون المدينة العقبة والمناطق المجاورة الاولى في أخذ احتياجاتها من المياه الجوفية ، المستخرجة من قاع الديسي ، على متطلبات الزراعة من تلك المياه ويلتزم المقترض أيضاً بأن لا يتم أي توسع في مساحة الأراضي الزراعية الكائنة في منطقة قاع الديسي الا بعد التشاور مع الصندوق العربي .

٧ - يلتزم المقترض بما يلي :-
أ - أن تتحمل الصناعات القائمة أو التي ستقوم في منطقة العقبة المياه التي يستهلكها من المشروع .

ب - تنفيذ مشروع مصنع الاسمدة الفوسفاتية في منطقة العقبة على أن يبدأ تشغيله في خلال عام ١٩٨١ . ويتعهد المقترض بأن يدفع المصنع للمؤسسة ثمن ما يستهلكه من مياه من المشروع ، بخريطة أن لا يقل ذلك عن ثمن مليوني متر مكعب في سنة الاولى من بداية تشغيل المصنع ، ومليونين وثلاثة أرباع مليون متر مكعب في السنة الثانية وثلاثة ملايين وربع المليون متر مكعب في السنة الثالثة ، وثلاثة ملايين ونصف مليون متر مكعب في أية سنة تلي ذلك ذلك ويكون التزام مصنع الاسمدة قائمة سواء استهلك هذه الكميات من المياه أو لم يستهلكها .
ويلتزم المقترض في حالة تأخر تشغيل مصنع الاسمدة عن التاريخ المذكور بتعويض المؤسسة عن قيمة المياه التي تقل عن الكميات المشار اليها .

٨ - يلتزم المقترض بأن تعمل المؤسسة على القيام بالاتي :-

أ - شغل الوظائف الرئيسية الشاغرة في المؤسسة ، ومن ذلك مديرها العام ونائبه ورئيس ادارة التشغيل والصيانة ورئيس الادارة المالية بموظفين دائمين في فترة لا تتجاوز ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩ م .

ب - وضع الاجراءات الكفيلة والحوافز المناسبة للابقاء على ما لدى المؤسسة من موظفين وفنيين ، وعلى تدعيمهم بأخرين من ذوي الكفاءة والمهارات اللازمة لعمليات المؤسسة ، ومتابعة ذلك مع السلطات العليا المختصة حتى تمام التنفيذ .

ج - تعيين الموظفين والفنيين الأكفاء اللازمين لعمليات مجلس مياه العقبة ، وذلك قبل نهاية كانون اول (ديسمبر) ١٩٧٩ م .

٤ - يلتزم المقترض بتقديم الاموال الاخرى اللازمة للمؤسسة لتمكينها من تنفيذ المشروع وتشغيله في المواعيد المحددة لدى ، وذلك على النحو التالي :-

أ - يحصل على قرضين من الممولين المشاركين المشار اليهما في مقدمة هذه الاتفاقية ، أو يحصل من مصادر أخرى تكون مقبولة لدى الصندوق العربي على أموال بالعملة الاجنبية تكون كافية لتغطية باقي تكاليف المشروع المقدرة من العملات الاجنبية .
ب - يقدم المقترض الاموال المقدرة لاستكمال تكاليف تنفيذ المشروع بالعملة الاردنية .
ج - يوفر المقترض أي أموال اضافية ، بالعملة الاردنية او العملات الاجنبية ، تكون لازمة لتنفيذ المشروع أو لتشغيله وإدارته بنجاح ، وذلك بالشروط التي يوافق عليها الصندوق العربي .

٥ - تكون مساهمة المقترض في تغطية الاموال المقدرة لتنفيذ المشروع بالعملة الاردنية ، بالإضافة الى الفوائد المستحقة عن جميع القروض أثناء تنفيذ المشروع ، والاموال الإضافية بالمذكورة في البند (ج) من الفقرة الرابعة السابقة ، كمساهمة في رأس مال مجلس مياه العقبة .

٦ - يلتزم المقترض بأن تكون المدينة العقبة والمناطق المجاورة الاولى في أخذ احتياجاتها من المياه الجوفية ، المستخرجة من قاع الديسي ، على متطلبات الزراعة من تلك المياه ويلتزم المقترض أيضاً بأن لا يتم أي توسع في مساحة الارض الزراعية الكائنة في منطقة قاع الديسي الا بعد التشاور مع الصندوق العربي .

٧ - يلتزم المقترض بما يلي :-
أ - أن تتحمل الصناعات القائمة أو التي ستقوم في منطقة العقبة المياه التي تستهلكها من المشروع .
ب - تنفيذ مشروع مصنع الاسمدة الفوسفاتية

في منطقة العقبة على أن يبدأ تشغيله في خلال عام ١٩٨١ ويتعهد المقترض بأن يدفع المصنع للمؤسسة ثمن ما يستهلكه من مياه من المشروع ، بشرط أن لا يقل ذلك عن ثمن مليوني متر مكعب في السنة الاولى من بداية تشغيل المصنع ، ومليونين وثلاثة أرباع المليون متر مكعب في السنة الثانية وثلاثة ملايين وربع المليون متر مكعب في السنة الثالثة ، وثلاثة ملايين ونصف مليون متر مكعب في أية سنة تلي ذلك ويكون التزام مصنع الاسمدة قائماً سواء استهلك هذه الكميات من المياه أو لم يستهلكها . ويلتزم المقترض في حالة تأخر تشغيل مصنع الاسمدة عن التاريخ المذكور بتعويض المؤسسة عن قيمة المياه التي تقل عن الكميات المشار اليها .

٨ - يلتزم المقترض بأن تعمل المؤسسة على القيام بالاتي :-

أ - شغل الوظائف الرئيسية الشاغرة في المؤسسة ، ومن ذلك مديرها العام ونائبه ورئيس ادارة التشغيل والصيانة ورئيس الادارة المالية ، بموظفين دائمين في فترة لا تتجاوز ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩ م .

ب - وضع الاجراءات الكفيلة والحوافز المناسبة للابقاء على ما لدى المؤسسة من موظفين وفنيين ، وعلى تدعيمهم بأخرين من ذوي الكفاءة والمهارات اللازمة لعمليات المؤسسة ، ومتابعة ذلك مع السلطات العليا حتى تمام التنفيذ .

ج - تعيين الموظفين والفنيين الأكفاء اللازمين لعمليات مجلس مياه العقبة ، وذلك قبل نهاية كانون اول (ديسمبر) ١٩٧٩ م .

د - تحصيل متأخرات استهلاك المياه التي تكون مستحقة الدفع ، حتى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ م . من البلديات والدوائر والمؤسسات والجهات الحكومية .

ويلتزم المقرض في المستقبل بأن يدفع للمؤسسة أية متأخرات ، تزيد مدة استحقاقها عن أربعة أشهر بعد المطالبة بالسداد ، وذلك نوبة عن تلك الجهات .

هـ - تقوم المؤسسة بتحقيق عائد مالي موجب على صافي موجوداتها الثابتة المستغلة اعتباراً من سنة ١٩٨١ يتزايد تدريجياً بحيث لا يقل عن ٨٪ (ثمانية في المائة) ابتداء من سنة ١٩٨٤ . ويتم ذلك بوضع تعرفه مناسبة لبيع المياه ، بما في ذلك كميات المياه المبيعة إلى صناعة الأسمدة والصناعات الأخرى . تمكن المؤسسة من الوفاء من التزاماتها وتجعلها تحافظ وضع مالي سليم . ويحسب ذلك العائد وفقاً للقواعد المذكورة في الملحق رقم (٣) من هذه الاتفاقية . أما إذا قرر المقرض ، لأسباب يقدرها هو ، عدم زيادة التكلفة فإنه يلتزم بأن يدفع للمؤسسة قيمة العجز السنوي الناشئ من التزاماتها .

و - تقوم المؤسسة بتطبيق نظام محاسبي تجاري لجميع نشاطاتها . وتمسك المؤسسة بحسابات مستقلة لمجلس مياه العقبة توضح فيها كافة البيانات المالية والفنية .

ز - تستعين المؤسسة باستشاريين متخصصين يحتم اختيارهم وتحدد شروط استئجارهم بموافقة الصندوق العربي ، لمراجعة وإدارة النظم الإدارية المالية والمحاسبية والنظم الشرائية والتخصيص وتعيين استشاريها من الموظفين والفنيين ووضع برنامج لتدريبهم . على أن يتم ذلك كله في موعد أقصاه ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ م ، أو أي موعد آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي . ويتم مراجعة نتائج الدراسة وتطبيق ما هو مناسب منها ووضع جدول زمني له بالتشاور مع الصندوق العربي .

ح - تعين المؤسسة ملحقاً مستقلاً للحسابات له مؤهل معترف به دولياً ، ويكون مقبولا لدى الصندوق العربي ، ليقوم بتدقيق حسابات المؤسسة وفقاً للقواعد والأصول المتعارف عليها دولياً .

٩ - تمتنع المؤسسة عن وضع يدها على أي مشاريع مياه جديدة إلا بعد أن يتحسن وضعها بشكل يمكنها من تحمل الأعباء الإضافية ودون أن ينخفض مستوى خدماتها الأخرى ، وفي كل حالة يجب عمل دراسة مسبقة للتأكد من ذلك .

١٠ - يقوم المقرض بمراجعة القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٣ م . المنشئ للمؤسسة والقانون المؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٧٥ م . المعدل له والانظمة الصادرة بموجبها ، حتى يكون للمؤسسة من الأغراض والصلاحيات والسلطات الإدارية والمالية والفنية ما يمكنها من القيام بأعمالها بشكل ملائم وفعال وما يمتنعها قنراً من الاستقلال بتناسب مع المهام الموكلة إليها بما في ذلك حقها في دفع مرتبات للموظفين تتناسب مع مبالغ تدفعه الجهات الأخرى المماثلة أو المناصفة . ويتم تعديل القانونين في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٠ م . وبعد التشاور مع الصندوق العربي .

ويلتزم المقرض بأن لا يُلغى أو يعدل أو يعلق القانون المعدل إلا بالتشاور مع الصندوق العربي .

١١ - تترك عقود التوريد الخاصة بتنفيذ عناصر المشروع التي يساهم الصندوق العربي في تمويلها عن طريق التعاقد المباشر مع المورد وذلك بالتتابع الإجراءات التالية :-

أ - الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ٣٠٠.٠٠٠ د.ك. (ثلاثين ألف دينار كويتي) .

ويلتزم المقرض بأن يحيط الصندوق العربي علماً بالتقدم في تنفيذ المشروع وذلك على النحو التالي :-

أ - تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع إلى الصندوق العربي تقريراً ربع سنوياً في شكل ومضمون يوافق عليهما الصندوق العربي ، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوماً من نهاية ربع السنة .

ب - تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع إلى الصندوق العربي تقريراً سنوياً عن سير المشروع ، ونسخة من الحسابات الختامية لتلك الجهة ، وتقرير مدقق الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية السنة المالية .

١٣ - يلتزم المقرض بأن يقوم مباشرة أو عن طريق جهة تابعة له ، بإدارة المشروع ، وصيانته وكذلك بإدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي أكبر فائدة ويعود بأكبر نفع ، وذلك وفقاً للاسس الهندسية والمالية السليمة .

١٤ - يتعاون المقرض والصندوق العربي تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق أغراض القرض ، ولهذه الغاية يزود كل من الطرفين الطرف الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المقبول ، والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .

ويتبادل المقرض والصندوق العربي الرأي من حين لآخر بواسطة مندوبيهما بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أقساطه بانتظام ويلتزم المقرض بأن يقوم بإخطار الصندوق العربي فوراً بأي عامل يكون من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض ، أو يهدد على تهديد بذلك .

يتم الاختيار لأغلب العروض المقدمة ، وترسل صورتان من عقد الشراء للصندوق العربي مع مذكرة بالمبررات عند تقديم أول طلب للسحب بعد التعاقد .

ب - الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٣٠٠.٠٠٠ د.ك. (ثلاثين ألف دينار كويتي) :

يتم طرحها في مناقصة دولية مفتوحة وبشروط وأوضاع يوافق عليها الصندوق العربي ، ويقدم المقرض للصندوق العربي تقريراً بنتائج تحليل المطاعرات للحصول على ما افتتته قبل التعاقد . ويجوز في حالات خاصة تقتضيها مصلحة المشروع عدم التقيد بهذا الإجراء لمبررات يقدمها المقرض ويوافق عليها الصندوق العربي .

١٢ - يلتزم المقرض أومن يعملون لحسابه بأحكام سجلات مستوفاة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض . ويمن استخداماها في تنفيذ المشروع . ومتابعة تقدمه (بما في ذلك تكاليفه) وتوضح على نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المتعارف عليها المركز المالي للجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعملياتها .

ويلتزم المقرض بتعيين مندوبي الصندوق العربي من الإطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته . والبضائع الممولة من القرض ، وجميع السجلات المستندات المتعلقة بالمشروع . وتقديم جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالعمليات الخاصة باستخدام القرض . ويلتزم المقرض أن يقدم للصندوق العربي جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المقبول والمتعلقة باتفاق خصيلة القرض أو بالبضائع ، أو بالمركز المالي للجهة القائمة بالمشروع أو بإداراتها وأعمالها .

١٥ - يقرر المقرض والصندوق العربي أن في نيتهما أن لا يتمتع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق العربي عن طريق إنشاء ضمان عيني على أموال الحكومة. ولا يسري ذلك على الضمانات العينية على الأموال لكفالة سداد السلع التجارية أو المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشوتها.

١٦ - يلتزم المقرض بأن يسدد أصل القرض، والفوائد، والتكاليف الأخرى، بالكامل دون أي خصم، ومع الاعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض، أو مطبقة في أراضيه، سواء في الحاضر أو في المستقبل.

١٧ - تعفى هذه الاتفاقية والتصديق عليها وتسجيلها إذا اقتضى الرذلك من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض أو مطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو المستقبل. ويقدم المقرض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بعملةها.

١٨ - يكون سداد أصل القرض، والفوائد والتكاليف الأخرى معفا من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقرض أو المطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل.

١٩ - تقوم المؤسسة أو من يعملون لحسابها بالتأمين على جميع البضائع المعاملة من القرض، ضد المخاطر المتعلقة بشراؤها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع، للسكنى شركات تأمين معتمدة والمبالغ التي تنفق والعرف التجاري السليم، وعلى

أن يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الحر، وتقوم المؤسسة أو من يعملون لحسابها بالتأمين على ممتلكاتها ضد الاخطار المحتملة لدى شركات التأمين المعتمدة.

٢٠ - يلتزم المقرض بأن يتخذ هو ومن يعملون لحسابه كافة الاجراءات والاعمال اللازمة لتنفيذ المشروع كما يلتزم بالامتناع عن القيام أو السماح بأي عمل قد يؤدي الى عرقلة تنفيذ أو اعاقة تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية.

٢١ - جميع أوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته تعتبر سرية وتتمتع بالحصانة التامة بحيث لا تخضع للرقابة على المطبوعات أو لاجراءات التفتيش.

٢٢ - جميع أملاك الصندوق العربي وموجوداته تتمتع بالحصانة ضد التفتيش الاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية أو ما مائل ذلك من اجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعية.

المادة الخامسة

الغاء القرض ووقف السحب منه

١ - يحق للمقرض أن يلغي أي جزء من القرض ويكون بقياس دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق العربي بذلك. على أنه لا يجوز للمقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد أصدر عنه تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

٢ - يحق للصندوق العربي بموجب اخطار الى المقرض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض إذا قام سبب من الأسباب الآتية واستمر قائما:

١ - عدم قيام المقرض بالوفاء كليا أو جزئيا التزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقرض والصندوق العربي.

ب - عدم قيام المقرض كليا أو جزئيا بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها.

ج - قيام الصندوق العربي باخطار المقرض بأنه قد أوقف السحب طبقا لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقرض والصندوق العربي العربي بسبب تقصير المقرض في تنفيذ أحكامها وشروطها.

د - قيام ظروف استثنائية تجعل من المتعذر قيام المقرض بتنفيذ المشروع أو الوفاء بالتزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية.

ويكون لقيام أي سبب من الأسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية، من الآخر، ما لقيامه بعد نفاذها.

ويظل حق المقرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقوفا كليا وجزئيا، حسب الاحوال، الى أن يتعلم السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب ولى أن يقدم الصندوق العربي باخطار المقرض بإعادة حقه في السحب على أنه في حالة توجيه الصندوق العربي الى المقرض مثل هذا الاخطار، يعود المقرض حقه في السحب محدودا بالقدر ومقيدا بالشروط المبينة في الاخطار، كما أن توجيه الصندوق العربي لثل هذا الاخطار لا يؤثر في أي حق من حقوقه ولا يخل بالاجراءات المترتبة على قيام أي سبب آخر لاحق من أسباب الإيقاف.

٣ - في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة، واستمر

قائما لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه اخطار الى المقرض، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه اخطار الى المقرض. يحق للصندوق العربي حينئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذلك لا يزال قائما، ووفقا لما يراه أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقا وواجب الاداء قورا بصرف النظر عن أي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك.

٤ - اذا ظل حق المقرض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفا لمدة ثلاثين يوما، أو اذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٨) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية، فانه يجوز للصندوق العربي أن ينظر المقرض بأنهاء حقه في سحب المبلغ الباقي غير المسحوب، وتوجيه هذا الاخطار يعتبر هذا القدر من القرض ملغيا.

٥ - أي الغاء للقرض من جانب الصندوق العربي أو انقضاء لحق المقرض في السحب، لا ينطبق على المبالغ الصادرة عنها من الصندوق العربي تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة، الا اذا تضمن التعهد نصا صريحا بخلاف ذلك.

٦ - يقتطع المبلغ الملغى من القرض على أساس نسبي من اقساط السداد المحددة في جدول السداد الملحق بهذه الاتفاقية.

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة، تظل جميع أحكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول وملزمة على الرغم من الغاء باقي القرض أو إيقاف السحب.

المادة السادسة

قوة التزام هذه الاتفاقية - أثر عدم التمسك باستعمال الحق - التحكيم

١ - تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربي والمقرض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة وناذلة طبقاً لاحكامها بغض النظر عما يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية ولا يحق لأي من الطرفين أن يحتج أو يتمسك في أي مناسبة من المناسبات ، بأن حكماً من احكام هذه الاتفاقية غير سليم قانوناً أو غير نافذ استناداً الى أي سبب كان .

٢ - عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تأخره في ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية أو استعمال سلطة غرة له بمقتضاها لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أو يتمسك به أو يجري التأخير في استعماله أو التمسك به . كما أن أي إجراء يتخذ أحد الطرفين بصدده عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في أن يتخذ أي إجراء آخر يجوز له هذه الاتفاقية .

٣ - يسمى الطرفان إلى تسوية أي خلاف أو مظالم بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما ، فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقاً للمادة التالية .

٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقرض أحدهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث وفقاً لتساقي الطرفين . وفي حالة استقالة أي محكم أو وافته أو عجزه عن العمل

يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الأصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الأصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الاعلان أن يعلن الذي عينه ، فإن لم يفعل عينه الأمين العام للجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب التحكيم . ويقوم المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فإذا لم يتفقا على تعيينه خلال ستين يوماً من بدء إجراءات التحكيم ، جاز لأي من الطرفين أن يطلب من العام للجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على أن يكون من بين اعلام رجال القانون العرب ، ومن غير جنسية المقرض والمحكمين الاولين .

وتتخذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث ، وتقرر الهيئة مكان ومواعيد انعقادها بعد ذلك .

وتضع هيئة التحكيم قواعداً إجرائها لتتيح فرصة عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين . أو تفصل هيئة التحكيم - حضورياً أو غيابياً - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها وأحكامها بأغلبية الأصوات ، ويجب أن يصدر حكمها النهائي كتابة بأن يوقع عليه أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة لكلا الطرفين ، ويكون حكم هيئة التحكيم النهائي وفقاً لأحكام هذه المادة نهائياً وملزماً بتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

ويحدد الطرفان أتعاب المحكمين ومكافآت غيرهم من الأشخاص الذين يكلفون بالأعمال والإجراءات المتعلقة بالتحكيم فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الأتعاب والمكافآت قامت الهيئة بتحديد مراعية في ذلك كافة الظروف . وتحمل كل من الطرفين ما أتفقته من مصروفات بمناسبة التحكيم بينما تفصل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته أو نسبته توزيعها بين الطرفين وإجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والاعراف الدولية في الممارات الدولية ومبادئ العدالة .

٥ - إذا مضت مدة ثلاثين يوماً من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه ، يرفع الأمر إلى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً من الإجراءات .

٦ - يجب الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة أي إجراء آخر يمكن اتخاذه في صدد المطالبات والمنازعات بين الطرفين .

٧ - يتم اعلان أحد الطرفين للآخر بأي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابقة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجري الاعلان بآلية طريقة أو شكل آخر .

المادة السابعة أحكام متفرقة

١ - كل طلب أو إخطار يوجهه أحد الطرفين إلى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية أو بمناسبة تطبيقها ، يجب أن يكون كتابة . وفيما عدا ما هو

منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والخطار قد تم قانوناً ، بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالبرق إلى الطرف المرجح له في عنوانه المين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب إخطار إلى الطرف الآخر .

٢ - يقدم المقرض إلى الصندوق العربي المستندات الرسمية المستوفاه التي تدل على صلاحية وتقويض الشخص أو الأشخاص الذين سيرعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية أو الذين سيقومون نيابة عن المقرض باتخاذ أي إجراء أو التوقيع على أي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل المقرض في اتخاذ أي إجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية . وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقاً لها بما في ذلك طلبات السحب من المقرض ، السيد رئيس المجلس القومي للتخطيط أو أي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي وأي تعديل أو إضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليه المقرض يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه يمثل المقرض المذكور ، أو أي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي يتضمن ما يلي : موافقته على أن التعديل أو الإضافة تبرهما الظروف وليس من شأنها أن يزيلتا التزامات المقرض على نحو يخل بالتوازن المقدي ، وتكون التعديلات أو الإضافات نافذة وملزمة بمجرد توقيع ممثل المقرض عليها بناء على التفويض المذكور .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وتعديلها وانتهائها

١ - لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة ، إلا إذا قدمت إلى الصندوق العربي أدلة وإثبات تفيد

أ - أن إبرام الاتفاقية من جانب المقرض قد تسم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً .
ب - أن المقرض قد أبرم اتفاقيتي قرض مع المولين المشاركين ، أو إبرم اتفاقيات قروض مع جهات أخرى تكون مقبولة لدى الصندوق العربي أن التصديق على الاتفاقيتين أو الاتفاقيات الأخرى وقد تم طبقاً لقوانين دولة المقرض .

٢ - إذا وجد الصندوق العربي أن الأدلة المقدمة من المقرض تفاد الاتفاقية مسترفة ، قام بإرسال برقية إلى المقرض بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، وبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ إرسال هذه البرقية .

٣ - أ - إذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف (١٢٠) يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، أو حتى انتهاء أية مدة امتداد أخرى لهذه المهلة يتفق عليها الطرفان ، فإنه يحق للصندوق العربي في أي تاريخ لاحق أن ينهي هذه الاتفاقية بموجب إخطار إلى المقرض . وعند إرسال هذا الإخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .
ب - كذلك تنتهي هذه الاتفاقية ، وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقرض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الأخرى .

المادة التاسعة

تفسيرات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها إلا إذا اقتضى سياق النص غير ذلك .

١ - والمفروع : يعني المشروع الذي من أجله عقد القرض والوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية .
أو حشماً بمثل هذا الوصف من وقت لآخر الاتفاق بين ممثل المقرض المفوض وإدارة الصندوق العربي .

٢ - «البضاعة» أو «البضائع» تعني المواد والمعدات والمهمات والآلات والأدوات والخدمات الواردة ذكرها بالملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، والتي خصص القرض لتمويل الحصول عليها من جانب المقرض في حدود النسب الموضحة في الملحق المذكور .
وتمن البضائع يشمل دائماً تكاليف استيرادها إلى دولة المقرض ولا يشمل ما يدفع من رسوم جمركية أو أية ضرائب أخرى بموجب قوانين المقرض .
العناوين الآتية عدة أعمالاً للفقرة (١) من المادة السابعة :

عنوان المقرض :

المجلس القومي للتخطيط صندوق يريود (٥٥٥) -

عنوان المملكة الأردنية الهاشمية .

العنوان البرقي :

المجلس القومي للتخطيط - عمان .

عنوان الصندوق العربي :

الصندوق العربي للأعمال الاقتصادية والاجتماعية

بناية الإستهلال - ساحة الصفاة ص.ب (٢١٩٢٣) - الكويت

العنوان البرقي :

المعربي - الكويت

والقرارات بما تقدم وقع الفريقان على جلته

الاتفاقية في الكويت ، في التاريخ المذكور في صدرها

بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين

من خمس نسخ ككل منها تلتزم أصلاً وتعتبر جمعية

مستنداً واحداً ، وقد تسلم المقرض نسختين منه

وتسلم الصندوق العربي ثلاث نسخ

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

المفوضين في التوقيع

عن الصندوق العربي للأعمال الاقتصادية والاجتماعية

المدير العام ورئيس مجلس الإدارة

الملحق رقم (١)	
جدول السداد بآلاف الدنانير الكويتية	
تاريخ	القسط المستحق من
السداد	أصل القرض
١٩٨٢/ ٦/٣٠	٣٨
١٩٨٢/١٢/٣١	٣٩
١٩٨٣/ ٦/٣٠	٤٠
١٩٨٣/١٢/٣١	٤٢
١٩٨٤/ ٦/٣٠	٤٣
١٩٨٤/١٢/٣١	٤٤
١٩٨٥/ ٦/٣٠	٤٥
١٩٨٥/١٢/٣١	٤٧
١٩٨٦/ ٦/٣٠	٤٨
١٩٨٦/١٢/٣١	٥٠
١٩٨٧/٦/٣٠	٥١
١٩٨٧/١٢/٣١	٥٢
١٩٨٨/٦/٣٠	٥٤
١٩٨٨/١٢/٣١	٥٦
١٩٨٩/٦/٣٠	٥٨
١٩٨٩/١٢/٣١	٥٩
١٩٩٠/ ٦/٣٠	٦١

١٩٩٠/١٢/٣١	٦٣
١٩٩١/ ٦/٣٠	٦٤
١٩٩١/١٢/٣١	٦٦
١٩٩٢/ ٦/٣٠	٦٩
١٩٩٢/١٢/٣١	٧١
١٩٩٣/ ٦/٣٠	٧٣
١٩٩٣/١٢/٣١	٧٥
١٩٩٤/ ٦/٣٠	٧٧
١٩٩٤/١٢/٣١	٧٩
١٩٩٥/ ٦/٣٠	٨٢
١٩٩٥/١٢/٣١	٨٥
١٩٩٦/ ٦/٣٠	٨٧
١٩٩٦/١٢/٣١	٨٩
١٩٩٧/ ٦/٣٠	٩٢
١٩٩٧/١٢/٣١	٩٥
١٩٩٨/ ٦/٣٠	١٠٦

٢١٠٠ المجموع

(مليونان ومائة ألف من الدنانير الكويتية)

المجموع

(مليونان ومائة ألف من الدنانير الكويتية)

تفحصه لجنة المصالح

الملحق رقم (٢)

وصف المشروع واستخدامات حصيلة القرض

اولا وصف المشروع

يتكون المشروع من العناصر التالية :

- أ - حقل آبار المياه الجوفية بقاع اللدس : ويشمل حفر وتجهيز حوالي سبع آبار للمياه الجوفية بظاها اجمالية تبلغ حوالي ١٠ مليون م^٣ سنويا تقريبا بما في ذلك تجهيز وتركيب المضخات والمعدات اللازمة لاستخراج المياه الجوفية ، بالإضافة الى تقنين اختياريين وبشر لملاحظة منسوب المياه بالمنطقة أثناء تشغيل الآبار المنتجة للمياه . ويشمل الحقل انشاء الانابيب اللازمة لتجميع المياه من الآبار ونقلها الى تجميع سعة ٢٥٠٠ م^٣ ، وتجهيز وتركيب محطة توليد الكهرباء والماني ملازمة للإدارة والتشغيل .

ثانيا : استخدامات حصيلة القرض

ويستخدم حصيلة القرض في مجزئ العناصر التالية :

البند	المبلغ المخصص	النسبة المئوية للتكاليف التي سيحملها القرض
(العقد)	(الب د ك .)	
١ -	أ - تمويل انابيب حقل الآبار الخط الرئيسي وشبكة مياه العقبة وباستثناء انابيب قطر ٧٥٠ مم	٢٦٨٪ من التكلفة الاجنبية
٢ -	انشاء الآبار المنتجة للمياه الجوفية	٢٥٠
٥ -	اعمال الهندسة المدنية (حقل الآبار وخط الانابيب الرئيسي)	٨٥٠
٧ -	انشاء شبكة توزيع المياه بمدينة العقبة	٩٠
		١٧٤٪ من التكلفة الاجمالية

٨ - الاشراف على تنفيذ المشروع

٦٠

اختياطات
المجموع الكلي

١٩٥
٢١٠٠

(مليونان ومائة ألف من الدنانير الكويتية)

الملحق رقم (٣)

مؤعد احتساب نسبة العائد المالي المشار

اليها في الفقرة (٨) (٥) من المادة الرابعة

تساوي نسبة العائد المالي السنوي حاصل قسمة صافي الارباح السنوية على متوسط صافي الموجودات الثابتة المستقلة مضروبا بمائة . ويقصد بصافي الارباح نسبة المالية الفائض عن الايرادات المتأتية عن بيع المياه والرسوم الاخرى التي يتقاضاها مجلس مياه العقبة بعد اقتطاع جميع النفقات بما فيها الاهلاك والاحتياطات والمخصصات الاخرى (ماعدا القوائد المستحقة على القرض) خلال السنة المالية المذكورة . ويقصد بمتوسط صافي قيمة الموجودات الثابتة المستقلة مجموع صافي الموجودات الثابتة المستقلة في انتاج ونقل وتوزيع المياه (أى باستبعاد الموجودات التي هي قيد الانشاء) كما هي في أول السنة المالية وفي نهايتها مقسوما على اثنين .

حكومة المملكة الهاشمية

الكويت في : ١٩٧٩ / ٦ / ٧

الصندوق العربي للائتماء الاقتصادي والاجتماعي

ممسوق برود (٣١٩٧٣) الصفاء - الكويت

بمسد التحية ،

بالاشارة الى اتفاقية القرض الخاص بالمشاهدة

في تمويل مشروع مياه العقبة المؤتمدة اليوم بين الصندوق

٢٦٨٪ من التكلفة الاجنبية بعد اول ما

يعادل ٣٦ الف د . ك . من التكلفة

الاجنبية تدفعها وزارة التنمية عبر

البحار البريطانية .

العربي للائتماء الاقتصادي والاجتماعي وحكومة
المملكة الاردنية الهاشمية .

تشرف بالافادة بأن مؤسسة مياه الشرب ،

وهي الجهة المتفيدة من القرض المذكور ، قد وقع

اختيارها على بيتي الخبرة الاستشاريين التاليين للقيام

بتنسيق جميع الاعمال المتعلقة بالمشروع والمساعدة

في الاشراف على عمليات التنفيذ : -

المساعدة هوارد همفريز ليمتد

من مدينة ريدنج - المملكة المتحدة .

بالاشتراك مع

المكتب العربي - مهندسون مستشارون (أوبتك)

من مدينة عمان الاردن .

لذلك فاننا نرجو قبولكم لهما ولشريط استخدامهما

ولمنهاج عملهم تحت الفقرة (٢) (٥) من ا المد

الرابعة من اتفاقية القرض .

واننا اذ نأمل ان يكون ما جاء في هذا الكتاب

مطابقا لما تسم الاتفاق على اثناء مباحثات الطرفين

فاننا نرجو توقيعكم على صورة الكتاب بما يليه

ذلك واعادتها بنا

وتقبلوا بقبول طائى الاحرام

من المختبر

الموافق

الموافق في التوقيع

لجنة صبة القرض

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
عنه :

المدير العام ورئيس مجلس الادارة

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
الكويت في ١٧٩/٦/٧

المجلس القومي للتخطيط

ص. ب. (٥٥٥) عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد ،

أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٧٩/٥/٦ التي
تشيرون فيها الى مسودة اتفاقية قرض الصندوق العربي
المخصص للمساهمة في تمويل مشروع مياه العقبة ،
الموقعة بالاحرف الاولى في ٧٨/٣/٢٦ ، والى الاتفاق
الذي تم بينكم وبين بعثة الصندوق في الاسبوع الاول
من ايار ١٩٧٩ ، بشأن تخفيض قيمة القرض من
(٢٢) مليون دينار كويتي الى (٢١) مليون دينار
كويتي ، وما يقتضيه ذلك من ادخال بعض التعديلات
على بنود مسودة الاتفاقية وملحقاتها
ويبشرني أن أعلمكم أنه قد تم ادخال التعديلات
الاتية :

١ - المادة الاولى - فقرة ١ :
(مليون ومائة ألف من الدينانير الكويتية)
بدلاً من ٢٠٠٠٠٠٠ د. ل. (أربعة
ملايين ومائتا ألف من اللدنانير الكويتية) .

٢ - المادة الرابعة :

أ - فقرة ١/٨ : أول آب (أغسطس) ١٩٧٩
بدلاً من أول آب (أغسطس) ١٩٧٨ .

ب - فقرة ١/٨ : ٣١ كانون أول (ديسمبر)
١٩٧٩ ، بدلاً من ٣١ كانون أول
(ديسمبر) ١٩٧٨ .

ج - فقرة ٨/٨ : كانون أول (ديسمبر)
١٩٧٩ ، بدلاً من آذار (مارس) ١٩٧٩ .

د - فقرة ٨/ز : ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩
بدلاً من ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٩ .

هـ - فقرة ١٠ : ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٠
بدلاً من ٣١ آذار (مارس) ١٩٧٩ .

٣ - الملحق رقم (١) تم تعديله على النحو المبين في
المرفق (١) من هذا الخطاب .

٤ - الملحق رقم (٢) أولاً .

أ - فقرة ب سطر أول : وبطول حوالي
٩٢ كم بدلاً من ٩٢ كم .

ب - فقرة ج سطر ثاني : بطول حوالي ٢٥ كم
بدلاً من ٢٠ كم .

٥ - الملحق رقم (٢) ثانياً : تم تعديله على النحو
المبين في المرفق (٢) من هذا الخطاب .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

المدير العام ورئيس مجلس الادارة
لوائسق :
عن المقترض :
المفوض في التوقيع :

السيد الأمين العام

(٤) اجوبة الحكومة :

الرقم : ٢٦١٥/٢/٦

التاريخ : ١٣٩٩/٨/١٩

الموافق : ١٩٧٩/٧/١٤

دولة رئيس الوزراء الأئخم

اشير لكتاب دولتكم رقم ٢٧/٧/٢٧/ح/٢٨٧٨ تاريخ
١٩٧٩/٦/١٦ حول توفير الخدمات البريدية لقرى
منطقة العجاردة .

ارجو ان احيط دولتكم علماً بأن الوزارة
ستقوم بتوسيع الخدمات البريدية في هذه المناطق وفتح
مكاتب وشعب بريدية جديدة على ضوء الدراسات
التي تجزها الوزارة حالياً في هذا المجال .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير المواصلات

سميد الل

السيد الأمين العام

٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء الأئخم رقم

٢٧/٧/٢٧/ح/١٨٩٠ المؤرخ في ١٩٧٩/٨/٢١ جواباً على

الاقتراح رقم (٥٨) المؤرخ في ١٩٧٩/٧/٩ المقدم

من عضو المجلس بمساعدة السيد جودت السول

بموضوع إيقاف التخليق المسبق من قبل ديوان المحاسبة

في الملاحظات والألوية

١ - كذب دولة رئيس الوزراء الأئخم رقم
٢٧/٧/٢٧/ح/١٨٩٠ المؤرخ في ١٩٧٩/٧/١٨ ومرفقه
كتاب معالي وزير المواصلات رقم ٢٦١٥/٢/٦
المؤرخ في ١٩٧٩/٧/١٤ جواباً على الاقتراح رقم
(٥٣) المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٤ المقدم من عضو المجلس
سعادة السيد درويش الصايل الشهوان بشأن توفير
الخدمات البريدية الى قرى منطقة العجاردة .

الرقم : ٢٧/٧/٢٧/ح/٨٠١٣

التاريخ : ١٣٩٩/٨/٢٣

الموافق : ١٩٧٩/٧/١٨

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
اشير الى كتابكم رقم ١٠٧٢/١٠/١ تاريخ ١٩٧٩/٦/١٢

ابعت الى دولتكم طياً بنسخة من كتاب معالي
وزير المواصلات رقم ٢٦١٥/٢/٦ تاريخ ٢٧/٧/١٤
جواباً على الاقتراح رقم (٥٣) المقدم من عضو
المجلس السيد درويش الصايل الشهوان بشأن توفير
الخدمات البريدية الى قرى منطقة العجاردة للتكرم
بالاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
بالوكالة

مكتبة ابنه المرحوم

هي اضعاف ما تسمح الانتظمة الحكومية بدفعه لشل هذه الفئة من الموظفين ، الامر الذي يعاني منه ديوان المحاسبة منذ سنوات ، فبات لا يستطيع مل شواغره بالشكل المناسب المطلوب .

٢ - ان الرقابة اللاحقة التي يسير عليها ديوان المحاسبة في المحافظات تملحها الضرورة القصوى كما سبق ان اوضحت وسوف يعود الديوان الى الرقابة المسبقة بعد ان ينهي تدقيق المستندات المكتسة منذ زمن بالتدقيق اللاحق خوفاً من تعرضها للضياع او التلف .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
مضر بدران

دولة رئيس المجلس

سعادة العضو غائب السيد جودت السيول صاحب الاقتراح ، وقد وصل الى المجلس تقرير ديوان المحاسبة ومن خلال التقرير الذي سيرعرض على المجلس ويندرس ممكن تغطية هذه النقطة بشكل مفصل وشكراً .

السيد الأمين العام

٥ - الاستفسارات :

١ - كتب دولة رئيس الوزراء الانخم رقم ٨٠٩٣/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٧/٢١ ومرفقه كتب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٩٩٨٢/٣/ك المؤرخ في ١٩٧٩/٧/١٧ جواباً على

المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد حماد المعايطة بخصوص تخطيط اقليم الكرك . واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

الرقم : - ك ٩٩٨٢/٣/ك

التاريخ : - ١٣٩٩/٨/٢١

الموافق : - ١٩٧٩/٧/١٦

دولة رئيس الوزراء الانخم

الموضوع : تخطيط اقليم الكرك

اشارة لكذب دولتكم رقم ٧٨٠٢/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٧/١٤ ، وبرقة الاستيضاح رقم (١٤) المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد حماد المعايطة بخصوص تخطيط اقليم الكرك .

ارجو ان اعلمكم دولتكم اننا ظلمنا من الفريق الياباني ابلاغ حكومته رغبة الحكومة الاردنية الحصول على مساعدات فنية يابانية لتخطيط اقليم الكرك على غرار المساعدات التي قدمتها اليابان لتخطيط اقليم اربد ، وقد وعد رئيس الوفد بذلك مساعيه لاقناع حكومته لتقديم المساعدة المطلوبة ، والنا بالانتظار رد الحكومة اليابانية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

ابراهيم ايوب
وزير الشؤون البلدية والقروية

الاستيضاح رقم (١٤) المؤرخ في ١٩٧٩/٧/٧ للمقدم من عضو المجلس سعادة السيد حماد المعايطة بخصوص تخطيط اقليم الكرك .

الرقم : استيضاح رقم (١٤)

التاريخ : ١٩٧٩/٧/٧

الموافق : ١٣٩٩/٨/١٢

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانخم

ارجو دولتكم التكرم بأحالة استيضاحي للحكومة الرشيدة والمتضمن بيان ما تم بشأن تخطيط اقليم الكرك .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ..

عضو المجلس الوطني الاستشاري
حماد المعايطة

الرقم : ٨٠٩٣/ج/٧/٢٧

التاريخ : ١٩٧٩/٧/٢١

الموافق : ١٣٩٩/٨/٢١

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانخم

اشير الى كتابكم رقم ٢٠٤٦/١/١ تاريخ ١٩٧٩/٧/٧

ابعث طياً بصورة حسن كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٩٩٨٢/٣/ك تاريخ ١٩٧٩/٧/١٦ جواباً على الاستيضاح رقم (١٤)

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس

السيد حماد المعايطة

السيد حماد المعايطة

دولة الرئيس ، إن وضع مدينة الكرك الجغرافي يكاد يختلف عن بقية مدن المملكة حيث الموقع . فاصبح البناء منتشرا في مناطق كثيرة من المدينة وقريبا منها ، ومعظمه دون تخطيط وبطريقة عشوائية ، فأرجو من الحكومة الكريمة بذل الجهد اللازم لتبجاز إقليم الكرك . لأن المدينة أصبحت بحاجة الى تنظيم ، وذلك من عدة نواحي ، مدينة الكرك يمكن بذات الهجرة بشكل كبير الى مناطق قرية منها وهذا يحتاج الى التخطيط والتنظيم ، فأكرر الطلب من الحكومة الاهتمام الزائد بهذا الموضوع ، ويشكرا

السيد الامين العام

٦٠ - الاقتراحات :

١ - الاقتراح رقم (٦٠) المؤرخ في ١٩٧٩/٨/١٥ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور جمال الشاعر بشأن دراسة الوسائل الممكنة للمساهمة في تطوير بلدي القحيص وماحس من حيث المشاريع والخدمات وبخاصة الخدمات الصحية

الرقم : اقتراح ٦٠

التاريخ : ١٩٧٩/٨/١٥

الموافق : ١٣٩٩/٩/٢٢

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

الموضوع : الاقتراحات

تحية واحتراما وبعد ،

ارجو التكرم بعرض اقتراحي هذا على المجلس الكريم حتى اذا ما وافق عليه تكرمتم باحالة الى الحكومة الموقرة بحول الخدمات الصحية في بلدي القحيص وماحس

ان موقع هاتين البلديتين الجميل يتطور بسرعة

نحو ان يكون منطقة سكنية مكتملة المدينة عمان ، وان يكون منطقة سياحية . كذلك فان وجود مصنع الاسمنت ، وتوظيف الاعداد الكبيرة من ابناء البلدين ، عاملا آخر في سرعة نموها . وقد نشأ عن كل هذه العوامل مشاكل متوقعة بعضها لها جوانب تتعلق بالصحة العامة والخدمات الطبية ، مما يستدعي اعطاءها اهتماما خاصا . لذلك فأقترح ان يفضل معالي وزير الصحة بدراسة هذه الجوانب ووضع الحلول المناسبة لها ، وهي تلخص بمايلي :-

١ - التباحث مع ادارة شركة مصانع الاسمنت ، وبلديتي القحيص وماحس حول التنسيق لانشاء مركز صحي للغايات الطبية الأولية ، وذلك تطويرا للخدمات الجيدة التي تقدمها الآن شركة مصانع الاسمنت .

٢ - دراسة الوسائل الممكنة للمساهمة في تطوير بلديتي القحيص وماحس من حيث المشاريع والخدمات ، لاسيما وان مشاريع التوسع الكبيرة في مصنع الاسمنت سوف تزيد من اهمية هاتين البلديتين . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الدكتور جمال الشاعر

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس

بحال الى الحكومة ، هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع

موافقون

السيد الامين العام

٢ - الاقتراح رقم (٦١) المؤرخ في ١٩٧٩/٨/١٦ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد جمال أبو بكر بموضوع فتح مركز طبابة وامومة وطفرولة في منطقة عارضة عباد تلحة الصبيحي

الرقم : اقتراح (٦١)

التاريخ : ١٩٧٩/٨/١٦

الموافق : ٢٣ رمضان ١٣٩٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

ارجو دولتكم التفضل بعرض اقتراحي على المجلس الكريم في اول جلسة . ليتكرم بالموافقة عليه ،

اقتراح ان تفضل الحكومة الموقرة بفتح مركز طبابة وامومة وطفرولة في منطقة عارضة عباد تلحة

الصبيحي وهي منطقة وسط لمجموعة قرى عارضة عباد . وهي أهلة بالسكان وتبلغ حوالي اثنا عشر

قرية . والتي هي بحاجة ملحة الى مثل هذه الخدمات الضرورية الانسانية والتي تهتم كل مواطن اينما وجد .

وهذه القرى هي ١ - الصبيحي ٢ - المنصورة ٣ - مسرا الشرقية ٤ - مسرا الغربية ٥ - سيوة

الشرقية ٦ - سيوة الغربية ٧ - جريش ٨ - قصيبا ٩ - عرقوب الراشد ١٠ - سيحان ١١ - ظهرة

الصبيحي ١٢ - سوما .

أتمنى استجابة الحكومة الموقرة لهذا الطلب والتكرم بتنفيذه بالسرعة الممكنة .

واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

جمال أبو بكر

دولة رئيس المجلس

بحال الى الحكومة ، هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع

موافقون

السيد الامين العام

٣ - الاقتراح رقم (٦٢) المؤرخ في ١٩٧٩/٩/٢ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور

محمد احمد ربيع بشأن السماح لعدد من سيارات التكسي من كل محافظة بنقل الحجاج للديار السعودية .

الرقم : اقتراح (٦٢)

التاريخ : ١٩٧٩/٩/٢

الموافق : ١٣٩٩/١٠/١١

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

الموضوع : اقتراح بشأن السماح لسيارات التكسي

العمومي بنقل الحجاج

ارجو التكرم بعرض اقتراحي هذا على المجلس

الموقر حتى اذا ما حظي بالموافقة تكرمتم برفعه الى

الجهات المختصة ، وهو كما تعلمون دولتكم ان

الجهات المختصة تسمح للباصات في كل عام بنقل

الحجاج الى الديار المقدسة وتمنع السيارات العمومية

من ذلك علما بأنها كانت في السابق تسمح للباصات

وسيارات التكسي بنقل الحجاج . لذا ارجو اعادة

النظر بهذا المنع والسماح لسيارات التكسي بنقل

الحجاج ، فأذا كان السبب في المنع هو تسهيل مهمة

التنقل داخل البلد ، فإن الباص الواحد يقوم بنقل

حمولة عشرين سيارتا تكسي ، وعليه فأني ارجو

التكرم بتنظيم العملية والسماح لعدد من سيارات

التكسي من كل محافظة بنقل الحجاج للديار السعودية .

واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

الدكتور محمد احمد ربيع

دولة رئيس المجلس

يو افق المجلس على احالته الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون ،

السيد الامين العام

٤ - الاقتراح رقم (٦٣) المؤرخ في ١٩٧٩/٨/٣٠ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد

سلمان القضاء بشأن فتح وصيانة الطريق في لواء صجلون

عين جنة وهي طريق حيوية وضرورية بالنظر لانها تمر من عدة مناطق زراعية .

٨ - واختيرا تمديد طريق كفرنجه - غور البلاونه وهي طريق هام وحيوي .

دولة رئيس المجلس

يحال الى الحكومة ، هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع

موافقون .

السيد الأمين العام

٥ - الاقتراح رقم (٦٤٠) المؤرخ في ١٩٧٩/٩/٢

المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سلمان القضاء بشأن تحويل قسم عجلون الى قسم

آلي ، وزيادة خطوط اتصال قسم لواء عجلون مع عمان ، وزيادة خطوط اتصال قسم عجلون مع اربد .

الرقم :- اقتراح رقم ٦٤٠

التاريخ : ١٩٧٩/٩/٢

الموافق : ١٠ شوال ١٣٩٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم تحية طيبة وبعد ،

ارجو ان اوضح الى ان لواء عجلون يعاني من سوء الاتصالات الهاتفية مع بقية انداء المملكة

وذلك لعدم وجود خطوط هاتفية كافية تربط مدينة عجلون بعمان وغيرها من المدن وبخاصة مدينة اربد

مركز المحافظة حيث ان عجلون ترتبط مع عمان حاليا بخط هاتفي واحد وهمي عن طريق مكثف جرش

ويتمتع خط عجلون عمان بحال قطع التيار الكهربائي في جرش ولقد وقع معي ذلك مرات عديدة حيث

بلغنا بأن الخط معطل . كما اود ان الفت النظر الى ان جميع - مقاسم اللواء ترتبط مع عجلون وعددها

ثلاثة عشر مقسما وجميع الطلبات تكون عن طريق عجلون .

اقتراح رقم (٦٣) التاريخ : ١٩٧٩/٩/٢

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم تحية طيبة وبعد ،

ارجو ان اقدم الاقتراح التالي بشأن فتح وصيانة الطرق في لواء عجلون بالنظر لسوء الوضع لهذه

الطرق ولأن بعض القرى بحاجة الى تحسين شبكة المواصلات لما اوفتح طرق لها اذ مازالت دون طرق

وبهاني هذا اللواء من سوء المواصلات فيه واني اقدم فيما يلي بيانا بهذه الطرق ليس على سبيل الحصر ،

وبالنظر لاهمية ذلك ارجو ان يتكرم المجلس الكريم احالته الى الحكومة الجلية للعمل على تحسين شبكة

الطرق في هذا اللواء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

سلمان القضاء

١ - الطريق من مفرق اشتفتينا والذي الى الطرق التالية دير الصبادية والهاشمية - حلاوة - خربة الوهادنة

وهذه الطريق بحاجة الى الصيانة والتوسيع وهي طريق خيرية وتصبح فيها حوادث بالنظر لصعوبة السير عليها وكذلك العمل على ربط طرق هذه القرى

بالغور

٢ - فتح طريق لقرية سامتا - ولا يتجاوز طولها الكيلو متر الواحد

٣ - توسيع طريق قرية عفا وصيانته وهي وهي عبارة عن كيلو متر واحد تقريبا

٤ - تمديد طريق الى القرى التالية :-

الشكاره - الساخنة - الفاحرة - والراعه

٥ - فتح طريق الى قرية صفار ودير الباليه

٦ - تمديد وتوسيع وصيانة طريق كفرنجه

٧ - فتح طريق بين قرية سوف وقرية

اجتماع الى هذا اليوم ، الا ان بعض اخواني اعضاء المجلس أبدوا رغبة أن يكون هذا الشرح عاماً في هذا المجلس ، هناك بيان مكتوب وبعد ثلاثه المجال مفتوح لأي سؤال من الأخوة الاعضاء في جميع النواحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

ايها الأخوة اعضاء المجلس الوطني الاستشاري

يسعدني ان اتحدث اليكم اليوم حول السياسة الخارجية للحكومة مستعرضا خطوط تلك السياسة

وابعاد وتنتج تحركنا في المجالين العربي والدولي لشرح قضايا امتنا وحقوق الشعب الفلسطيني وما

تعرض اليه جهود السلام الحقيقي من محاولات للانحراف بمسارها عن الطريق الصحيح وما بدلتاه

وبدله من مساع يقصد تصويب ذلك الانحراف والعودة بتلك الجهود الى مجراها الصحيح والقويم .

وتذكرون ما اوضحته اليكم في لقائي معكم في أول نيسان الماضي من ان جوهر سياستنا الخارجية

يقوم على أسس ومبادئ ثابتة تستهدي بها في جميع تحركاتنا وادان تحقيق السلام العادل والشامل

والاستقرار في منطقتنا يقوم :-

اولا : على انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس العربية

وثانيا : استعادة الحقوق الوطنية الالهية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره على تراب وطنه

وبحرية كاملة .

وتعلمون ان الحكومة الاردنية ومنذ البداية

توافق على اتفاقي كاتب ديفيد متخلة بذلك موقفا محمدا وواضحا لان هذه الاتفاقيات اخلت عناصر

وعليه فاني بعد ان استمعت الى الكثير من شكاي المواطنين فاني لارجو من معالي وزير المواصلات ايلاء هذا الموضوع بالغ العناية والاهتمام

بتحويل قسم عجلون الى قسم آلي وزيادة خطوط اتصال قسم لواء عجلون مع عمان وزيادة خطوط اتصال قسم عجلون مع اربد بشكل كافي بحيث

توفر للمواطنين اتصالات هاتفية ومعقولة لتأمين مصالحهم بالاضافة لمصالح المؤسسات العامة .

ولهذا فاني ارجو احالة هذا الاقتراح الى المجلس الكريم ليتفضل بلوره باحالته الى الحكومة الجلية للعمل على تحقيقه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

سلمان القضاء

دولة رئيس المجلس

يحال الى الحكومة ، هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

تقد رغب دولة رئيس الوزراء أن يقدم للمجلس الكريم حصيلة التحرك الأردني والدور الأردني

من خلال دور الأردن في مؤتمر عدم الانحياز ، دور الأردن بقيادة جلالة الملك واسهامه في القضايا التي

تواجه الأمة وخاصة قضية فلسطين ، ليتفضل دولة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

ايها الأخوة اعضاء المجلس الوطني

الاستشاري كانت اللجنة الخارجية لهذا المجلس قد

طلت في جلسة خاصة لهذه اللجنة من أجل وضعها في الضرورة للأمور الخارجية التي حصلت منذ آخر

في الضرورة للأمور الخارجية التي حصلت منذ آخر

هكذا صيغ الاقتراح

ومبادئ السلام العادل المتوازن الامر الذي جعلها حافزا لسلطات الاحتلال الاسرائيلي لمواصلة سياستها العدوانية على جنوب لبنان وضد اللاجئين الفلسطينيين هناك لتنفيذ مخططاتها التوسعية وتحقيق اهدافها البعيدة المدى في احتلال الارض العربية فضلا عن انها شجعت اسرائيل على الاستمرار في سياسة الاستيطان للاراضي العربية المحتلة بتسارع اكبر من السابق . ولعل في قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي امس بالسماح للاسرائيليين بشراء الاراضي من الضفة الغربية وقطاع غزة متهمين مرة اخرى القانون الدولي ما يؤكد بأن هذه الاتفاقيات جاءت بنتائجها لتدغم العدوان والتوسع الاسرائيلي خلافا لما يزعم بأنها خطره على طريق التسوية السلمية الشاملة .

وشعورا بالمسؤولية الملقاه على عاتقنا والناجمة من التزاماتنا التاريخية والقومية نحو القضية الفلسطينية وادراكا منا لخطورة وابعاد سياسة الاستيطان على الشعب الفلسطيني وقضيته برمتها ، فقد دعت الحكومة الاردنية الى عقد مجلس الامن الدولي في آذار الماضي ليعرض ما يواجهه اهلنا في الارض المحتلة على الاسرة الدولية وشرح ابعاد السياسة الاسرائيلية التوسعية وخطورتها على وجودهم ومستقبل قضيتهم .

ولقد كانت هناك محاولات للتأثير على موقفه لالقاء عقد مجلس الامن أو تأجيله لان انعقاده يأتي في وقت يجتمع فيه اطراف اتفاق كامب ديفيد . وقد اصبر الاردن على اهمية ضرورة عقد مجلس الامن في حيت لان المخاطر والمخاوف التي يوجهها شعبنا العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة يجب ان تكون محور اهتمام الاسرة الدولية . وضرورة تركيز النظر

العالم بأسره على مخاطر الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة بالمصادرة واقامة المستوطنات عليها .

ولقد انعقد مجلس الامن في جو مشحون بالتوتر وانتهى الى اصدار قرار كان الاردن قد اعلم بالتشاور مع الاطراف العربية المعنية والدول الصديقة وخلص القرار الى انشاء لجنة لتقصي الحقائق ولدراسة الممارسات الاسرائيلية الاستيطانية في الاراضي العربية المحتلة . وتقدمت اللجنة بنتائج اعمالها لمجلس الامن الذي اكد على خطورة الموقف باستمرار سياسة اسرائيل التوسعية .

دولة الرئيس

ايها الاخوة الاعضاء ،

ان الاردن بقيادة جلالة الحسين ينطلق في رسم وتنفيذ سياسته الخارجية ازاء القضية العربية بعامة والقضية الفلسطينية بخاصة من مفهوم تأكيد تكامل الجهد الاردني مع الجهد العربي في اطار سياسة قومية واحدة على التحرك المدروس المتبع لمواجهة سائر التحديات التي تعرض لها التنا العربية وفي مقدمتها العدوان الصهيوني المتواصل على الوطن الفلسطيني والشعب الفلسطيني . وقد ظهر موقفنا جليا في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في تشرين الثاني عام ١٩٧٨ . وكذلك في مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الذي عقد في بغداد ايضا في مطلع العام الحالي . ولقد استمرت الحكومة منذ انعقاد المؤتمرين المذكورين في تأكيد مفهومها القومي للحل الشامل والعادل لمشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين بالرغم من حملة التشكيك المكثفة التي حاولت اطراف اتفاقية كامب ديفيد تشويه موقفنا القومي الثابت الواضح بقصد التأثير عليه لصالح الانحراف بمسار القضية نحو مكافاة العدوان بدل انتهائه .

وانطلاقاً من هذا الموقف القومي والمبدئي واصل الاردن اتصالاته العربية والدولية بشكل مركز وفعال وقوي يساعده في ذلك وضوح رؤيته وما يتمتع به من سمعة عربية ودولية . فعلى الصعيد الفلسطيني واصل الاردن حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية في عدد من اللقاءات الاخوية والتي كان من نتائجها الاتصال مع المنظمة من مرحلة الحوار الى مرحلة العمل المشترك في عدد من الميادين الهامة .

واستمرار في تبادل وجهات النظر والتحرك الدولي والغربي الفعال المؤثر والنشط لتوضيح موقف الاردن القومي ، فقد قام جلالة الملك الحسين المعظم بمسلسلة من الزيارات العربية والدولية شملت كلا من الجزائر والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ، كما قام بزيارة الاردن سيادة العقيد معمر القذافي وسيادة الرئيس صدام حسين والسيد ياسر عرفات ووزير خارجية كل من سوريا والكويت . وعلى الصعيد الدولي : -

فقد قام جلالة الملك الحسين المعظم بزيارة كل من فرنسا وبريطانيا وازفد سيادة رئيس الديوان الملكي الهاشمي الى واشنطن ومعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الى موسكو كما استقبل مبعوث الرئيس الامريكى السيد شتراوس الذي زار المنطقة لاستطلاع ما استجد من آراء حول مشكلة الشرق الاوسط وللإستماع لوجهة نظرنا حول التصورات الاخيرة في المنطقة .

كما زار الاردن مؤخراً السيد جنشر نائب المستشار ووزير خارجية ألمانيا الاتحادية .

وفي جميع هذه اللقاءات والاجتماعات اكد الاردن موقفه الثابت والواضح من الحل العادل الثابت للقضية الفلسطينية وأوضح الحكومة

الاردنية ايضاً مخاطر اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد بين مصر واسرائيل على حقوق الشعب الفلسطيني وعلى الامن والسلام الدوليين ، وبنيت ان هذه الاتفاقيات جاءت لبعثرة الجهد العربية وكانت حجر عثرة في سبيل تحقيق السلام الشامل ، مكنت اسرائيل من تثبيت احتلالها للارض العربية وفي مقدمتها القدس .

وتأكيداً لدورنا الدولي ، شارك الاردن بقيادة جلالة الملك الحسين المعظم في مؤتمر القمة السادس الدول عدم الانحياز الذي عقد في كوبا في الثالث من هذا الشهر وقد كان لاتصالات جلالة التي اجرها مع رؤساء وفرد الدول المشاركة وتخطابه التاريخي امام المؤتمر الاثر الايجابي والدولي الكبير في انجاح اعمال المؤتمر وبشكل خاص فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين . حيث كان من نتائجها ان اشتملت القرارات الخاصة بمشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية تأكيد المبادئ الاساسية للسياسة الاردنية في الحل العادل والشامل وادانة اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد الاسرائيلية المصرية وايران مخاطرها واهميتها على القضية العربية .

دولة الرئيس

ايها الاخوة الاعضاء ،

وتأكيداً على ايمان الاردن بضرورة قضية العربية الى اطرافها الدولي السليم ونجسداً للمبادئ الاساسية للتسوية الشاملة العادلة فقد تسري جلالة الحسين التحول الى الاسرة الدولية عبر جميعتها العامة خلال دورتها الحالية الرابعة والثلاثين التي ستبشر اعمالها بعد ايام قليلة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وذلك من اجل بين العالم ما آلت اليه ازمة الشرق الاوسط وما يمكن ان يكون

إليه في حالة استمرار غياد ب جهد دولي مكثف يستهدف وضع حد للعدوان الاسرائيلي المتمثل باحتلال اراضي الغير بالقوة وسياسة الاستيطان . وباختصار لقد كان التحرك الدبلوماسي الاردني في الفترة التي عقيت مؤتمر قمة بغداد وحتى هذه اللحظة اثره الايجابي على جمل الجهد العربي في الساحة الدولية الامر الذي يؤكد لنا سلامة موقفنا وثقتنا بالمستقبل بما يحفزنا على مضاعفة الجهد والعمل من اجل القدس والشعب الفلسطيني وامتنا العربية الماجدة . والله الموفق . والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس

السيد امين بك شقير

السيد امين شقير

دولة الرئيس ، حضرات الاخوان .

في الواقع ان استجابة دولة رئيس الوزراء الرغبة بالمعبر عنها في الحاجة الى استماع المجلس الى بيان حول السياسة الخارجية التي يلقي تقليدياً كخيراً . وعلى الرغم من اختصار البيان وشموله لقضايا كثيرة لاهمة وأساسية في حياة بلدنا وامتنا فباني ازي فيما اشتمل عليه من نقاط مناسبة طيبة لان تناقش هذه السياسة وتوضح بما يزيد من طمأنينة شعبنا الى سلامة السياسة الخارجية العربية والدولية التي تتبعها الحكومة في كل الاحوال ، من طبيعة الانتداب والاختصار ان تترك الكثير من الأمور بحاجة الى توضيح وانما يست في مجال استمرار كل ما تفضل به دولتنا الرئيس ولكني ارى بعض الأمور التي جاءت عاجلة وحساسة الى اخصار ربما تمهيداً لأية مناقشة تلو هذه البيان وذلك الاضاح . لدينبنا قضيتان اساسيتان لم اتفق عليهما على الاعلاق هي قضية جنوب لبنان والمفاوضات الدولية الاسرائيلية والأمريكية فيما يخص

جنوب لبنان والقصف المستمر الذي يستهدف اجلاء المواطنين العرب سواء كانوا من اهل لبنان او من الفلسطينيين عن الجنوب ، ربما تمهيداً لاحتلاله احتلالاً مستمراً ، والموقف العجيب الذي تقفه الأمم المتحدة في قوائم المراقبة في تلك المنطقة والتي لاتبدي اتجاهها ولا تعيق . النقطة الاخرى هي قضية الصحراء الغربية والصراع القائم هناك والذي ان استمر فلا ريب انه مفتت للجهد العربي وخالق لازمة يمكن ان تكون متبعا لمضاعفات كبيرة . هاتين النقطتين اتفق على دولة الرئيس ان يعطيهما ايضاحاً يطمئن الى ان لنا موقفاً منها واضحاً وصريحاً . اريد ان انتقل الى نقطة اخرى واعتبرها في غاية الاهمية ، وهي ان سياسة الحوار والباب المفتوح مع الولايات المتحدة كان يمكن ان يكون مفيداً لو ان الولايات المتحدة لأمريكية لم تتخذ من هذا الباب المقترح للحوار والاتصال سبيلاً للضغوط وعارسة الضغوط . على شكل اعرف يقيناً اننا لانقبله ولكننا ايضاً لاتريد له استمراراً فانه مجال بقدر ما نظن انه سليم في النهاية الا انه يحمل اخطأً كبيره خصوصاً وان المجال مفتوح للتأثير في الرأي العام في هذا البلد . شكرآ .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس تفضل ان تستمع الى كل الاستيضاحات حتى تعطيهام مرة واحدة حتى لا يتكرر او يجيب على كل سائل مفردة ؟

دولة رئيس الوزراء

أود ان اوضح نقطة . موضوع المناقشة انما ليس لدي مانع في اخراج مناقشة من ناحية المبدأ ولكن عندما طلب مني بعض الزملاء اعضاء المجلس طلبوا توضيحات بحيث ساكونها شفوية ، وما كتاب

في دلي شغلة المناقشة ، انما الطلب الذي جاءني هو من أمين سر لجنة الشؤون الخارجية قبل شهر تقريباً . ولكن لانشغالي المستمر الصحيح ما اوجد ظرف ليحت مثل هذه الامور . لكن بعد العودة من مؤتمر عدم الانحياز وبناءاً على هذا الطلب قلت الأفضل ان يكون في (د) و(ج) . طبعاً ما ذكرته لايفضي كل شيء ولكن معتمد على الاسئلة التي ستلقتها فيغطي كل شيء .

قضية جنوب لبنان ، قضية معروفة ، وأول من دق ناقوس الخطر حيال موضوع جنوب لبنان هو الاردن ، والاردن فيه بشدة حينئذ بدى باحتلال جنوب لبنان ولم يرتفع صوت ، والصوت الأول والوحيد هو كان صوت الأردن . من منطلق ان هذا الاحتلال ليس مؤقت وانما هناك اطماع صهيونية لجنوب لبنان وفي مياها جنوب لبنان وهذا حلم من احلام الصهيونية طبعاً حصلت اجتماعات متكررة سواء كانت في هذه الفترة او قبلها مع المستويات العليا في لبنان او مع منظمة التحرير حيث تم بحث مطول المشكلة الجنوب . وايضاً هناك تحرك آخر لدعوة عقد مؤتمر قمة عربي لبحث هذه المشكلات بشكل منفرد وعقد مؤتمرات على مستوى القمة لمعالجة هذه المشكلة . ولاشك ايضاً بأنه في مؤتمس عدم الانحياز كن هناك باباً واسعاً في خطاب جلالة الملك وفي اجتهاده الذاتية التي جرت بين الوفد الاردني بروسة جلالة الملك المعظم وبين الوفود الاخرى لدول عدم الانحياز ، دائماً كان الحديث يدور عن جنوب لبنان في تقدير الاردن على خطورة هذه المشكلة . ولا ريب في الاردن ان تتكرر الاحتدامات لسمعتها كل يوم كما نسمع اي اعتداء في اي بلد عربي او بلد اجنبي لمجرد ان تفتح ونسمع

خبر . يعني صارت ممارسة الاعتداءات المستمرة لا تحول عواطف او مشاعر الشعب العربي . صار الاستماع اليها بشكل عادي ويسمعا في النشرة بشكل عادي ، حتى تحركنا نحن من موقف انساني وعرضنا على الاخوة في لبنان حكومة ومنظمة ان يقدم الاردن ما يستطيعه من المساعدات العينية والانسانية وغيرها .

في موضوع قضية الصحراء الغربية ، ايضاً في مؤتمر عدم الانحياز كانت هذه القضية من القضايا الاساسية والرئيسية بالنسبة لجميع رؤساء وممثلي دول عدم الانحياز وكان اجماع في موضوع مبدأ حق تقرير المصير والمعروف ان هذا المبدأ متفق عليه دولياً ولا يجوز انكار هذا المبدأ . ان يعطى الشعب في الصحراء حق تقرير المصير ليختار الطريق الذي يريد هـنا الشعب .

في سياسة الحوار المفتوح مع امريكا او مع غيرها نحن في موضوع البحث والتداول والحوار تحدثت مع اخواني في المجلس بأن هذه الحكومة ان تحاور امريكا وروسيا واوروبا ودول عدم الانحياز ولا تنلق ونطري على أنفسنا . الحوار باعتد اذا ليس خطأ ، الكتلتان الكبيرتان كل يوم تتحركان وتتداولان وهما على عداوة ، فالحوار غير ضار بل على العكس نافع . ونحن لا نقطع عن اي دولة كبرى . انصور غطيت جميع النقاط التي تسام

دولة رئيس المجلس

ظاهر بك

السيد طاهر حكمت

الي سوال دلي تفضل ايضاً وايضاً بالسوال قامت وكالات الأنباء العالمية بالفترة الأخيرة حيث

دولة رئيس المجلس

الدكتور ربيع

الدكتور محمد احمد ربيع

الكل يعلم ان الجبهة الشرقية هي جبهة الصمود وبشکل خاص بعد انفراد الشقيقة الكبرى مصر بصلح منفرد مع اسرائيل وعزلها عن العالم العربي الذي يسعى لتحرير ارضه ومواطنيه من تحت نير الاغصاب الصهيوني البغيض والسؤال الذي يطرح نفسه أن العراق ذلك البلد العربي الشقيق الذي هو أحد اركان الجبهة الشرقية والذي فترت علاقته مع الشقيقة سوريا بعد الحركة التصحيحية الأخيرة فهل جرت محاولات عربية أو أردنية لرأب الصدع لإعادة المسيرة الى ما كانت عليه. فاذا حدثت محاولات فبما مدى النجاح الذي وصلت اليه تلك المحاولات ؟

دولة رئيس الوزراء

لاشك أن العراق كما ذكرت ركن أساسي وقوة أساسية. وقد أبلغنا أن العراق متقيد وملتزم بجميع القرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة بغداد لجميع الدول العربية بدون تفرق. والعراق عندما وقفه القومي لم يتغير ولم يتبدل كما نعرفه من قمة بغداد وقبل قمة بغداد ولا يزال. وإن سياسة الأردن دائماً وهذا معروف بتحركات جلالة الملك المستمرة بأنه يسعى دائماً لتقريب وجهات النظر والتضامن العربي لأنه باعتقادنا أكثر بلد يتضرر من عدم التضامن هو هذا البلد لأنه يقف على أطول خط ولذلك سيبقى الأردن ساعياً وبشكل مستمر نحو تألف الأخوة وتضامنهم

أنباء مفادها أن الأردن كلف بشكل أو بآخر من قبل بعض الدول العربية المشتركة في مؤتمر بغداد قبل منظمة التحرير أيضاً بمحاولة اقتراب من كاتب ديفيد ومقراته. ومحاولة فتح حوار مع أمريكا ومصر واسرائيل بهذا الخصوص أنا أعتقد أن الخير عار عن الصحة فهل يمكن أن نسمع شيئاً صريحاً من هذا القبيل صريحاً من دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء

لم يكلف الأردن على الاطلاق بمثل هذه الأمور من أي جهة كانت. والخبر عار من الصحة الذي حصل في مؤتمر بغداد أن جميع الدول العربية المشتركة في المؤتمر كلفت من قبل الأردن بأن تشرح مقررات مؤتمر بغداد للعالم. وهذا ما عمله بالفعل جلالة الملك عندما قام بزيارة إلى أوروبا وشرح ووجد هناك سوء تفسير لمقررات مؤتمر بغداد واستطاع أن يقنع دولاً أوروبية لصحة هذه المقررات وإن مثل هذه المقررات هي بالتالي دعم الأمة العربية ولا يمكن أن يكون هناك حل شامل وعادل إذا كانت الأمة العربية متفرقة

السيد طاهر حكمت

فهم من هذا دولة الرئيس إن ما يقال عن إعادة طرح مشروع المملكة المتحدة لهذه المرحلة المرحلة بالذات هو أمر لا أساس له من الصحة وأنه لا علاقة له بموضوع الاقتراب من الحكم الذاتي الذي يجري البحث فيه بين مصر واسرائيل أيضاً

دولة رئيس الوزراء

لم يطرح مشروع المملكة المتحدة في هذا الوقت إطلاقاً

دولة رئيس المجلس

عبد الوهاب بك المجالي

السيد عبد الوهاب المجالي

دولة الرئيس، لقد جرى في الأشهر القليلة الماضية نشاط ملحوظ في الاوساط الأوروبية وأروقة هيئة الأمم لتعديل القرار القرار (٢٤٢) بما يتضمن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وتلي ذلك حديث مطرل عن حوار فلسطيني امريكي، فما هو موقف الحكومة الاردنية من ذلك ؟ وما وصلت اليه تلك الأحاديث ؟

دولة رئيس الوزراء

في الواقع بموضوع قرار (٢٤٢) هذا القرار الذي صدر قبل حوالي (١٢) سنة أصبح يحتاج إلى جلاء التعديل لأنه صدر في ظرف غير الظرف الحالي، وتعديل هذا القرار بموجب الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره ومعروف أيضاً أنه عندما صدر هذا القرار لم يكن هناك قرار مؤتمر الرباط الذي أعطى المنظم حتى تمثيل الشعب الفلسطيني في الواقع الدول الأوروبية بعضها خطط خطوة جيدة في هذا المجال واذكركم بخطاب السيد غنيسر في الأردن عندما قال، يجب أن يشارك الشعب الفلسطيني في مساعي السلام في حل قضيتة وأضاف أنه ليس معقولاً أن يشارك الشعب بمجموعة ولكن لكل شعب ممثلين. وعدينا هذا الموضوع خطوة كبيرة جداً من قبل ألمانيا الاتحادية في هذا الاتجاه، فرنسا في نفس الموقف أيضاً وتوقع بأن بريطانيا أن تقلل من تباطؤها في هذا الاتجاه. أما بالنسبة للحوار الفلسطيني الأمريكي، لا أعرف أن هناك حواراً أو أنما ما تناقلته وكالات الأنباء أما بشكل رسمي لا أعرف وإنما مفهوماً على موضوع الاجتماع الذي حدث بين

ممثل الولايات المتحدة الدكتور بونغ وين ممثل المنظمة الفلسطينية الأستاذ الطرزي. هذا الموضوع تناقلته الصحف وغير ذلك لا نعرف. نحن نؤيد موضوع أن يعدل القرار رقم (٢٤٢) الذي ينظر إلى الفلسطيني كلاجئين أن يعدل وينظر إلى هذا الشعب كشعب له حق تقرير المصير على ترابيه الوطني وعلى أرضه.

دولة رئيس المجلس

السيد وصفي ميرزا

السيد وصفي ميرزا

بعد أن استمعنا إلى بيان دولة رئيس الوزراء الهام حول السياسة المعبره والتي تهم كل مواطن، وإن مثل هذا البيان لا يناقش عادة في نفس الجلسة التي تلي فيها بل يوزع على الاعضاء ويحدد جلسة خاصة لمناقشته، ولكن إذا المجلس يكتفي بهذا القدر من المناقشة فإني أقترح في ختام هذه الجلسة إصدار قرار يدعم موقف الحكومة الحالية في السياسة الخارجية والموضوع يعود للمجلس.

دولة رئيس الوزراء

الواقع الأمر عائد إلى المجلس الكريم ولكن عرض الصحيح في جلسة سابقة لبيان مفصل مناقشة في شهر (٧) وما في خلاف في سياسة الحكومة الخارجية، هي وضع المجلس الكريم بصورة لقاءات يعني في السياسة الأردنية الخارجية لم يطرأ أي تعديل أو تغيير

ولة رئيس المجلس

دكتور جمال

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس، لي الحقيقة أنني أثنى على اقتراح معالي وصفي باشا، ولكن قبل ذلك أود أن

أترجيه الى دولة رئيس الحكومة بالسؤال التالي. — نحن نعرف ان الخط السياسي الاردني هو القرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبمهم من ذلك طبقاً كما تفضل دولة رئيس الوزراء ان ذلك يعني الفلسطينيين على الأرض الفلسطينية وة. بذكر ذلك ايضاً موضع نقاش. ولكن هناك شعاع آخر تسمونه به منظمة التحرير الفلسطينية كما يؤيده الكثير من الانظمة والتنظيمات السياسية وهو القول بالدولة الفلسطينية على أرض فلسطين. فهل ترى الحكومة انه من المفيد ان يجسرى هناك حرار وتنسيق أردني وفلسطيني عربي وفلسطيني بتوضيح وتقريب وجهات النظر وبالتالي توحيداً حول هذه القضية بالذات. وحتى لا أطلب الكلام مرة أخرى فاني أفتي على اقتراح وصفي باشا باصدار توصية أو قرار بدعم سياسة الحكومة بقيادة جلالة الحسين ولاكتفي فقط بما تفضل به دولة رئيس الوزراء من أن هناك كانت بيانات حول السياسة الخارجية انما نريد ان ندعم بأن الأساس الذي شرحة دولة الرئيس قبل عدة شهور نجد باقتضار انه يسير بخط الصحيح وأوياً لاقتراح بضرورة دعمه والتأكيد على ذلك.

دولة رئيس الوزراء

الواقع في موضوع الدولة الفلسطينية عندما نقول بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني من ضمن حق تقرير المصير هو انشاء دولة فلسطينية ولذلك في بعض الأحيان في البيانات المشتركة نقول حق تقرير المصير بما فيه اقامة دولة فلسطينية نحن لانعارض موضوع انشاء الدولة الفلسطينية على الاطلاق، نحن مع حق تقرير المصير بما في ذلك انشاء دولة فلسطينية. ما معنى حق تقرير المصير؟ عندما نقول البوليسلوري، الشعب الفلسطيني اولى، هي قضية شعب واعطاءها الحق في تقرير المصير. هذا مبدأ دولي معترف به.

نحن محتاج في هذا الموضوع الى تأييد دولي لجميع دول العالم، وهذا عرضناه في مؤتمر عدم الانحياز.

هكذا المبدأ هو من ناحية سياسية باعتقادنا في مكسب أكبر.

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا ارتيمه

السيد سليمان ارتيمه

لاشك أن موقف الحكومة من سياستها الخارجية هو دوماً موضع الافتخار والاعتزاز ولم يجر تغيير على السياسة الأردنية في المجال العربي أو الدولي ولكن أنا أولاً أفتي على اقتراح معالي الاخ وصفي ميرزا حول اصدار بيان من المجلس يشكره جلالة الملك والحكومة الموقرة على الجهود المبذولة على السياسة الخارجية سواء كان على المستوى العربي وانها العلاقات العربية أه شرح قصيرنا في المحافل الدولية. النقطة الثانية التي أتوجه منها الى دولة رئيس الوزراء نقطتين. النقطة الاولى هل الدول العربية أوقفت بالتزاماتها القومية للأردن؟ والنقطة الثانية هل هناك نية لتغيير مصادر الاسلحة لهذا البلد؟ وشكراً.

دولة رئيس الوزراء

من ناحية الزمان بالتزامات الدول العربية نعمنا لآخر سنة والسنة لم تنتهي بعد. نحن في الواقع نقول بكل صدق وصراحة نجد أنه مع اجتماعاتنا مع الأخوة في الدول العربية الكل يقول أنا ملتزم بمقررات قمة بغداد. في دول عربية بالنسبة المؤتمر قمة بغداد دفعت ثلاث أقساطها أي انتهت التزاماتها السنوية كاملة منها العراق والتزامها الثالث دفع في الشهر السابق وفي قسم من الدول العربية أرسلت فلسطين وفي (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم.

بالنسبة لبيان دولة الرئيس حول موضوع السياسة الخارجية، هو موضوع واضح، وباعتقادي إن المجلس يواكب الأحداث وهو على صيرة واضحة مما تفضل به دولة الرئيس. وموضوع المناقشة هو أمر عادي بالنسبة لبيان يلتقي أمام المجلس وكان بوضوحاً نعتبر أن هذا البيان كافٍ لعدم وجود شيء خارج عما حدث في مؤتمر بغداد بوضوح السياسة الأردنية وما تلاها من تطورات هي نتيجة طبيعية لموقف الأردن في مؤتمر بغداد. إلا أن الشيء الجديد الذي أراه في بيان دولة الرئيس هو ما تفضل وأشار إليه من الزيارة التي سيقوم بها جلالة الحسين المعظم الى اروة الأمم المتحدة وإلقاء خطاب على منصة الأمم المتحدة. من هنا جاءت الضرورة لأن تبحث جميع الأمور السياسية في هذا المجلس ليكون هنالك قرار من الجلسة وتأييد مطلق شعبني وطني من الضفتين ومن الشعب الأردني والمواطن الأردني يكون عندما يتوجه بيمين الله ورعيته جلالة سيدنا الى اروة الأمم المتحدة يكون قرار شعبه معه ويتكلم هو طبيعياً باسم الجميع وإنما يكون القرار الرسمي من هذا المجلس مقروناً بكلام جلالة الحسين في الأمم المتحدة وشكراً.

دولة رئيس المجلس

من لدية سؤال أو استفسار؟

اذن لدينا اقتراح من معالي السيد وصفي ميرزا وأفتي عليه من ثلاثة من الزملاء، هل يوافق المجلس في ضوء بيان دولة الرئيس وما أثاره السادة الأعضاء من استفسارات ومن إلقاء الأضواء وتكسب الآراء أن يتوجه المجلس ببيان تأييد لسياسة جلالة الملك ودور الأردن وجهود الحكومة في تنفيذ هذه السياسة يوافق المجلس على ذلك.

موردين في القسط الثالث. وفي دول عربية أخرى دفعت قسط واحد وموردين بدفع قسطين حتى نهاية العام الحالي، وفي دول عربية الآن لم تدفع ولا قسط ولكن بالاتصال ملتزمة في هذا العام بأن تدفع جميع أقساطها. وفي دول عربية أخرى كانت ملتزمة ولا تزال أيضاً ملتزمة بعقد التسليم لهذا البلد وتدفع أقساطها ولا تزال مستمرة بالرضاء بالالتزامات. يعني ما في تشاؤم أو عدم تفاؤل من دفع التزاماتها.

في موضوع تغيير مصادر الاسلحة، نحن دولة لها سيادتها الكاملة ومستقلة ولها الحق أن تأخذ السلاح من أي دولة تشاء حسب مصلحتها ومصلحة الجيش والمستقبل. ما فيش تقييد أن تأخذ من دول معينة. ما فيش تأخذ السلاح حسب مصلحتنا. تأخذ من أمريكا تأخذ من فرنسا، من إنجلترا وإذا في مصلحتنا تأخذ من الاتحاد السوفياتي اذا قضت الحاجة. سيادتنا كاملة أن تأخذ السلاح الملائم والذي نحتاجه من أي مصدر.

دولة رئيس المجلس

هذا مبدأ تنوع السلاح دولة الرئيس مبدأ مقرر.

دولة رئيس الوزراء

يعني ماهي المصلحة لقواتنا المسلحة وبلدنا تأخذ السلاح، لا أحد يقبلنا — اذا المال موجود نستطيع أن تأخذ السلاح في ضوء مصلحتنا الوطنية والقومية.

دولة رئيس المجلس

معالي عبد المجيد الشريدة

السيد عتيق المجيد الشريدة

الجميع موافقون :	دولة رئيس المجلس
دولة رئيس المجلس شكراً وباجتماع .	هل يرافق المجلس على إضافة أسم السيد طاهر حكمت
وعلى بركة الله ، وشكراً دولة الرئيس ، الذين يصيرون البيان معالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية ومعالي كمال بك الدجاني نائب رئيس المجلس ، وإذا يسمع المجلس أن يشترك رئيس المجلس .	الجميع موافقون .
الجميع موافقون	السيد الأمين العام
أصوات والسيد طاهر حكمت	٧) تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة ،
	دولة رئيس المجلس
	سيعلن عن موعد الجلسة القادمة في وقت لاحق.
	وارفع الجلسة ،

وانتهت الجلسة

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري
عقنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي

- ١ - اعد وبنوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد يحيى التروبي .
- ٢ - قام بتنظيم هذا العدد بنظر الضبط السادة : نصري الشهابية وفسان التجداوي
- ٣ - قام باشراف على طباعة هذا العدد وتحقيقه في المطبعة : مأمور المجلة : السيد محمود عريقات .

وقائع العدد ٤٥

الجهد العربي وبناء موقف عربي موحد ، والتي تجسدت في علاقاته الاخوية مع جميع الدول العربية الشقيقة والصلات التي يحرص جلالة الملك الحسين المعظم على تعميقها مع أخوانه ملوك وروساء الدول العربية وشعوبها ، والتي عبرت عنها زيارته المتعددة والمثمرة للدول العربية ، والمكرمة لخير الامة العربية كما ان المجلس يذكر بالاعتزاز دور الاردن في توضيح جوانب الحق العربي والاسس التي يكن لها ان تقدم السلام العادل الشامل وسيعه لكسب تأكيد الرأي العام الدولي للحق العربي في فلسطين ، وللحصول على تأييد المجموعة الأوروبية والشعوب المحبة للسلام .

ثانيا : كما يشيد المجلس بدور جلالة الملك في قمة عدم الانحياز السادسة التي عقدت مؤخرا في هافانا ، وما اشتمل عليه خطابه القومي الانساني من معطيات ومبادئ سامية عملت على تعميق مبادئ عدم الانحياز وتوضيح ابعاد القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الاساسية المشروعة في عودته الى ارضه وحقه في تقرير مصيره عليها ، وتوضيح موقف الاردن من سائر القضايا الاساسية التي تحظى باهتمام العالم .

البيان الصادر عن المجلس الوطني الاستشاري بعد الاستماع الى بيان دولة رئيس الوزراء حول دور الاردن وجهوده القومية في خدمة القضايا العربية وبخاصة قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي ،

وبعد المناقشة واستماع الاجوبة على جميع ما اثاره اعضاء المجلس من نقاط واستفسارات يعلـن ما يلي

اولا : تأييده للسياسة الخارجية الاردنية المستندة الى مواقف الاردن القومية كما يرسمها جلالة الملك المعظم وحكومة الرئيس بدران من القضايا الاساسية وفي مقدمتها دوره والتزامه ازاء مقررات قمة بغداد وجهوده المستمرة في دعم الموقف العربي وتحقيق القوه العربية النائية وبالتخصيص فان المجلس يشيد وبإبارك مبادرات الاردن المتواصلة في السعي لتوحيد